



جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ



سياسة الإستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري ما بين (1830-1914م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترالظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبتين:

- عبد القادر فكاير.

- فاطمة الزهراء أفلول.

- سارة بن محمود محمود مسعود.

السنة الجامعية: 1435 - 1436هـ

2014 - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان وامتنان

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

فنوجه جزيل شكرنا في بادئ الأمر وآخره لله تعالى الذي وفقنا في انجاز هذا البحث وأعاننا على الاجتهاد فيه وإتمامه، وبعد الله تعالى نتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر إلى أستاذنا المحترم والذي أشرف على إعداد هذه المذكرة - فكاير عبد القادر - على إرشاداته وتوجيهاته وانتقاداته التي لم تزدنا إلا إصرارا على النجاح.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من منح لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا فلولا أن هدانا الله ما اهتدينا، الصلاة والسلام على
أعظم خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم. حبيب القلب والعقل.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- الوالدين الكريمين اللذان سهرا على تربيته وتعليمي، أطال الله في عمرهما
وبقيا لي ذخرا وفخرا.
- إخوتي ليلي، عمر، شريفة و عبد الرحمان.
- زوج أختي وولديها فاتح وعبد الغني.
- صديقتي وشريكتي في هذا العمل سارة.
- وإلى صديقاتي العزيزات: أمينة، زينب، فريدة، نورة. وإلى كل زميلاتي في قسم
التاريخ.
- إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأتمنى من الله تعالى أن يوفقنا لما
نحبه ويرضاه.

فاطمة الزهراء

إهداء

بعد السجود لله على نعمه التي لا تحصى، وعلى معروفه الذي لا ينقضي أبدا
الذي تحسن الأشياء إلى أن يكون هو أولها ولا تستقيم الأمور إلى أن يكون له
مديرها، بعد الصلاة و السلام على معلم الإنسانية الأول الرسول الكريم صلى الله
عليه وسلم تعظيما و إقتداء.

أهدي ثمرة عملي إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحنان إلى من كان دعائها سر
نجاحي أُمي.

إلى أغلى الحبايب إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى القلب الكبير أرجو من
الله أن يمد في عمره والدي العزيز.

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي نسيمة، أبوبكر
سلمى، أمينة، سميرة، محمد، اسماعيل، كوثر، و دعاء.

إلى الروح التي سكنت روحي خطيبي موسى كما لا أنسى عائلته المحترمة.

إلى صديقتي في العمل فاطمة الزهراء.

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله و أحببتهم في الله صديقاتي.

قائمة المختصرات

د.ت. دون تاريخ.

د.م.ج. ديوان المطبوعات الجامعية..

ج. جزء.

م . مجلد.

هـ. هكتار.

د.م. دون مكان.

ص. صفحة.

ص ص. صفتان فما أكثر.

ط. طبعة.

p. Page.

ibid. Ibident.

مقدمة

مقدمة:

1. تقديم الموضوع:

مرّت السياسة الفرنسية منذ احتلال الجزائر سنة 1830 بالعديد من المراحل إلا أن الأهداف كانت واحدة، فالى جانب سياسة التوسع في السيطرة على الأراضي الجزائرية اتبعت فرنسا سياسة استيطانية جد خطيرة اعتمدت على التهجير والاستيطان من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر. فقد عمل الإستعمار على تعزيز وجوده الفرنسي بالجزائر من خلال تشجيعه لحركة الهجرة والاستيطان وتمكين هؤلاء الأوروبيون من الأراضي الجزائرية التي تمت مصادرتها. فمسألة الاستيطان واغتصاب الأراضي الزراعية كانت الشغل الشاغل للمستعمر الفرنسي لأنه كان على دارية أن لا مستقبل له في الجزائر إلا إذا ربطه بالاستيطان الذي يرتبط بدوره بالأرض. ولإنجاح هذه السياسة قامت فرنسا بتوزيع المناشير في أوروبا عارضة على جميع الجنسيات الأوروبية الهجرة نحو الجزائر، خاصة في إقليم الوسط، باعتباره البداية الأولى لعملية الاستيطان. فلم تتوجّ فرنسا لأجل تحقيق هذا الغرض من استخدام كافة الوسائل، لإحلال المستوطنين الأوروبيين والفرنسيين خاصة، محل الأهالي الجزائريين في هذه الأراضي.

كان من الطبيعي أن يُنتج هذا المشروع الاستيطاني العديد من الانعكاسات السلبية، المؤثرة على الأهالي، خاصة في المدن الكبرى، باعتبار هذه المدن مكان تواجد المستوطنين، ونتيجة هذه الانعكاسات الوخيمة، وطبيعة الفرد الجزائري الراض لأي تدخل أجنبي، كان من الطبيعي أن تصدر ردود فعل هذه مختلفة من طرف الجزائريين سواء من أصحاب الأراضي المغتصبة أو من أصحاب الضمير أو من الحضر، فمقاومتهم كانت على حسب طبيعتهم، فبعضهم قام بالمقاومة السلمية والبعض الآخر لجأ إلى المقاومة العسكرية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أسباب اختيارنا لموضوع السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري ما بين 1830-1914، لكشف طريقة تجسيد السياسة الاستيطانية في الأرض الجزائرية التي اعتمدت على نهب أراضي الفلاحين الجزائريين ومنحها للمهاجرين ، ولسبب آخر وهو كشف مراحل تطور سياسة الاستيطان من فترة الحكم العسكري إلى فترة الحكم المدني مع زيادة نفوذ المستوطنين في مختلف المجالات.

3. أهداف دراسة الموضوع:

- ونهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:
- الرغبة في معرفة أخطار السياسات الاستعمارية المتعلقة بالاستيطان ومصادرة الأراضي وكيفية تعامل الأهالي معها.
- توضيح السياسة الاستعمارية في الوسط الجزائري وتأثيرها السلبي على الأهالي.
- دراسة وتوضيح مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر.
- إثراء مكتبة الجامعة.

4. الإشكالية:

إذا كان الاستعمار الفرنسي قد وضع اهتمامه في البداية باحتلال مدينة الجزائر والتوسع منها في إقليم الوسط ومنتجة على الخصوص. وتركيزه على سياسة الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على المعمرين من فرنسا وأوروبا ابتداء من سنة 1830 الى غاية 1914. سنعمل على تسليط الضوء على هذا الإشكال:

كيف جسد الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية في الوسط الجزائري؟ وفيما تمثلت ردود فعل أهالي الوسط منها؟ .

من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ماهي سياسة الاستيطان؟ ولماذا تمركز غالبية المستوطنين في الوسط الجزائري؟.
- 2- ماهي مميزات سياسة الاستيطان في فترة الحكم العسكري؟ وكيف تغيرت هذه السياسة فترة الحكم المدني؟.

3- كيف كانت انعكاسات هذه السياسة على أهالي الوسط؟ وفيما تمثلت ردود فعلهم؟.

5. الخطة:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على خطة التي احتوت على مقدمة، مدخل، ثلاث فصول وخاتمة.

المدخل: جاء تحت عنوان " لمحة عن منطقة الوسط الجزائري وسياسة الاستيطان".

الفصل الأول: عنوانه " السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري خلال الحكم العسكري (1830 - 1870). تناولنا فيه الاستيطان وعلاقته بالاحتلال، ثم الاستيطان في فترة الحكم الجمهوري ثم في عهد الحكم الإمبراطوري.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان "السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم المدني (1870 - 1914)، وتناولنا فيه كيفية استقدام مهاجري الألزاس واللورين، وطرق تعزيز الاستيطان بإصدار قوانين جديدة، ثم تعرضنا إلى نشاطات المستوطنين في المنطقة.

الفصل الثالث: عنوانه "انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ثم بينا ردود فعل سكان المنطقة على اختلاف طرقها سواء السلمية أو العسكرية.

أما المنهج الذي اعتمدناه هو المنهج التاريخي الوصفي كونه المنهج المناسب لموضوعنا، فمن خلاله نسعى إلى التعرف على ما صدر من قوانين تتعلق بمصادرة الأراضي والهجرات الأوروبية المتتالية التي حدثت في تلك الفترة، وقد تتبعنا تلك الأحداث حسب تسلسلها التاريخي، وكيف ساهمت هذه القوانين في تطور سياسة الاستيطان الفرنسي في المنطقة الوسطى من القطر الجزائري.

6. المراجع:

لانجاز هذا البحث إعتدنا على بيبليوغرافيا متكونة من مصادر ومراجع نذكر أهمها فيما يلي:

يلي:

أ. المصادر: من أهمها:

- 1- ألكسي دو طوكفيل: " نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان "، والتي هي عبارة عن مجموعة تقارير لطوكفيل ترجمها وقدمها إبراهيم صحراوي.
- 2- هاينريش فون مالتسان: " ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا "، فهذا الكتاب يصف فيه الجزائر أثناء رحلته إليها.
- 3- كتاب "المرآة" لصاحبه حمدان بن عثمان خوجة والذي احتوى على الكثير من المعلومات حول فترة دراستنا.

ب. المراجع: وهي متنوعة نذكر منها:

- 1- كتب أحمد توفيق المدني: ككتاب الجزائر، هذه هي الجزائر.
- 2- فرحات عباس: ليل الاستعمار.
- 3- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدائيات الاستعمار 1827-1871
- 4- آجيريون: تاريخ الجزائر المعاصرة 1871-1962.
- 5- بن داهاة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1.
- 6- صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900.
- 7- بالإضافة إلى كتابات الدكتور أبو القاسم سعد الله والدكتور يحي بوعزيز.

7. الصعوبات:

- صعوبة الوصول للوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا.
- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.
- ضيق الوقت الذي كان العائق الكبير في وجهنا.

8. الشكر:

وفي الأخير نتقدم بشكرنا الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور " فكاير عبدالقادر " واللجنة الموقرة.

والله ولي التوفيق.

المدخل

لمحة عن منطقة الوسط الجزائري وسياسة الاستيطان.

أولاً: لمحة عن منطقة الوسط الجزائري.

ثانياً: لمحة عن سياسة الاستيطان.

التعريف بمنطقة الوسط الجزائري وسياسة الاستيطان:

أرض الجزائر واسعة في مساحتها سماها العرب في القرن 15 بالمغرب الأوسط ، لوقوعها بين البلاد التونسية والمغرب الأقصى، بالإضافة لموقعها الجغرافي الهام، فالساحل منه هو الواجهة الجزائرية البديعة الممتازة من حيث جمالها وغناها، فالساحل الجزائري هو الذي أناخ عليه الاستعمار بكلاكله، وطغت عليه أقوى أمواج النازحين من فرنسا ومن البلاد الأجنبية وأقوى هؤلاء المهاجرين استقروا في وسط شمال الجزائر واستوطنوا بها، وقبل التطرق لموضوع الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري. علينا التعرف على منطقة الوسط الجزائري، والأهمية التي تكتسيها والتحدث عن موضوع الاستيطان بصفة عامة، من حيث تحديد مفهومه والأسباب التي أدت بالمهاجرين للنزوح من وطنهم الأم نحو وطن آخر، وإلى ما تهدف إليه هذه السياسة.

أولاً: التعريف بمنطقة الوسط الجزائري:

لقد إعتدنا في تعريفنا بالمنطقة، على التقسيم الإداري الذي وضعته الإدارة الفرنسية للجزائر، حيث قسّمت منطقة الشمال إلى ثلاث عمالات وهران غرباً، عمالة قسنطينة شرقاً وعمالة الجزائر في الوسط التي نزل بها الكثير من المستعمرين الأوروبيين على الرغم من أنها أصغر عمالات الجزائر مساحة. إلا أنها الثانية من حيث عدد السكان⁽¹⁾. ولعمالة الجزائر مدن عديدة لكل منها أهمية وخصائص تميّزها، وأهم هذه المدن:

مدينة الجزائر: عاصمة القطر الجزائري، كانت أزهى وأرقى مدينة على الساحل الإفريقي، وكان بها مرسى جسيم يغمر 90 هكتار ولها عدة آثار إسلامية، كالمسجد العتيق والمسجد الجديد الذي بناه الأتراك، ويلاحظ المتجول إن كان لها سبعة عيون متدفقة المياه وكانت حارة الأسواق

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010، ص.226.

تمتد على طول البلاد من باب الواد إلى باب عزون تجد بها سوقا مخصوصا لكل تجارة أو حرفة لكن كل هذا دمر إثر حوادث سنة 1830⁽¹⁾.

المدينة: جاء ذكرها في كتاب وصف إفريقيا لأبي الحسن الوزان، فقال: "مدينة المدينة بناها الأفارقة، فهي تخوم نوميديا على بعد 80 ميلا من البحر المتوسط، وتقع في سهل خصيب جدا تحيط بها جداول ماء كبيرة وبساتين"⁽²⁾. والجو في مدينة المدينة صحي، لأنها تقع في مفترق الطرق الرابطة بين سهول شلف ومنتجة⁽³⁾.

تبعد مدينة المدينة 90 كلم عن مدينة الجزائر، تمتد من وادي جر ومنتجة وجبل ديره شمالا، إلى ما وراء منطقة بوغار في الجنوب. ومن الشلف غربا، إلى منطقة الصومام شرقا⁽⁴⁾، وترتفع 920 متر على سطح البحر. لذلك كانت مزارعها تشبه كثيرا المزارع في أوروبا وبها أشجار مثمرة. احتلتها فرنسا اثر معركة موزايا الكبرى سنة 1840⁽⁵⁾.

البلدية: من أهم و أجمل مدن منطقة الوسط تقع. عند سفح الأطلس التلي، والى جانب الوادي الكبير الذي يسقي بمياهه البساتين والحدائق النضرة، وترتفع 260 متر عن سطح البحر، احتلها الجنرال دوق دي روفيقو سنة 1839 بعد عدة حملات فاشلة⁽⁶⁾ وقد كان لهذه المدينة أبواب تحيط بها منها باب الجزائر، باب الرحمة، باب الخويجة، باب السبت، باب القصيبة... ولكن الإستعمار هدم أسوار المدينة، من أجل توسيع المدينة الكولونيالية، ففقد الطابع الاسلامي لمدينة البلدية⁽¹⁾.

(1) المدني، مرجع سابق، ص ص. 262، 265.

(2) أحمد سليمان، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص. 154.

(3) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبييري، منشورات ANEP، د.م، 2005، ص. 58.

(4) ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدينة ومليانة في العهد العثماني، ط¹، مكتبة رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 84.

(5) المدني، مرجع سابق، ص ص. 290-291.

(6) نفسه، ص ص. 248-249.

(1) سليمان، مرجع سابق، ص. 171.

مليانة: لها موقع جغرافي متميز في سلسلة الأطلس التلي، يحدها شمالا جبال زكار، جنوبا سلسلة قنتاس الخصب، شرقا واد بوطان، وغربا الهضبة التي يسقيها بوتكتون، وتتربع على مساحة قدرها 18 هـ، وتبعد عن مدينة وهران بحوالي 310 كلم، وعن الشلف 100 كلم وعن مدينة الجزائر 110 كلم. فهي بحق أميرة جبال زكار وسهول شلف⁽²⁾، وكذلك ترتفع عن سطح البحر 720 كلم. حولها الحدائق الغناء والبساتين النظرة وفيها الأشجار الباسقة والمياه الدافقة لأن بها الكثير من المياه. وعلى بعد 33 كلم من مليانة توجد أهم الحمامات الجزائرية وهي حمام ريغة⁽³⁾.

شرشال: من أجمل المدن الساحلية وأبدعها موقعا. تشرف عليها جبال بني مناصر الخضراء، لها مرسى تجاري صغير دقيق الصنع يغمر في مجموعه 4 هكتارات خارجية وهكتارين في الداخل، وتتميز مدينة شرشال بالنقاء⁽⁴⁾.

الأصنام: إسمها الأوروبي اورليانفيل، سماها العرب الاصنام لكثرة التماثيل التي بها. بجوارها الكثير من أشجار الصنوبر تبلغ مساحته 100 هـ، وبها مناظر بديعة من جهة سورها الشمالي على قنطرة وادي الشلف، وهي أرض زراعية ونظرا لحرارة طقسها حيث تبلغ في الصيف أحيانا 54 درجة في الظل ووفرة مياهها وقعت تجربة غرس القطن بها فنجحت⁽⁵⁾.

وتمتاز منطقة الوسط الجزائري بجغرافية متنوعة. فالأمطار في هذه المنطقة أهمية استثنائية، ففي نواحي دلس و مليانة تتعدى الأمطار 800 ملليمتر، ومن دلس إلى تنس، ينزل فيها المطر من 600 إلى 800 ملليمتر، وكذلك ناحية المدية وتابلط، لكن كل هذه الأمطار لا تصب إلا في فصل الشتاء. وهذا ما يجعل الأمطار والأودية كذلك لا تصب أيضا إلا في فصل الشتاء ومن أهم الأودية الموجودة في هذه العمالة هي، وادي الحراش، وادي حميز، ووادي الشلف... وتتوفر كذلك هذه المنطقة على غابات ذات أهمية بالغة منها غابة ثنية الأحد، غابة باينام، وغابة بولونيا

(2) بوغفالة، مرجع سابق، ص ص. 87.86.

(3) المدني، مرجع سابق، ص. 294.

(4) نفسه، ص. 273.

(5) نفسه، ص ص. 243-244.

وتحتوي هذه الغابات على عدة أنواع من الأشجار منها الزيتون، اللوز، التين والمشمش، وكذلك حب الملوك والخوخ، وتمتاز المرتفعات بوجود أشجار الصنوبر والأرز.⁽¹⁾ فكل هذه الاستثناءات الموجودة في عمالة الجزائر جعلتها منطقة أولى لتشجيع حركة الاستيطان الأوروبي فيها.

ثانيا: التعريف بسياسة الاستيطان:

2-1 تعريف سياسة الاستيطان:

الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة مoolية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة و مناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه، وهو ينهب الأرض ويملكها.⁽²⁾ الاستيطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوافر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين، بسبب الهجرة من البلد الأم إلى البلد المستعمّر لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها.⁽³⁾ ومثال على هذه الهجرة نجد بأن الاستيطان الأوروبي قام على تشجيع الهجرة. (والتي هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بظروف سياسية واجتماعية ديمغرافية)،⁽⁴⁾ فالاستيطان الفرنسي في الجزائر هو جزء من هذا الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم. وقد كانت سياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا، ثقافيا ودينيا وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية و الإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار.⁽¹⁾ فتعتبر سياسة الاستيطان في مجالها الاقتصادي الإنسان نفسه سوقا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر، لذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد حتى يظل الإنسان منتجا يجب أن يسلب من

(1) المدني، مرجع سابق، ص ص. 211، 220.

(2) يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 23.

(3) الطيب بن براهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص ص. 157، 160.

(4) احميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط²، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص. 70.

(1) بن براهيم، المرجع السابق، ص. 160.

كل مقوماته الفكرية والإنسانية، كما يسلب العبد من حريته وإنسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل⁽²⁾.

2-2 أسباب سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر:

من بين الأسباب والدوافع التي أدت بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر، هو إيجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته أوروبا، مما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية بصفة خاصة بداية النصف الأول من القرن 19، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية، والتحولت السياسية للهجرة علاقة بنجاح البرجوازية التي أسست أنظمة سياسية واقتصادية في أوروبا. الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان بها، واستغلال خيرات هذه البلاد⁽³⁾ لتصنيع منتجات جديدة توجه للبلاد الأم وجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها⁽⁴⁾.

كان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم البلدان التي يمكن الاستيطان فيها، فتعدّ سنة 1830 بداية قوية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث كانت الهجرات الأوروبية متنوعة فمنها الدائمة ومنها المؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنين (les colons) إلى جانب المواطنين (les nationaux).

انطلق التوسع الاستيطاني الذي كان توسع عسكري مثلما كان توسع مدني، من فكرة أن الأراضي الغير أوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة. بالإضافة إلى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي قبل الفترة المعاصرة، إلا أن الفرنسيين حرصوا على الاستحواذ على

⁽²⁾ عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2005، ص. 114.

⁽³⁾ عميراي، المرجع السابق، ص. 71.

⁽⁴⁾ بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005، ص. 150.

أفضل الأراضي التي كانت للأهالي⁽¹⁾، وأن فرنسا أدعت بأن الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحرب الفرنسية. و على هذا الأساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة لاستيطان الجزائر والاستحواذ على أخصب أراضيها. وبذلك شهدت الجزائر تزايد أعداد هائلة كل سنة من المستوطنين من مختلف بلدان أوروبا.⁽²⁾

و كان وراء تنفيذ هذه السياسة الاستيطانية مدارس كثيرة منها، المدرسة الألمانية التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، والتي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي والذي مفاده تزايد السكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة يفرض الزحف نحو شمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها المهاجرون الألمان. لهذا انطلق الأوروبيون يشعرون كغيرهم بأن عليهم رسالة واجب القيام بها، وهي استيطان واستثمار المواطن الخالية والتمدن بها، لأنها انطلقت من مستويات الاهتمام بالتوسع قصد استيطان هذه البلاد واستغلال خيراتها⁽³⁾.

وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرص الاستثمار. اشتدت الدعوة للهجرة واستيطان الجزائر، وفتح المجال واسعا أمام الراغبين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية⁽¹⁾ على يد جنرالات فرنسا. وبواسطة مشاريعهم التي كانت بمثابة الطريق المباشر والسهل لمضاعفة الهجرة الأوروبية وتوطيد الاستيطان في الجزائر، ومنهم بيليسي الذي كان مصراً على مواصلة تطبيق مختلف المشاريع والتي تضم أيضا المشاريع الاستيطانية في الجزائر، خاصة بعد اكتشاف جوايسس وقناصلة فرنسا طبيعة الأرض الجزائرية والمناخ المعتدل الذي يسود فيها على الأغلب⁽²⁾.

(1) عميراي، مرجع سابق، ص 71.

(2) الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر: خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 192.

(3) عميراي، مرجع سابق، ص 72.

(1) غربي، مرجع سابق، ص 203.

(2) بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 236.

وكذلك التيارات الفكرية التي لعبت الدور المنوط به لتشجيع الهجرة والاستيطان بالجزائر، وفي مقدمة هذه التيارات كل من الكاثوليكية والسان سيمونية. والتي كانت ممثلة في رئيسها الأب الروحي أنفانتان. والذي اعتبر كل من الجزائر والقاهرة البوابة الواسعة للدخول إلى العالم العربي الإسلامي الواسع. واعتمادا على هذا الاعتبار لم يتوان أنفانتان في تعمير واستيطان الجزائر بهجرة أوروبية واسعة، وكانت قناعته أن تكون الهجرة أوروبية وبشكل منظم وبالأخص من ألمانيا في حين شاطره غيره في أن تكون أوروبية ومنظمة لكن فضل الايرلنديين عن الألمان. بحكم أنهم كانوا أكثر الشعوب الأوروبية تحملا لمشاق الهجرة.⁽³⁾

3.2 أهداف سياسة الاستيطان:

يعد الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا للبلد الذي استعمر هذه المناطق. فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر واعتبرتها الحل الوحيد للمشاكل اللامتناهية التي كانت تتخبط فيها (فرنسا).⁽⁴⁾

إن سياسة الاستيطان في الجزائر، كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية، ديمغرافية، اجتماعية، واقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهيمشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية. بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية⁽¹⁾.

كانوا السكان الذين قدموا من أوروبا أي المستوطنين يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان. التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا فقامت فرنسا بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان، وزيادة عدد الهكتارات المسيطرة عليها، وعلى الرغم من سيطرته على أغلب الأراضي واستغلاله للموارد والطاقات البشرية والمادية. إلا أن

(3) عميراوي، مرجع سابق، ص.75.

(4) غربي، مرجع سابق، ص.24.

(1) أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص.195.

سياسته كانت أبعد من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية⁽²⁾. وباختصار تمثلت أهداف السياسة الاستيطانية فيما يلي:

- تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين قسما من أعباء الدفاع.⁽³⁾
- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين.
- خدمة الاقتصاد الفرنسي.
- تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية، في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة، من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي، وهذا بواسطة استغلال إمكانيات وثروات البلد الجديد.
- خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري.⁽⁴⁾
- تنقية فرنسا وأوروبا من الفقراء والمشايخ والمجرمين والخارجين عن القانون...
- اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها⁽¹⁾. لتجعل من إلحاق الجزائر إدماجا شرعيا. بنزع الأراضي وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيون وفي هذا الصدد قال الدكتور بود يشون في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945" "لا يهم أن تحرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء، هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية".⁽²⁾

(2) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص. 40.

(3) بسام العسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830-1833)، دار النقايش، بيروت، 1980، ص. 164.

(4) تلمساني، مرجع سابق، ص. 358.

(1) بن براهيم، مرجع سابق، ص. 160.

(2) فرحات، مرجع سابق، ص. 43.

الفصل الأول

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم العسكري

من 1830.1870:

أولاً: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار في الوسط الجزائري.

ثانياً: سياسة الاستيطان في ظل الجمهورية الثانية 1848 - 1852 في

منطقة الوسط الجزائري.

ثالثاً: سياسة الاستيطان في ظل الإمبراطورية الثانية 1852. 1870 في

منطقة الوسط الجزائري.

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري فترة الحكم العسكري من 1830-1870:

لم يلتزم الجيش الفرنسي بمعاهدة التسليم التي أبرمت بين الداوي حسين⁽¹⁾ والمارشال دي بورمون⁽²⁾، يوم 5 جويلية 1830. بل ضرب بهذه المعاهدة عرض الحائط ولم يكن العسكريون الفرنسيون وحدهم الذين كانوا وراء التحريض على إبادة السكان الأصليين من الجزائريين، فقاموا بالاستيلاء على كل ما وجدوه، واعتبروه غنيمة حرب وأباحوا المدينة للنهب والاعتصاف، فاستولوا على الخزينة والأموال واهتصبوا القصور والدور. كل هذا لتمكين فرنسا من احتلال الجزائر أرضا وشعبا وإحلال الأوروبيين محلهم، كأنها أرض بلا شعب. فباشروا السيطرة على أهم المدن ووطنوا فيها الأوروبيين مع تنظيمهم للهجرات المتتالية من الأوروبيين، لأن الفكر الفرنسي من 1830 إلى غاية 1870 أي فترة الحكم العسكري كان يرى أن استغلال الأرض الجزائرية واحتلالها لن يكتمل إلا بتوطين المهاجرين الأوروبيين.

أولاً: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار في الوسط الجزائري:

قبل أن تثبت فرنسا وضعها بالجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال حول بقاءها في الجزائر من عدمه، وجهت أنظارها الأولى إلى خيرات الجزائريين، من أملاك وأراضي سواء أملاك شخصية أو جماعية في مدينة الجزائر، باعتبارها أول محطة للفرنسيين في الجزائر وما جاورها.

باشرة الاحتلال الفرنسي جرائمه بمصادرة مساحات واسعة من أراضي الأهالي وادّعى لنفسه حقوقا ليست على أرض الجزائر، وذلك قبل جلب المهاجرين إليها ومن هنا بدؤوا في سن القوانين

(1) الداوي حسين: هو الداوي حسين بن حسين (1765. 1838م) حكم الجزائر فيما بين 1818. 1830م وهو آخر داياتها. بعد توقيعه على وثيقة التسليم هجر وعائلته إلى الإسكندرية بمصر.

(2) دي بورمون: comte louis de Bourmont وهو الكونت لويس دي بورمون (1773م. 1846م) مارشال فرنسي، قائد في الجيش النابليوني، في 1815 تخلى عن بونايرت، والتحق بلويس 18، صار وزيرا للحربية سنة 1829، وهو من قاد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830. أنظر: بسام العسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830. 1833)، دار النقاش، بيروت، 1980. ص. 67.

التي تتماشى ومصالحهم واستخدام هذه القوانين في عمليات النهب والسرقه، فقد أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي عن طريق المارشال كلوزيل⁽¹⁾ رغم تعهدها باحترام الممتلكات، مرسوما في 8 سبتمبر 1830 القاضي مصادرة كل أملاك العثمانيين والكراغلة وضماها إلى أملاك الدولة تحت اسم الدومين⁽²⁾.

لم تقف أطماع السلطات الفرنسية عند هذا الحد بل وجهت أنظارها إلى الأوقاف التي هي بمثابة خط أحمر عند الأهالي الجزائريين، باعتبار الشريعة الإسلامية تحرم بيع أراضي الحبوب⁽³⁾، لكن الإدارة الاستعمارية وضعت نصب عينها هذه الأملاك لضماها إلى أراضي الدومين.

بدأت تبحث عن مخرج لهذه القضية في أوائل سنة 1830، فوجهت واحدا وخمسين سؤالاً إلى وكيل أوقاف مكة والمدينة وكانت تلك الأسئلة تتناول تاريخ تلك الأوقاف واتساعها وشروط التصرف فيها، لكن إجابات الوكيل لم تعجب السلطات الفرنسية، فوجهت نفس الأسئلة إلى مفتي الجزائر الذي أوضح لهم أنه لا يجوز شرعا التصرف فيها⁽¹⁾. ووضّحوا للجنرال أن أوقاف مكة

(1) كلوزيل: (brtrand clauses ou clauzel) ولد يوم 12 ديسمبر 1772 بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانا وقيادة الجيش في سان دومينيك حكم عليه بالموت عسكريا سنة 1816 ثم عفى عنه بعد أربع سنوات، تولى القيادة بدل بورمون سنة 1830، أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831 ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835 وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة. أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص.36.

(2) كمال لحر، صورة المجتمع الجزائري في 1856-1962، دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011م، ص.114.

(3) أراضي الحبوب: هي ممتلكات دينية ذات منفعة جماعية ومنها الحبوب العام التابع للهيئات الدينية(الطرق، الزوايا، المساجد...) وعائداتها محتفظ بها لخدمة الطائفة الدينية، والحبوب الخاص هو التابع لعائلة ما وبعد زوال هذه العائلة ينتقل إلى مؤسسة الاحباس العامة.

(1) ابراهيم مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، ع5، الجزائر، 2001م، ص.115.

والمدينة ليست ملكا للعثمانيين وإنما هي من أصول مختلفة. وأن الذين يشرفون عليها ليسوا عثمانيين بالضرورة وإنما هم من مدن الجزائر المختلفة.

هذا ما جعل الجنرال كلوز يل يتراجع عن قرار الاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة، لكن هذا القرار ليس بصفة نهائية بل بصفة مؤقتة. فبعد ثلاثة أشهر من إصدار القرار أصدر كلوز يل قرارا آخر يوم 7 ديسمبر 1830، مدفوعا بنصائح السيدين فوجرو وفونلاند، استهدف به ضرب كل الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة.⁽²⁾ فسياسة فرنسا تجاه الجزائر اتجهت إلى فرنسا السكان، عن طريق جلب أعداد كبيرة من الأوروبيين، فاتخذت فرنسا أرض الجزائر ميدانا لتجارها الاستعمارية وعملت على تشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر وهذا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية⁽³⁾، عن طريق تشجيع الاستيلاء على الأراضي الزراعية و الأملاك العقارية، لتلبية حاجيات المهاجرين من أجل إنجاح السياسة الاستعمارية الفرنسية وخاصة الاستيطانية.

وقد شجعت الكثير من الشخصيات الفرنسية العسكرية والمدنية هذه السياسة خاصة في الجزائر، وربطوا الاحتلال بالاستيطان، فالاستيطان بلا إحتلال سيكون عمل غير مكتمل في نظر المفكر الفرنسي طوكفيل⁽¹⁾ ويظهر هذا في قوله: "إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في

(2) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871، دار حلب، الجزائر، 2009م، ص.23.

(3) إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص.121.

(1) طوكفيل: هو ألكسي دو طوكفيل وهو احد اكبر المنظرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسي معروف ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839

قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقاً لمبادرتنا في إفريقيا". ووضح قائلاً: "...السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي أعتقد القيام بها، إلى أن تظهر استحالة بلوغها"⁽²⁾

فالبرجوازية الفرنسية كان حلمها الوحيد أن تجعل من الجزائر إقليمًا فرنسيًا تعمره بالفرنسيين. وقد لخص السيد بريفو بارا دول هذه الفكرة في كتابه "فرنسا الجديدة" قائلاً: "لنا حظ لا مزيد عنه من حظ، له اسم أخرى أن يزداد انتشارا وتسير بذكرة الركبان في فرنسا، وهذا الحظ هو الجزائر. هذه الأرض الخصبة ونظرا لطبيعتها تربتها فإنها تتلاءم كل الملائمة مع شعب يحب الفلاحة. وأما تحسين الري الذي هو في هذا البلد من الأهمية بمكان فإنه لا يفوق مستوى علومنا وثرواتنا، أضف إلى ذلك أن هذا البلد قريب من فرنسا".

فقد وضح أهمية ثروات الجزائر وبين الصعوبات التي تواجههم في هذه الأرض أولها العنصر العربي وكذلك تردداتهم المتوالية في اختيار نظام حكم واقترح لذلك حين ألا وهما "هناك خطتان: خطة منافية للإنسانية وللرشد السياسي وهي إبادة العرب أو إقصاءهم من بلادهم. وخطة أخرى منافية للأولى وهي أن نضحي بمصالح المعمرين الشرعية... يجب أن تكون هذه البلاد أرضاً فرنسية يعمرها الفرنسيون في أقرب وقت ممكن ويملكونها ويحراثونها حتى تصبح بجانبنا قصد تسوية المشاكل الإنسانية"⁽¹⁾.

أما من بين الشخصيات العسكرية المؤمنة بضرورة الاحتلال الكلي، نجد الجنرال كلوزيل الذي صادر أملاك الأوقاف. فهو من بين المتحمسين لسياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر

إلى 1849 ووزيرا لخارجية فرنسا فيما بعد، وكان من الموافقين على غزو الجزائر ومن دعاة الاستيطان فيما بعد، قام بزيارة للجزائر سنة 1841 وكلف بدراسة استعمار الجزائر. من أهم نصوصه: عن الاستعمار في الجزائر، رسالة عن الجزائر، عمل عن الجزائر والنص الأخير يوميات رحلته إلى الجزائر وهي ملاحظات عن رحلة سنة 1841. انظر الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم: إبراهيم صحراوي، د. م. ج، الجزائر، 2008م، ص. 38.

⁽²⁾ طوكفيل، المصدر نفسه، ص. 38.

⁽¹⁾ نقلا عن فرحات، مرجع سابق، ص ص. 41-42.

لأنه كان متشعبا بأفكار القرن 18 وعاش في أمريكا وشهد هناك تجارب ناجحة في عملية الإستعمار والإستيطان وتوهم أن تلك التجارب ستنتج في الجزائر،⁽²⁾ فلم يكن يتصور في هذا البلد نظاما آخر غير النظام الشمولي. وكان واثقا أن الإيالة ستحل محل سان دومينغ بمنتجاتها الاستوائية بالنسبة للمصانع الفرنسية الصغيرة. إذ أن سهل متيجة سيصبح بعد تجفيفه وتطهيره منطقة خصبة وصالحة لعيش الأوروبيين حيث سيستقر الآلاف منهم وسيتنافس المزارعون على زراعة النباتات الأوروبية، فكان الجنرال من مناصري توافد المهاجرين بكثافة، إذ كان يكفي أن تتخذ الحكومة موقفا ثابتا لصالح الاستعمار حتى يتم تحويل رؤوس الأموال من أمريكا، وتبدأ جحافل الفلاحين والجنود القدامى الذين سئموا حياة البؤس والفقير في أوروبا⁽³⁾.

ونتيجة المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها فرنسا، اقترح استعماري آخر بان تسوّى المشاكل الاجتماعية القائمة في فرنسا باستعمار الجزائر. فقال: " إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين"، وهذه الفكرة خامرت عقل اجتماعي آخر هو شارل فوريي، يجب أن نبعث هناك جحافل من الأوروبيين، إن في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو ترهق نفسها أربعة ملايين نسمة، ثم تبعث أوروبما تبقى⁽¹⁾.

وفور تعيين كلوز يل بدل ديبورمون، حتى وضع في ميدان الزراعة والتجارة أسس الفكر الاستعماري، رغم أن مؤرخي العهد يقولون لنا أن فرنسا لم تكن قررت بعد ماذا ستفعل بالجزائر فقد اغتصبت مزرعة ضخمة (ألف هكتار) تقع عند وادي الحراش وتسمى حوش الداوي، وجعلها تحت اسم المزرعة النموذجية الإفريقية⁽²⁾ يشارك الجنود في رأس مالها، مع دفع فرنك فرنسي واحد سنويا

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م، ص.7.

(3) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871، ترجمة: المعهد العالي للترجمة، المجلد 1، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص.138.

(1) فرحات، مرجع سابق، ص.44.

(2) المزرعة النموذجية الإفريقية: والمسماة كذلك بالمزرعة التجريبية الإفريقية.

عن كل هكتار⁽³⁾ وجعل عليها حراسة مشددة من المشاة والفرسان لأن المقاومين الجزائريين كانوا على ضواحي الجزائر،⁽⁴⁾ هذا إلى جانب مصادرتة أملاك الأوقاف وغير الأوقاف

وقد أضاف أحد الكتاب أنه لم يبق من 166 صرح ديني وثقافي في مدينة الجزائر إلا نحو 21 صرح ديني فقط في يد الجزائريين. أي اغتصب منهم نحو 145 صرحا دينيا و ثقافيا⁽⁵⁾. وعلى اختلاف أنواع الأراضي الموجودة في الجزائر تفتنت فرنسا في نوعية قوانينها على حسب تلك الأراضي⁽⁶⁾. ونجد في تقرير اللجنة الإفريقية⁽⁷⁾ لسنة 1833 إلى الحكومة الفرنسية يشير إلى الضرر الذي أصاب المجتمع الجزائري في جميع أنواع ممتلكاته: " لقد حطمتنا ممتلكات المؤسسات الدينية، وجردنا السكان الذين وعدناهم باحترام الحريات الأساسية وعدم المساس بها، والحفاظ على المقدسات فأخذنا الممتلكات الخاصة والعامة، بدون تعويض وذبنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان"⁽¹⁾.

وفي عهد الجنرال بيرترين⁽²⁾ الذي خلف كلوزيل. شجع الاستعمار في الوسط الجزائري خاصة في ضواحي مدينة الجزائر سيما سطاوالي، والحراش، وسيدي خالف، وطلب من وزيره بعدم

(3) جوليان، مرجع سابق، ص.138.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص.44.

(5) عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص.48.

(6) أراضي كانت تابعة للدولة، أراضي هجرها أصحابها نتيجة الاحتلال، أراضي تركها الأتراك، أراضي الأوقاف، أوقاف الحرميين الشريفين.

(7) اللجنة الإفريقية: تكونت في فرنسا وجاءت إلى الجزائر في 28 أوت 1833م، ثم عادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833م لتقرر فيما إذا يمكن الاحتفاظ بالجزائر أو الإجماع عنها.

(1) فيلالي، مرجع سابق، ص.47.

(2) بيرترين: ولد بفاندارك بفرنسا يوم 24 ماي 1778، شارك في معركة واترلو، جاء إلى الجزائر يوم 20 فيفري 1831 لتولي منصب حاكم عام خلفا للجنرال كلوزيل إلا أنه عزل من منصبه في منتصف ديسمبر من نفس السنة.

السماح للفرنسيين الذين لا مال لهم بالسفر إلى الجزائر لأنهم يشكلون عائقا عليه واعتبر خصال القادمين من أوروبا " كمجموعة من حثالة شذاذ الآفاق التي التقطت في شوارع باريس، ولا يصلح عدد كبير منهم لأية خدمة أو عمل"⁽³⁾. إضافة أنه لم يشأ على تعمیر المتيجة إلا بعد القيام بتجفيف المنطقة، لكنهم استمروا في التدفق حتى وصل عددهم في مارس 1831 إلى 529 مدنيا كانوا يضاربون في الأرض، ثم خلفه الدوق دي روفيقو،⁽⁴⁾ الذي رأى من الضرورة بقاء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتوزيع أراضي الأهالي عليهم فأصدر قرار جعل كل الفرنسيين بين 20 سنة و 60 سنة يشكلون الحرس الوطني، فتألف منهم أربع فرق من المشاة وفرقة من الفرسان لإرهاب الجزائريين⁽⁵⁾.

ولتسهيل عملية الاستعمار عن طريق الاستيطان، أصدرت سلطات الإحتلال قرارات تعجيزية فنصّ أحد قرارات سولت sault⁽¹⁾ وأهم ما جاء فيه إلزام الأهالي الذين يمتلكون أراضي تقع حول معسكري دالي إبراهيم والقبّة، بتقديم سنداتهم يومي 24 و 25 سبتمبر على الساعة السابعة والنصف صباحا، واعتبار المتأخر عن هذا الموعد ليس بصاحب الملك وسحب الملك منه.

وتحت التهديد بالعقوبات نفسها أسس لجنة مكلفة بفحص سندات الملكية الواجب تقديمها في أجل ثلاثة أيام⁽²⁾. ونتيجة هذه القوانين التعسفية المشجعة على الهجرة الأوروبية وخاصة الهجرة الفرنسية نحو أرض الجزائر، ونظرا لتماشي سياسة الاستيطان والاحتلال فقد شهدت الجزائر هجرة

⁽³⁾ جوليان، مرجع سابق، ص. 144.

⁽⁴⁾ دي روفيقو: duc de Rovigo ولد بنة 1774 بفرنسا، اكتسب خبرة عسكرية في الحروب النابليونية، ترقى إلى رتبة جنرال وعين قائدا عاما في الجزائر في 28 ديسمبر 1831، اتسم عهده بالقمع وارتكب عدة جرائم في حق الشعب، إلا أنه عزل يوم 8 مارس 1833 بسبب مرض أصابه، وتوفي يوم 20 جوان 1847 بباريس.

⁽⁵⁾ سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 1، مرجع سابق، ص. 47، 51.

⁽¹⁾ سولت: مارشال فرنسا من مواليد (1769.1851) كان له دور حاسم في معركة أوسترليتز، واكتسب شهرة في اسبانيا وفي يوم معركة تولوز 1814 واصبح وزيرا للحربية ووزيرا للخارجية في عهد لويس فيليب وقد عرف بنزعاته الاستعمارية. وكان له دور كبير في الاستعمار الفرنسي ضد الجزائر.

⁽²⁾ جوليان، مرجع سابق، ص. 181.

استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا، لا ذمة ولا ضمير لهم وقد بلغ عددهم عام 1832 نحو 25 ألف معمر⁽³⁾ وفي مدينة الجزائر لوحدها وصل العدد إلى 5341 نسمة من مختلف الأجناس الأوروبية⁽⁴⁾.

ففي الوقت التي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي يعارضان فكرة الاستيطان الرسمي. نزلت بمدينة الجزائر سنة 1831 عائلات ألمانية وسويسرية.⁽⁵⁾ ولإقحام كذلك الدولة الفرنسية في تدعيم عملية الاستيطان قام الجنرال كلوزيل بمحاولة مع التجار والفلاحين الفرنسيين بإقناعهم بالقدوم إلى الجزائر، وزرع العنب والاستيلاء على الأرض واستثمارها. وبهذا تجد الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة لاحتلال الجزائر وتقديم المساعدة المالية للمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين. لهذا قام بإصدار قرارات في الأشهر الأولى من الإحتلال تنص على تسليم الأراضي للمعمرين ومنه تكون فرنسا نجحت في استعمار الجزائر كليا⁽¹⁾.

قامت فرنسا بعرض امتيازات عديدة لجلب أكبر عدد من المعمرين الأوروبيين، فوفرت لهم الإقامة وذلك عن طريق تشريد الأهالي الجزائريين، ودفعت لهم تكاليف السفر ووزعت عليهم الأراضي الزراعية مجانا، ومدتهم بالحبوب والمواشي. كمحاولة ذكية من الإدارة الفرنسية لكسر تخوف الكولون المهاجرين من المغامرة في أرض قد لا توفر لهم سبل العيش.

(3) صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل الإحتلال إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.، ص.330.

(4) سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، مرجع سابق، ص.69.

(5) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، ط.خاصة وزارة المجاهدين - الذكرى الخمسين للثورة، 2008م، ص.108.

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997م، ص.103.

ومن هنا انتقلت المهمة إلى وسائل الإعلام الفرنسية الرسمية فقاموا بتوزيع المناشير والكتيبات والإعلانات في الصحف⁽²⁾، وعلى لسان الأدباء في الترويج أن الجزائر قريبة من فرنسا، ومناخها شبيه بمناخ فرنسا⁽³⁾. وكل هذا لإزالة مخاوف الهجرة ويصبحوا قادرين على استغلال الأرض والتخلص من المشاكل في باريس.

وبعد نجاح هذه الدعاية وتسابق الطامعين على الهجرة نحو هذه البلاد الغنية بخيراتها. أنشأت أول مستوطنة أوروبية في منطقة بوفاريك سنة 1835⁽⁴⁾ وشر شال، وكذلك على بعد ثماني كيلومترات من الحراش حيث توجد أراضي البايك⁽⁵⁾ فان فوار ول قد أنشأ سنة 1834 مستوطنة أوروبية أخرى، وفي سنة 1835 منحت مساحات أرضية تقدر بـ 4000 هـ للاجئين من بولندا تحولت سنة 1837 إلى إحدى الشركات،⁽¹⁾ وكذلك عملا على توطين مهاجرين من ألمانيا في قريتي دالي إبراهيم والقبة حيث وزعت 227 و 93 هـ من الأراضي على 23 و 50 عائلة باعتبار بأن المهاجرين لم يكونوا فقد فرنسيين بل قدموا من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، مالطا.....

فقد ساهمت الدولة كثيرا في تشجيع الاستيطان، فأولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة 1834 وذلك بوصول سفينة لميناء الجزائر العاصمة محملة بـ 400 مهاجر ألماني وسويسري. ويصدر مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة، وأرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، فهذا القانون⁽²⁾ يؤكد رغبة فرنسا في

(2) انظر الملحق رقم 1، ص. 98.

(3) سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص. 131.

(4) رابح لونيبي، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 - 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص. 71.

(5) أراضي البايك: هي الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث توجد حاميات الجند. وكانت عبارة عن أملاك الدولة تحت حكم الأتراك وقد تحولت أراضي باييك الأتراك إلى أراضي باييك الفرنسيين.

(1) بن داهاة، مرجع سابق، ص. 108 - 109.

(2) Lahouari Addi, *De L'Algérie prés-coloniale a L'Algérie coloniale*, entreprise national du livre, Alger, 1985, p.52.

استيطان الجزائر واعتمدت نواتها الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية⁽³⁾ واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين، الذين لعبوا الدور الكبير في تجهيز الأراضي للمدنيين وهذا لخلق مجتمع محارب ومزارع في آن واحد، من خلال جمع العمل العسكري إلى العمل الزراعي⁽⁴⁾.

1-1 تطور سياسة الاستيطان في الوسط الجزائري بعد 10 سنوات من الاحتلال:

لقد شهدت هذه الفترة زيادة في نسبة المهاجرين خاصة في مقاطعة الجزائر، وهذا ما يبينه الجدول التالي⁽⁵⁾:

السنوات	عدد السكان في مقاطعة الجزائر
1844	53140
1845	66945
1846	75075

وترجع أسباب تطور عدد المعمرين إلى الجنرال بيجو وبداية حكمه الجزائر عام 1840 وقد صرح أمام البرلمان الفرنسي في نفس السنة، قائلاً: "أينما وجدت المياه الصالحة والأراضي الخصبة، يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأراضي هذه؟"⁽¹⁾. وشرح نيته الاستيطانية قائلاً: "إنني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية"⁽²⁾ وكذلك إلى مجموعة المراسيم الصادرة منذ عهده إلى غاية 1848، وأخطر تلك القوانين وأكثرها شؤماً على

(3) أنظر ملحق رقم 02، ص. 99.

(4) جوليان، مرجع سابق، ص. 182.

(5) مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، مرجع سابق، ص. 117 - 118.

(1) سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص. 22.

(2) عمار بوحوش، "الأرض والهجرة"، الأصالة، السنة 02، ع11، الجزائر، 1492، ص. 121.

الجزائريين، المرسوم الذي صدر عام 1840 والذي يقضي بمصادرة جميع الأراضي المملوكة للجزائريين الذين رفعوا السلاح ضد الفرنسيين، أي معاقبة كل من يثور ضد فرنسا بتجريدته من أرضه.

فقد صمم الجنرال بيجو⁽³⁾ على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث، فحسب رأيه "مهمة الجيش الفرنسي لا تتحصر في الجري وراء العرب لأن ذلك لا يجدي نفعا، وإنما منعهم من زرع أراضيهم"⁽⁴⁾. حيث قام بتحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين وأقام حوالي 7 قرى نموذجية للاستيطان. لكن سياسته في جعل الضباط معمرين مدنيين لم تنجح. لأن من بين 800 جندي لم يستقر منهم سوى 60 شخصا. لكنه نجح في جلب مهاجرين آخرين من ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا... بفضل التسهيلات التي كان يقدمها لهم.

فسياسة بيجو الاستعمارية تتلخص في كلمتين التعمير والمعمرين، أما العرب فما عليهم إلا أن يختفوا، و أُلزم مطاردة الجزائريين وإبعادهم نحو الجنوب⁽¹⁾. ذلك لأن الذعر الذي ينشره الجيش الفرنسي سيرغمهم على الخضوع كما سيرغمهم إفقارهم ونزع ممتلكاتهم على الإرتزاق عند الأوروبيين. وصرّح كذلك قائلاً: "إننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين الأوروبيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ومراعي، أنزلوا بها المعمرين ولا يهتمكم أمر أصحابها، يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا"⁽²⁾.

⁽³⁾ بيجو: ولد في 15 أكتوبر 1784، تولى الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847 سلك خلال سنوات حكمه سياسة العنف والقهر والإبادة والتدمير في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين.

⁽⁴⁾ Abdelghni Megherbi, **La paysannerie Algérienne face à la colonisation**, Entreprise National du livre, Alger, 1979, p.28.

⁽¹⁾ Ipid, p.28.

⁽²⁾ فرحات، مرجع سابق، ص.45.

ومن بين المستوطنات العسكرية تلك التي أقامها في فوكة بالقرب من القليعة سنة 1841 حيث منح قطعة أرض لكتيبة ليف تم تسريحهم لزراعتها، وحرصا منه على نجاح التجربة. قرر تزويج هؤلاء الجنود بفرنسيات قصد ترجيح الكفة لصالح العنصر الفرنسي، وأقام كذلك مستوطنة عسكرية أخرى في بني مراد الواقعة بين البليدة وبوفاريك، وبسبب عدم تزويج المستفيدين قرروا تأجير أراضيهم للأهالي⁽³⁾.

ومن بين القرارات التي أصدرها بيجو لتشجيع الهجرة قرار 12 أبريل 1841، الذي ينص على أن كل فرنسي يملك مبلغا ماليا قدره 15 ألف فرنك يستطيع شراء قطعة أرض من الدولة تتراوح مساحتها بين 4 و 12 هـ بالإضافة إلى مسكن، وبين 1842 - 1845 أنشأ حوالي 35 قرية استيطانية وارتفع عدد الأوروبيين إلى 46180 شخص، وبذلك سهلت الاستيلاء على 132 ألف هـ وإنشاء عليها 27 قرية استيطانية بمتيجة والساحل⁽⁴⁾، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الأخرى التي سهّلت لهم الطريق للاستيلاء على الأراضي، منها قانون الفاتح أكتوبر 1844 المتضمن مصادرة كل الأراضي الغير مزروعة أو الغير موثقة في الإدارة الفرنسية، مع إعطاء مهلة ثلاثة أشهر لإتمام إجراءات التسجيل وحياسة الملكية، وإلا يتم مصادرتها بعد وضع شروط تعجيزية لتسهيل مصادرتها. وقانون آخر في 10 أكتوبر 1844 الذي ينص على نزع صفة المناعة عن الأوقاف الجزائرية والأندلسية وإخضاعها للمعاملات التجارية⁽¹⁾.

فهذا القانون أثبت شرعية ما تملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة⁽²⁾. وقانون 21 جويلية 1846 والذي أباح إمكانية الاستيلاء على الأراضي الغير مستغلة وكذا أرض العرش في حال ثبوت مشاركتهم في المقاومة⁽³⁾، فأصبح في وسع الحكومة الاستيلاء على أراضي العرش، ما لم تثبت القبائل الجزائرية ملكيتها فبعض الأهالي إن لم يزرع أرضه، يهجروا نجاة من

(3) تلمساني، مرجع سابق، ص.ص. 368.369.

(4) بوعزيز، مرجع سابق، ص. 10.

(1) لحر، مرجع سابق، ص. 118.

(2) Addi, op. cit, p.52.

(3) سعد الله، مرجع سابق، ص. 28.

الإرهاب الفرنسي، حيث ظهرت أوضاع واستفزازات لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء وسلام مع المستوطنين الجدد. وهكذا ظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة التي أرسلت العناية الإلهية فرنسا لاستصلاحها واستزراعها كذلك لجأت إلى طرق أخرى لنهب المزيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري (الشكلي) حيث يقول أحدهم "...عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم، فإذا قاومونا بالسلاح فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية، وهذا هو حق الغزو..."⁽⁴⁾.

وباختصار الجدول التالي⁽⁵⁾ يوضح تطور عدد المراكز الاستيطانية الناشئة بين 1840-1848 في منطقة الوسط الجزائري:

السنة	عمالة الجزائر
1840	دالي إبراهيم، القبة
1841	مصطفى، الأبيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة، حسين داي، المدينة
1842	ضحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، ولاد فايت
1843	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد
1844	بابا حسان، خرايسية، دواودة، فوكة، محالمة، سان فرديناند، سانت اميلي، سيدي فرج، ستوالي، زيرا لدا، دلس
1845	الصومعة، أومال
1846	الشفة، موزاية، فيل
1848	افروفيل، بني مراد، واد جر، جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوربخ، مارنقو، العفرون، بور ومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت

ثانيا: السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في ظل الجمهورية الثانية 1848-

1870:

⁽⁴⁾ مياسي، مرجع سابق، ص. 116.

⁽⁵⁾ بن داهة، مرجع سابق، ص. 50-51.

بسقوط ملكية لويس فليب سنة 1848 وقيام الجمهورية الفرنسية⁽¹⁾، تم إعطاء الحق للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين لهم بالجزائر، لكي يسوّروا لهم أمور حياتهم. فاهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي حيث قامت بوضع خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر، خاصة المشاغبين وذوي السوابق وهذا لتسوية المشاكل الاجتماعية في باريس كان بيير لورو أول من ربط مسألة الاستيطان بالمسألة الاجتماعية⁽¹⁾، واعتمد مجلس النواب الفرنسي على مبلغ قيمته 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من التهجير والاستيطان، وأسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة الفرنسية في إيجاد عمل لهم وكذلك عدم تجسيد وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان على أرض الواقع حول الإكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب أكبر عدد منهم، فشرعت في عملية التهجير، فقامت بتهجير من باريس وحدها حوالي 15 ألف شخص ووطنتهم في 42 قرية استيطانية من بينهم 12 قرية استيطانية في الجزائر العاصمة وأقاموا بذلك وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم⁽²⁾.

وابتداء من عام 1851 لجأ المستعمرون إلى طريقة البيع بالسعر المحدود بالمزاد العلني بينما كانت بعض أراضي الجزائريين تتحول لتصبح ملكا للدولة المستعمرة⁽³⁾.

وبين عامي 1848 و1851 واصلت فرنسا منح الأراضي للمستوطنين مجانا، ونظراً للتحفيزات التي كانت تعرضها الإدارة الاستعمارية شجعت المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على

(1) لويس فليب: Louis Philippe ملك فرنسا من 1830 - 1848، ولد في باريس، وهو من الطبقة الأرستقراطية وانضم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789، ويعد من القادة الليبراليين الذين عارضوا الحكم الملكي بفرنسا بعد أحداث ثورة 1830 وبقرار من فرنسا عين في 07 أوت 1830 ملكا على فرنسا. نقلا عن: بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري**، ج1، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2009، ص. 253.

(1) جوليان، مرجع سابق، ص. 614.

(2) بوعزيز، مرجع سابق، ص. 13.

(3) مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، تقديم: بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984،

العموم إلى الانتقال للعيش في الجزائر والاستقرار فيها. ففي عام 1851 وصل عدد السكان الأوروبيين إلى 151 ألف شخص منهم 23 ألف معمر⁽⁴⁾، فالجمهورية الثانية جعلت من الجزائر مقاطعة فرنسية وأسست العملات الثلاث الجزائر، وهران و قسنطينة ولم يطبق فيها القانون الفرنسي إلا لصالح الأوروبيين⁽⁵⁾.

2-1 مهاجرو 1848:

الأمر الذي جعل الجمهورية الفتية تلجأ إلى هدوء سياسي هو أحداث 1848. ولكي تتجنب مطالب الطبقة العاملة في باريس والاضطرابات الناجمة عن ذلك رؤوا أن الجزائر هي الحل الوحيد والمريح. ففي 20 سبتمبر 1848 أصدرت الجمعية الوطنية المتكونة من ممثلي المعمرين بالجزائر الذين خابت آمالهم في الاندماج، مرسوما يقضي بإنشاء مستعمرات فلاحية بالجزائر، وفي 23 سبتمبر من نفس السنة نشر نداء للمستوطنين نصه مايلي: "مهما كانت مههمم والراغبين في الانضمام إلى 12000 مستوطن للتوجه نحو الجزائر عليهم أن يعرفوا بنفسهم". وتشجيعا للهجرة والاستيطان أصدرت فرنسا "دليل الكولون الجدد في الجزائر"⁽¹⁾

وفي 24 من شهر سبتمبر أنشأت لجنة لدراسة ملفات المرشحين للاستيطان بالجزائر، وتبثيتهم فيها وقد كان فحوى مشروعها كالتالي "يحصل المستوطنون الجدد على قطع أرض تتراوح ما بين هكتارين إلى 10 هكتارات وكذلك توفير لهم وسائل العمل". وبذلك لقي هذا المشروع

(4) غربي، مرجع سابق، ص.ص. 196-197.

(5) فرحات، مرجع سابق، ص. 57.

(1) دليل الكولون الجدد في الجزائر: ضمنته مدخلا وتسعة فصول: الفصل الأول: مرسوم الاستيطان. الثاني: الاحتياجات الواجب اتخاذها أثناء السفر. الثالث: المناخ ودرجات الحرارة. الرابع: الأمراض والرعاية الصحية. الخامس: المساكن والمباني. السادس: الحيوانات وقطعان الماشية. السابع: أسعار المواد الاستهلاكية. الثامن: الصناعات ومختلف المنتجات. التاسع: علاقة الكولون بالجزائريين.

نجاحا كبيرا حيث وصل إلى الجزائر سنة 1844 حوالي 13903 مستوطن بالإضافة إلى 391 طفلا، ثم فوج من 6000 مستوطن جديد لإنشاء 12 قرية بمقاطعة الجزائر بين شرشال والمدية، الجزائر، القليعة⁽²⁾. ورغم جميع الامتيازات المقدمة للمستوطنين إلا أنهم لم يكتفوا بهذا، بل كانوا يطالبون بأن يكون لهم دخل في الشؤون السياسية والمالية، وفي 4 نوفمبر 1848 أعلن دستور الجمهورية الثانية في فرنسا وكانت المادة 109 منه تعتبر الجزائر أرضا فرنسية.

فعند إعلان الجمهورية الثانية بالبلد الأم لجأت السلطة الفرنسية منذ 1848 إلى تقديم المزايا التي تهمهم في حالة، قبولهم الهجرة إلى الجزائر وبهذا العرض وافق عدد منهم حيث استوطنوا مناطق عديدة من سهول متيجة⁽¹⁾، ويمكن تقديم هذه المرحلة بالأرقام التالية:

- وصل إلى الجزائر ما بين 1848 و 1850 حوالي 20000 مستوطن، منهم 10000 استقروا بالجزائر، و 3000 توفوا، و 7000 رجعوا إلى فرنسا. ومن بين 10000 الذين استقروا بالجزائر هناك 3071 مستفيد من الأرض، منهم 1851 مزارع، ومن بين 26000 ه التي كانت موزعة على المستوطنين في 1848 تم بذلك استصلاح 1500هـ.

- ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب 80000 من ضمن 131000 مستوطن أوروبي عام 1851 مات من بينهم 66000 من أصل فرنسي فعاد منهم حوالي 7000 إلى فرنسا بسبب عدم نجاحهم وفشل مشاريعهم، أما الفلاحين والمزارعين لم يزيدوا عن 30000 وذلك بسبب:

- أنهم عمالا و تجارا لا يفهمون مجهلون أمور الفلاحة.
- صعوبة حياة الريف والعمل الفلاحي، أدى إلى عدم تأقلمهم.
- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الاشتراكية⁽²⁾.

(2) انظر ملحق رقم 03، ص. 100.

(1) غربي، مرجع سابق، ص. 199.

استولى القادة العسكريون على الأراضي الخصبة، خاصة في سهول متيجة. لكي يصبحوا هم قادة البلاد في القطر الجزائري. فالقادة العسكريين الجمهوريين هم الذين سهلوا وساعدوا الأوربيين على فرض إرادتهم على أملاك الدولة والاستيلاء عليها، وبهذا يصلون إلى هدفهم ألا وهو توسيع الاستيطان الرسمي، وكذلك تقديم المساعدات لإنشاء المشاريع التجارية الخاصة بإقامة الجالية الأوروبية في الجزائر⁽¹⁾.

ففي سنة 1851 وصل نحو 33000 مستعمر، كانوا يتواجدون في القرى من بين 131000 أوروبي، كان منهم 66000 فرنسي، و 65000 أجنبي، وحاولوا بشكل كبير أن يستولوا على أكبر عدد من الأراضي الجزائرية، وقاموا بحل المشاكل المتعلقة بالملكية عن طريق عدة مشاريع. وبذلك حاولوا الاندماج إلى الملكية الفرنسية فقد صدرت عدة مراسيم مماثلة في عهد الجمهورية الثانية استهدفت واهتمت بشكل كبير بالاستيلاء على الأراضي الجزائرية، وكانت النتيجة واحدة وهي استيطان الأرض على حساب سكانها⁽²⁾. ومن بين هذه المراسيم التي صدرت:

- المرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848، والذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين.

- البيان العام الصادر عن الإدارة الإستعمارية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848، الذي ينص بدعوة كل المواطنين الفرنسيين الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12000 مهاجر إلى الجزائر تسجيل أنفسهم، فوصل عدد المسجلين في القائمة إلى 100000 راغب في الهجرة.

- اللجنة الخاصة التي تأسست في 24 سبتمبر 1848، هدفها دراسة عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي⁽³⁾، لذلك صدر قانون ينص على بيع منتجات المستوطنين في أسواق فرنسا بتاريخ الرابع من شهر فبراير سنة 1851. وامتدت السياسة الفرنسية

(2) بوعزيز، مرجع سابق، ص. 14.

(1) بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص. 140.

(2) التميمي، مرجع سابق، ص. 22.

(3) بوضرساية، مرجع سابق، ص. 233.

كسياسة حماية للزراعة الفرنسية إلى سياسة حماية الزراعة الجزائرية التي تخدم مصلحة المستوطنين.

كل هذا أدى إلى نتيجتين خطيرتين الأولى أن اقتصاد الجزائر يقوم على الزراعة فقط والثانية أن تفتح أسواق الجزائر، أمام المنتجات الصناعية الفرنسية⁽¹⁾. فمشروع الحكومة المركزية الفرنسية أن الكولون المزارعين سوف يتلقون من الدولة قطعا أرضية والمال للإقامة والاستقرار⁽²⁾.

- القانون الصادر بتاريخ 26 أفريل 1851 الذي أقر ملكية المستوطن لكل الأملاك والعقارات وحرية التصرف فيها، على أنها ملكية خاصة بهم يفعلون ما يشاءون بها⁽³⁾.

- قرار 18 جوان 1852، الذي ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية، يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن تبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية تحت تصرف ضباط عسكريين يمارسون السلطة الإدارية والقضائية⁽⁴⁾.

أما في مجال الامتياز فقد تخلت الدولة عن أهم الضمانات التي سنتها القوانين الصادرة سنوات 1845 و1847، وصدر قرار 26 أفريل 1851 ليعوض العقد المؤقت الذي لم يكن يسمح إلا بحق الانتفاع بعقد نهائي يسمح برهن العقار والتصرف فيه. وخشية من أن تسقط الآجال وتجمد القروض فقد أجاز العقار تملك المستفيد من الامتياز عندما يكون قد أنجز تحسينات مفيدة. وأصبح كذلك الحاكم يمنح 50 هكتار بدلا من 25 هكتار في إطار أراضي الامتياز. وبحلول تاريخ 31 ديسمبر 1851 كانت مساحة أراضي الامتياز الموزعة قد بلغت 19813 هـ ثلاثاها في مقاطعة الجزائر 13388 هـ⁽⁵⁾.

(1) طلاس، مرجع سابق، ص. 68.

(2) بن داهاة، مرجع سابق، ص. 324.

(3) بوضرساية، مرجع سابق، ص. 234.

(4) بن داهاة، مرجع سابق، ص. 140.

(5) جوليان، مرجع سابق، ص. 633-634.

وحتى الممتلكات الغابية لم تغفل عنها الجمهورية فأصدر الحاكم العام للجزائر مرسوما يعلن فيه، أحقية الدولة فقط في الإستثمار بكامل الممتلكات الغابية في الجزائر وهذا استجابة لمطالب الكولون. وكانت أهم استجابة لمطالب الكولون⁽¹⁾ في الميدان السياسي وهو منح الفرنسيين وعموم الأوروبيين الحق في انتخاب أربعة نواب عنهم لتمثيل الفرنسيين المقيمين بالجزائر إضافة إلى ثلاث نواب آخرين يمثلونهم بالمجلس العالي⁽²⁾.

ثالثا: السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط في ظل الإمبراطورية الثانية 1852 - 1870

إثر سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثالثة بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل 1852. الذي كان يتحكم في فرنسا والجزائر، وبواسطته استعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون، الذي شجع بدوره حركة الاستيطان الأوروبي، وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853-1859 واستعمل هذا الجنرال أسلوب بيجو في سياسة مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة. وتحصل على 61363 هـ ما بين عامي 1851 - 1861.

فخلال هذا العهد اتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر بالتقلب والاضطراب وعدم الاستقرار على مبدأ وسياسة واحدة. ففي البداية حاول أن يغري الأهالي الجزائريين بعدد من الإجراءات، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار والاستيطان في الجزائر عن طريق الشركات الكبرى، رغم أنه في بداية عهده سلك سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي، إلا أنه تراجع بعد ذلك وألغى جميع القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين و العسكريين بالجزائر.

(1) بن داهة، مرجع سابق، ص.113.

(2) عبد الرحمان الجبالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.155.

ففي تاريخ 26 أبريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تملك الأراضي للأوروبيين⁽¹⁾، فإن نزع الملكية من أيدي الجزائريين، وكان ذلك حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية 1852-1870 فزادت من حثتها، وتم بذلك طرد الفلاحين والاستيلاء على الأراضي ونزعت أراضي الفلاحين من الملكية الفردية وبذلك ظهر الضغط الجبائي على الفلاحين الجزائريين⁽²⁾، ففي عام 1854 صار عدد المهاجرين الأوروبيين في الجزائر 520 أوروبي وبنسبة زيادة تقدر بـ 107.14 ويمكن حصر عدد المهاجرين إلى الجزائر خلال أعوام 1853-1857 في الجدول التالي⁽³⁾:

السنة	عدد المهجرين	الزيادة بالنسبة المئوية
1853	142.379	6.55
1854	151.712	2.56
1855	155.607	1.72
1856	158.282	14.02
1857	180.472	35.99

وفي هذا العهد كذلك ويزيادة تشجيع هجرة الأوروبيين واستيطانهم بالجزائر. أنشأت مؤسسات زراعية كبرى وللاستفادة من المرسوم الذي أصدره نابليون الثالث. فهذه المؤسسات كانت تتعهد بإنشاء القرى الاستيطانية وجلب العديد من الأسر الأوروبية إليها عن طريق الإغراء المادي. هذا ما قامت به مؤسسة جينو فواز التي تحصلت سنة 1853 على 20000 هـ، وكان من بين المهجرين من طرف هذه المؤسسة 2956 مهاجر سويسري وصلوا عام 1858. وقد تمكن

(1) بوعزيز، مرجع سابق، ص.15.

(2) أحمد حسين السليمانى، "نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871"، المصادر، ع6، الجزائر، 2002، ص.118.

(3) عميراوي، مرجع سابق، ص.ص77-78.

المارشال راندون من توطين حوالي 1500 شخص. وقد نشرت النصوص القانونية لكي تشرح نوايا نابليون الثالث حول الاستيطان حيث كانت تضمن الإدارة الفرنسية أنه بإبعاد المخاوف عن الأهالي ستشجع بذلك عملية الاستيطان بشكل هادئ وتام⁽¹⁾، وبمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 4 جوان 1855 نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها الإستيلاء على أراضي زراعية تقدر بآلاف الهكتارات، ومن بين هذه الأراضي في إقليم الجزائر:

عامر العين: 23 كلم غرب البليدة بـ 2000 هكتار لـ 55 عائلة.

بورقية: 31 كلم غرب البليدة بـ 1.886 هكتار لـ 51 عائلة.

سيدي عبد القادر وبومدفع: 38 كلم بـ 1.213 هكتار لـ 24 عائلة أوروبية.

عين البنيان: 19 كلم شمال غرب مليانة بـ 1.323 هكتار لـ 59 عائلة أوروبية.

عين السلطان: 16 كلم شمال شرق مليانة بـ 1.304 هكتار لـ 48 عائلة أوروبية⁽²⁾.

وكان كل ذلك نتيجة المراسيم التي أصدرها نابليون الثالث، منها مرسوم 2 جوان 1858 والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات. وذلك لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى ليضمن استقرارهم في الجزائر⁽³⁾، فكانت جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855 على النحو التالي: 86363 فرنسي، 42569 إسباني، 9082 إيطالي، 6536 إيطالي، 6040 ألماني، 2105 سويسري، 444 بلجيكي وهولندي، 434 انجليزي، 290 بولندي، 285 برتغالي، 94 إغريقي.

وقد بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية مستمرة، ففي سنة 1866 أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة على أنه كان يبلغ سنة 1866 نحو 160 ألف

(1) بوضرساية، مرجع سابق، ص.ص. 222، 224.

(2) بن داهاة، مرجع سابق، ص. 143.

(3) بوضرساية، مرجع سابق، ص. 234.

نسمة، فمقاطعة الجزائر لوحدها ارتفع فيها عدد المهاجرين بشكل خطير من 1853 إلى 1855 كما يبينه الجدول التالي⁽¹⁾:

السنوات	عدد المهاجرين في مقاطعة الجزائر
1853	62440
1854	67309
1855	71288

فبعد القانون الصادر وبعدها اتجهت حكومة الإمبراطورية إلى تشجيع الاستيطان عن طريق الشركات الكبرى، التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية وبذلك تحصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هـ في خلال 10 سنوات، وحصل بذلك المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250 ألف هـ، وارتفع عددهم في المناطق الوسطى إلى 189000 مستوطن⁽²⁾، فأنشأت 22 قرية ووزعت 116000 هـ على 4.580 معمر جديد سنة 1864 .

إضافة إلى بيع الأراضي للمعمرين بأسعار زهيدة ورخصة لتوسيع حركة الاستيطان، وبلغ عدد السكان الأوروبيين حوالي 118000 شخص. وتم إنشاء الطرقات وتحسين معيشة الأوروبيين ونتج عنه تطور الاستعمار بطريقة سريعة من أجل امتصاص الهجرة الأوروبية 50000 في هذه الفترة⁽³⁾.

وقد نشر الحاكم العام الفرنسي راندون منشورا له في 22 أبريل 1858 الذي كان ينص على تطبيق سياسة الاستيطان. وكانت مطالب المعمرين المزيد من الأراضي، تأسست بذلك وزارة القطر الجزائري في 24 جوان 1858 وكان الهدف من إنشاءها تحقيق مصالح ورغبة المعمرين

(1) مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، مرجع سابق، ص. 118.

(2) مهساس، مرجع سابق، ص. 158.

(3) بوعزيز، مرجع سابق، ص. 16.

لتوطينهم بالجزائر حيث كان في نظرهم، " ليست الأراضي التي تنقص المعمرين لكن المعمرين هم الذين ينفقون الأراضي". وقد بلغ تعدادهم عام 1866 كما يوضحه الجدول⁽¹⁾:

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين في 100 هـ
الجزائر	60018	91580	6553
البلدية	22003	66158	3311
مليانة	4706	13922	3380

دارت بين الحكومة الفرنسية عدة انقسامات إثر الاجتماع الذي قام فيما بين 3 إلى 10 نوفمبر 1856 حول أملاك الدولة الفرنسية بالجزائر، ووضعت شروط وفقا للنص الحرفي التالي "إن سكان البلاد الأصليين الذين لا يقدمون البرهان على جدارتهم بملكية الأرض، يعتبرون أمام القانون مستأجرين تستطيع السلطات تهجيرهم لتصبح أراضيهم ملكا للمستوطنين"⁽²⁾

فمن بين قوانين نابليون الثالث صدور مرسوم 1864 الذي يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر، وبهذا وضع نابليون حد لسياسة الاستعمار الرسمي وفتح المجال أمام الاستعمار الحر. وبذلك سهل الحصول على ملكية الأرض والاستثمار في الجزائر⁽³⁾.

بقيت الهجرة متواصلة في هذا العهد حيث وصل عدد الأوروبيين إلى 200 ألف مستوطن سنة 1866⁽⁴⁾، وسجلت جمعية الغابات 160 ألف هـ من أراضي الغابات وباعت امتيازاتها إلى 30 مستوطنا أوروبيا وبذلك سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار ومنه سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هـ من أراضي الغابات وبذلك تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، فسهلت حياة المستوطنين الأوروبيين.

(1) فركوس، مرجع سابق، ص. 331.

(2) طلاس، مرجع سابق، ص. 66.

(3) التميمي، مرجع سابق، ص. 22.

(4) غربي، مرجع سابق، ص. 200.

كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية فارتفع عددها من 40 مكتب سنة 1857 إلى 49 مكتب سنة 1870 ومع ذلك لم يرتح المستوطنون الأوروبيون في هذه الفترة لسياسة المكاتب العربية⁽¹⁾، لأنها كانت تحد بعض الشيء من نفوذهم وسيطرتهم⁽²⁾.

فالمستوطنون لم يكونوا على وفاق مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في عهد نابليون الثالث عند إعلانه سياسة الاستعمار الحر، لأنها قلصت من بعض الامتيازات التي كانت بحوزتهم على الرغم من أنهم كانوا يشكلون قوة في سياسة الاستيطان في عهده. ونتيجة هذا الاستياء من قبل المستوطنين، اضطر نابليون للاستجابة لمطالبهم لإنجاح سياسته، فوفرت الحكومة الفرنسية جزء كبير من الغرامة الحربية للإنفاق على عمليات الاستيطان الفرنسي الجديدة، ما أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين الأوروبيين ومن ضمن السياسة الاستيطانية الجديدة لجأت فرنسا إلى الحد من الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، لأنها رأت عدم مراقبتها يخل بالتوازن في سياستها الاستيطانية⁽³⁾.

شجع راندون⁽⁴⁾ الاستيطان و لكي يضمن بناء اقتصاد زراعي متين، قام بتركيز الصناعات بالدرجة الأولى على التبغ والحلفاء والقطن والكروم، التي تركزت زراعتها بشكل كبير في سهول متيجة الخصبة. ولضمان أرباح المال حرص راندون على إقامة البنوك⁽⁵⁾، ففي عهد وزارة

(1) المكاتب العربية: أنشأت لأول مرة سنة 1833 بهدف إحكام سيطرتها على السكان الأهالي، وفي الفاتح من شهر فيفري سنة 1844 صدر قرار يحدد هياكلها وسلطاتها، أما مهمتها فتمثلت في جمع الضرائب ومراقبة نشاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

(2) بوعزيز، مرجع سابق، ص. 17.

(3) التميمي، مرجع سابق، ص. 23.

(4) راندون: كان وزيرا للحربية حتى اكتوبر 1851، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر مما جعل شهرته اكبر

كحاكم عام للجزائر، عاصر الجنرال راندون الكثير من الاحداث منها المقاومة في الأغواط.

(5) غربي، مرجع سابق، ص.ص. 201 - 202.

المستعمرات من 1858- 1860 تم خلالها إنشاء 17 قرية استيطانية. ووزعت 4600 قطعة أرض مجانا على المهجرين الأوروبيين.

فقدت هذه الوزارة مزايا وخدمات للمستوطنين الأوروبيين سياسيا، اقتصاديا واداريا. أما العسكريون وضباط المكاتب عارضوا هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها، فقدم إليها سنة 1860 فألغى وزارة المستعمرات في 26 نوفمبر 1860 رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين.

أما فيما يخص نزع الملكية، شغلت نابليون مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي، بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها فأرسل رسالة إلى بيليسي يوم 6 فيفري 1863 قال فيها "إن الجزائر مملكة عربية، وأنا إمبراطور العرب، مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين" ونصح الأهالي بأن يهتموا باستثمار الغابات واستصلاح الأراضي، كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر⁽¹⁾، فضمن سبعة ملايين هكتار تم استصلاحها فيما بين 1863- 1870 وسلم أزيد من الثلث لقطاع الدولة، الأمر الذي سمح للكولون والشركات بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية، وهكذا لم تمنع سياسة الإمبراطور الكولون من الإستمرار في تجريد الجزائريين وإنشاء المراكز الاستيطانية⁽²⁾، خاصة في عمالة الجزائر⁽³⁾.

فالساسة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر هي سياسة إسكان ما أمكن من الفلاحين الفرنسيين في أراضي جيدة، وإيجاد مستغلات لهم، وإبعاد العرب عن تلك الأراضي، وإقصائهم إلى شواهدق الجبال وأقصى الجنوب.

وشاهد ذلك ما صرح به فينيون إذ قال "إننا منذ احتلنا الجزائر لم يوجد عندنا في أمرها إلا رأيان: أحدهما أن نطرد العرب إلى الصحراء ونأخذ أراضيهم، والثاني هو أن نفرنسهم ونصبغهم بصبغتنا". ففي سهل متيجة لوحدها البالغ مساحته الإجمالي 201000 هـ منح منها 45000 هـ

(1) بوعزيز، مرجع سابق، ص.ص. 19 - 20.

(2) بن داهاة، مرجع سابق، ص. 119.

(3) انظر الملحق رقم 04، ص. 101.

للمعمرين و118000 للحكومة ولم يترك منها للأهالي الوطنيين سوى 38000 هـ فقط⁽¹⁾، وفي إحدى القبائل في سهل الشلف تم اقطاع 12000 هـ من ضمن 39000 هـ و قبيلة أخرى تجاوز الخميس لم تبق لها إدارة الاحتلال سوى 4000 هـ من ضمن 89000 هـ⁽²⁾.

(1) الجيلالي، مرجع سابق، ص.143.

(2) بن داهاة، مرجع سابق، ص.417.

الفصل الثاني

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم

المدني من 1870-1914

أولا :استقدام مهاجري الألزاس و اللورين

ثانيا : تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة

ثالثا: نشاط المستوطنين في الوسط الجزائري

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم المدني من 1870-1914

ألغي نظام الإمبراطورية و تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد هزيمة فرنسا في معركتي سيدان و مينز و استسلام الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث⁽¹⁾، و قد تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الرابع من شهر سبتمبر 1870 بحماس كبير من طرف أوروبيو الجزائر. كرد فعل على السياسة الإمبراطورية و تخلصهم من السلطة العسكرية و نفوذ العسكريين، الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم. فإن الجزائر الجمهورية أوتي لها أن تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر، من خلال الزيادة في اغتصاب الأراضي و حشر الجزائريين في الأراضي القاحلة الغير صالحة للزراعة، مع تشجيع الهجرة الفرنسية خاصة هجرة أهالي مقاطعتي الألزاس و اللورين و تغليب العنصر الفرنسي على العناصر الأوروبية الأخرى. من خلال إصدار عدة مراسيم لدمج الجزائريين و اليهود و عناصر أوروبية أخرى و منحهم الجنسية الفرنسية و السلطة المطلقة في جميع الميادين و المجالات. وقبل التطرق لهذه النقطة يجب أولا الحديث عن الهجرة الأوروبية خاصة هجرة أهل الألزاس و اللورين.

أولا: استقدام مهاجري الألزاس و اللورين

بعد الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا عام 1870، وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين حوالي 36 مرسوم، منها:

- المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870، و الخاص بتوسيع الحكم إلى جميع المناطق العسكرية.
- مرسوم 24 أكتوبر 1870، و المتعلق بإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يتصل مع كل الوزارات الفرنسية و ليس وزارة الحربية فقط.

(1) نابليون الثالث: هو شارل لويس نابليون ابن شقيق نابليون بونابرت ولد في باريس سنة 1808.

- مرسوم 10 نوفمبر 1870، الخاص بتحكم المدنيين في الولاية العسكرية من خلال السماح للمستوطنين بتعيين الولاية في المناطق التي تخضع للحكم العسكري.

- مرسوم 24 ديسمبر 1870، الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريون⁽¹⁾.

فهذه المراسيم و غيرها وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا بدورهم مزيدا من الهجرة لدعم تواجدهم ، ففي تاريخ 23 فبراير 1871 قامت شركة الزراعة بالجزائر، و هي الشركة الزراعية السابقة التي تأسست سنة 1840 باستعادة الفكرة التي أطلقها الدكتور فارني، عبر استدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب ، وقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لامبير يوم 05 مارس قائلا "منح مواطنينا من الألزاس و اللورين ضيافة جديدة بصناعهم". وقال أن "الألزاسيين سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن"⁽²⁾ و قد تكفلت لهم الحكومة بمنحهم 100 000 هـ من خيرة الأراضي⁽³⁾، وقد تم التصويت على القانون بتاريخ 21 جوان من نفس السنة، غير أن قانونا صدر يوم 15 سبتمبر حدد التزامات الدولة ونظم لجان الهجرة و خصص قرضا قدره 400 000 فرنك⁽⁴⁾.

رغم هذا شهدت الجزائر تدفق جماعات كبيرة من أهل الألزاس و اللورين الراضين بالتبعية لألمانيا فتحولوا لفرنسا ، و أصبحت الأرض الجزائرية الحل الوحيد لاحتواء هذا النزوح المفاجئ. ففي الدفعة الأولى استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر⁽¹⁾، لأن هذا الاستيطان لم يكن

(1) حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص.28.

(2) شارل روبيير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، م2، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2008، ص.114.

(3) شارل روبيير آجيرون، " تنمية الاستيطان في الجزائر 1870 - 1930"، ترجمة: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999، ص.187.

(4) آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص.115.

(1) بوضرساية، الجرائم الفرنسية، مرجع سابق، ص.227.

ليكلفهم شيئاً ماعداً إتاوة سنوية رمزية قدرها سنتيم واحد عن الهكتار لأراضي الامتياز، لأن هذه الأراضي أصبحت تمنح بسهولة لكل شخص قادم من المنطقة و يمتلك رأس مال قدره 5000 فرنك، وحتى إن لم يكن له رأس مال فإنه سيستفيد مقابل الإقامة مدة تسع سنوات و قيامه بعمل زراعي فعلي.

بعدها صدر مرسوم 15 يوليو 1874 ليقصص مدة الإقامة المطلوبة للحصول على الملكية إلى خمس سنوات، و إلى ثلاث سنوات بالنسبة لمن يثبت صرفه مبلغ 100 فرنك عن الهكتار الواحد في أعمال التهيئة⁽²⁾. هذا ما شجع الزيادة في عدد المهاجرين.

فتعد فترة 1871-1881 ذروة الموجات المهاجرة، حيث ارتفع عدد المهاجرين من 246 000 إلى 376 000 ألف مستوطن⁽³⁾ ولما كان أغلب المهاجرين من الألبان و اللورين من العمال و التجار و الصناع فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة، أنفق على نقل و إسكان منها 6500 فرنك⁽⁴⁾.

نظراً للصعوبات التي تعرض لها المهاجرين الجدد لأنهم لم يتأقلموا مع البيئة الطبيعية و البشرية للمنطقة من جهة، و تعرض محاصيلهم الزراعية للتلف من جراء عوامل المناخ كقلة الأمطار، أو البرد الشديد، أو الرياح الهوجاء و انتشار الجراد و الأمراض النباتية⁽¹⁾، إلا أن أهم عامل جعل المهاجرين الجدد يغادرون هو جهلهم بالزراعة و الفلاحة ، فكان عند انشاء قرية استيطانية يقف وراء التسهيل لهم في تلك الفترة أطراف متعددة منها:

- الوزارة الداخلية لتحديد المكان الجغرافي.
- الأشغال العمومية (الطرق ، المياه و المباني الإدارية).
- التعليم العام للمدرس.

(2) آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص.115.

(3) بلاسي، مرجع سابق، ص.28.

(4) بوعزيز، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص.31.

(1) مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص.120.

- الفلاحة للأشغال الفلاحية .

فكل هذا للتسهيل على أهل الألزاس و اللورين العيش الهني و الحياة الكريمة⁽²⁾، ومن الذين لم يتراجعوا عن فكرة الإستيطان سلموا أراضيهم للعرب لتسييرها من طرف الخماسين⁽³⁾.
 لقد طرح موضوع الحرب بين فرنسا و بروسيا بجدية لدى باريس مشكل توطين سكان منطقة الألزاس و اللورين، الذين انتقلوا بأعداد كبيرة إلى الجزائر، حيث وصل عدد العائلات المهاجرة 1200 عائلة ليرتفع العدد خلال السنوات القليلة المقبلة نحو 4000 عائلة، أنشأت من أجل استقلالها 200 قرية، و حتى تقنع السلطات الفرنسية الألزاسيين و اللوريين بالاستقرار أكثر، قامت الإدارة الاستعمارية بالتنازل لهؤلاء المستوطنين الجدد بمساحات من الأراضي⁽⁴⁾، و عادت لهم الطرق و السكك الحديدية، و بفضل تقدم التجهيز و العلم التقني شيدت لهم السدود ووزعت عليهم الكهرباء ورفعت عدد القرى الاستيطانية إلى 400 قرية⁽⁵⁾

و بهذا اتجهت حكومة باريس لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي أكثر، وصادفت نجاحا في أعمالها، فهجرت من مقاطعتي الألزاس و اللورين و تنازلت لهم الإدارة الاستعمارية ما بين 1881-1882 على مساحة 34 726 هـ لحركة الاستيطان الأوروبي و أنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية و اسكنت بها 30 ألف شخص من المقاطعة⁽¹⁾. و لم تجد فرنسا أمام هذا الوضع الجديد منذ أول الثمانينات سوى مطالبة باريس باعتمادات مالية⁽²⁾ للزيادة في بناء مستوطنات لهم مع العلم أن النواب الأحرار حاربوا هذا النداء تحت لواء الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي⁽³⁾.

(2) بوضرساية، مرجع سابق، ص. 227.

(3) آجبرون، تنمية الإستيطان في الجزائر، مرجع سابق، ص. 187.

(4) غربي، مرجع سابق، ص. 205.

(5) فرحات، مرجع سابق، ص. 58-59.

(1) بوعزيز، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص 32

(2) انظر ملحق رقم 05، ص. 104.

(3) الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي : تكونت في باريس سنة 1881 أسسها المؤرخ ليروي بوليرا و فيكتور تشونشيه ، كان هدفها جعل الأهالي أصدقاء بدل إبعادهم عن الفرنسيين ، كان أحمد بن بريهمات أحد أبرز

فحصلوا على غلاف قدره 50 مليون فرنك لإقامة 170 قرية استيطانية على مساحة قدرها 400 ألف هـ تمت مصادرتها من أملاك الجزائريين و تقديمها لهؤلاء المهاجرين الجدد، و أضافت لها فيما بعد مساحات انتزعت هي الأخرى عنوة من أصحابها فاقت 170 ألف هـ استفادوا منها بصفة مجانية .⁽⁴⁾

وقد ازداد النشاط الاستيطاني بعد 1871 بتهجير أعداد كبيرة من فرنسيي الألزاس و اللورين، فكان التحول كمايلي: بين 1871-1880 أنشأت 207 قرية استيطانية على مساحة قدرها 233 369 هـ بمعدل 195 418 نسمة، ووصل عدد المستوطنين سنة 1890 إلى 267 672 نسمة، وفي سنة 1900 أصبح عددهم يتراوح 364 25 نسمة⁽⁵⁾.

وخلال الفترة بين 1871-1900 تم إنشاء أكثر من 364 مركز استعماري موزعة في القطاع العاصمي بوجود 110 مركز في متيجة و وادي الشلف و شمال التيطري⁽⁶⁾، فالسنة الأخيرة (1900) هي السنة التي حدث فيها تغيير كبير لصالح المستوطنين، حيث أقرت حكومة باريس الفرنسية بعد مطالبات مستمرة و تحديات من جانب المستوطنين الفرنسيين بالجزائر، فصل ميزانية الجزائر عن بقية الميزانيات الفرنسية و لم يكن لهذا الإجراء في الواقع أثر بارز على السياسة الفرنسية نحو الأهالي، و لكنه إجراء أعطى للفرنسيين بالجزائر ميزانية مستقلة، لتطوير صناعتهم و تجارتهم و مراقبة مصاريفهم التي جمعوها من ضرائبهم و ضرائب الأهالي⁽¹⁾.

أعضاءها و ساهمت الجمعية بعدة مقالات في جريدة المنتخب . انظر: سعد الله ، الحركة الوطنية، ج 1 ، مرجع سابق ، ص.455 .

⁽⁴⁾ بوعزيز، سياسة التسلط ،مرجع سابق ، ص32

⁽⁵⁾ سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص418

⁽⁶⁾ احميدة عميروبي: آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص.96.

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.98 .

و يتضح من كل هذا أن إدارة الاحتلال شجعت النشاط الاستيطاني و هو ما يميز الحكم المدني.

مثلت مرحلة النظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة و الاستيطان، حيث هاجر آلاف من فرنسيي الألزاس و اللورين و من جنوب فرنسا، و كان يوزع على هؤلاء المهاجرين سنويا مساحات كبيرة، حيث كانت الأولوية في إمتلاك هذه الأراضي لمهاجري الألزاس واللورين⁽²⁾ ، فتمكن كولون الجزائر من توفير مستوطنات جديدة، ومكن هذا النشاط الإستيطاني من تحويل الكولون في الجزائر إلى ملاك و استغلاليين كبار يعيشون البحبوحة و الرخاء المفرط، و أصبحت أرض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة إدخار و مضاربة⁽³⁾. وذلك ما أدى إلى دفع جديد للاستيطان الرسمي بإقامة الملكية الفردية محل الملكية المشتركة و التي سهلت بدورها الاستيطان الحر بكل أشكاله⁽⁴⁾.

ثانيا : تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة:

لقد كان سن القوانين الجائرة و التشريعات الماكرة تجري مع عمليات التوسع الاستعماري في البلاد، لاحتلال ما بقي من الأراضي الجزائرية الحرة. و هكذا بدأت السلطة الاستعمارية تقوم بلعبة التشريع و تمطيط القوانين ليتسنى لها المزيد من نهب الأراضي و الاملاك و تسليمها للمستوطنين الجدد. و الذي عرف عددهم طفرة هائلة في عهد الجمهورية الثالثة التي دفعت هذه السياسة بالأمام. فقيام هذا النظام الجمهوري الجديد يعتبر انتصار للمستوطنين، و بسبب ضغوطات و تشويشات مستوطني الجزائر أصدرت حكومة الدفاع الوطني في تور قرار 1870 جاء فيه :

(2) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.86.

(3) آجبرون، " تنمية الاستيطان في الجزائر"، مرجع سابق، ص.190.

(4) سيدي صالح، المرجع السابق، ص.79.

- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني و ثلاثة في مجلس الشيوخ .

- يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم. (1)

فهذه الفترة رفعت من معنويات المستوطنين عن طريق تقديم معونات مالية و عقارية، فجاءت التشريعات الجديدة تدعم موقفهم، فجاء مرسوم في 04 سبتمبر 1871 الذي يعفي المستوطنين من الضرائب عند استئجار مساحات تصل 100 ألف هـ و أيضا القوانين والمراسيم الخاصة بإقامة القرى الاستيطانية و الملكيات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 40 هـ و قانون الإلحاق أو التبعية الذي يضمن توطين الأوروبيين الجدد في الجزائر (2).

ونتيجة لضغط المعمرين، أصدر نابليون الثالث مرسوم في 11 جوان 1870 يسمح للمستوطنين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة. و نتيجة لذلك قدم الحاكم العام ماكماهون استقالته، وأصبحت الجزائر بذلك بعد 1870 ملحقة بفرنسا (1).

2-1 قانون كريميو 1870:

لقد كان اليهود ورغم المعاملة الخاصة يعتبرون أهالي في نظر القانون الفرنسي مثلهم في ذلك مثل المسلمين، كما أن مرسوم 1865 الخاص بالجنسية الفرنسية شمل أيضا اليهود. وبعد قيام الجمهورية الثالثة في 04 سبتمبر 1870 عين المحامي اليهودي كريميو (2) حارس للأختام في مندوبية بوردو، و كلف بشؤون الجزائر، فواصل مساعيه بإلحاح حتى أقتع حكومة

(1) مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص.129.

(2) غربي، مرجع سابق، ص.204 - 205.

(1) بوحوش، مرجع سابق، ص.137.

(2) إسحاق موسى كريميو: اسمه الحقيقي، يدعى أودولف، يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، كان محامي ثم نائب في المعارضة في 1842، عين وزير للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية و

تور بقضية التجنيس⁽³⁾، ففي 24 أكتوبر 1870 أصدر أودولف كريميو مراسيم منها تجنيس اليهود و إدخال نظام المحلفين في القضاء، وكذلك تغيير الوضع السياسي، وكان تجنيس اليهود جماعيا مستغريا بالنسبة للفرنسيين قبل الجزائريين و استغربه حتى اليهود لأنهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي⁽⁴⁾.

فبفضل هذه الجمهورية منحت الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية، وبهذا القرار استطاع المهاجرون الفرنسيون أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائر، و بهذا فإن سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن 19 كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين الأجانب و اليهود بالجزائر، عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية إليهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر. كما قدمت الحكومة الفرنسية تسهيلات بشأن الهجرة إلى الجزائر و تجنيس أكبر عدد من اليهود ووضعت تحت تصرفهم الأراضي الشاسعة دون مقابل⁽¹⁾.
فإن مرسوم كريميو سمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية و التمتع بجميع الحقوق⁽²⁾.

لقد وجدت فرنسا كل من هذا مخرجا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنيس لهم، فتحمس اليهود لقبول الجنسية الفرنسية حتى تنهياً لهم الفرصة أن يعاملوا معاملة المستوطنين و قبول اليهود الجنسية الفرنسية منذ الربع الأخير من القرن 19، دليلا

مباشرة أصدر قراراته بإعطاء المواطنة ليهود الجزائر سنة 1870. انظر: إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د.م.ج، الجزائر، 2007، ص.209.

⁽³⁾ محمد عيساوي، نبيل شريقي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص.144.

⁽⁴⁾ سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص.236.

⁽¹⁾ بوحوش، مرجع سابق، ص.140.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.157.

على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني⁽³⁾ ، فبمجيء هذه الجمهورية و التي سمحت بتضاعف المناطق المدنية منتهجة في ذلك سياسة تشجيع الاستيطان و نزع الملكية. وكان التسهيل بإصدارها عدة قوانين وضعت بين يدي الحاكم العام والجهاز الإداري لتمكين هذه السياسة، هذا ما سهل على كريميو إصداره قانونه الذي كان يحمل إسمه و الذي تضمن عدة نصوص منها:

تكوين 03 ولايات مع إبقاء المناطق العسكرية، وإلغاء المكاتب العربية التي عانى منها المستوطنون بشدة، إضافة إلى تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية. وكان بذلك الجمهوريون يسعون إلى تحقيق الإدماج الكلي باعتبار الجزائر مستوطنة خاصة بالأوروبيين، و قد ارتفعت نتيجة ذلك مساحة الحكم المدني بين 1870-1884 إلى 209 بلدية كاملة الصلاحيات و75 بلدية مختلطة في الجزائر و حصر النظام العسكري في المناطق الصحراوية، كما أصدرت الحكومة في باريس قرارا بإنشاء منصب الحاكم العام المدني مثلما طالب به الكولون⁽⁴⁾ .

كان كريميو قد أصدر أكثر من عشرين قرارا خلال شهر واحد من سنة 1870 ، غير أنه اشترط لتكوين البلديات المدنية و المختلطة و الأهلية شروط في عدد السكان ونسبهم، فالبلدية الكاملة يكون عدد سكانها الفرنسيين 100 على الأقل، و500 جزائري على الأكثر. أما المختلطة فيكون عدد الفرنسيين 250 على الأقل، و عدد الجزائريين 2500 على الأكثر. أما الأهلية فيكون سكانها الأوروبيين أقل من عشر مجموع السكان، فتصير البلديات الكاملة الصلاحيات إدارة مدنية كاملة⁽¹⁾.

ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى صدور قانون كريميو فإن هذا المرسوم قد وضع اليهود فوق العرب والبربر، كما وصفه الأمير عبد القادر من منفاه و أضاف إلى الجالية الأوروبية

⁽³⁾ التميمي، مرجع سابق، ص.24.

⁽⁴⁾ سيدي صالح، مرجع سابق، ص.101.

⁽¹⁾ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، ص.435.

عنصرا جديدا ضد أبناء البلاد⁽²⁾. وقد استفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى تقسيم الجزائريين إلى قسمين و التقرب من أحدهما على حساب الآخر⁽³⁾. ونقل لنا السيد لويس فوازان عن أحد الجزائريين قوله : "كم نحن مجروحين من تجنيس اليهود بالجملة". لتشير بأن التجنيس له تأثير سيء على الجزائريين و قال في تقريره وزير الداخلية: "إن العرب جرحوا في أعماق قلوبهم و في وطنيتهم النظيفة بسبب تجنيس اليهود الجماعي و الذي سمح لهم باحتلال مناصب عالية"⁽⁴⁾.

لقد رفض الجزائريون هذا المرسوم الذي منح الجنسية الفرنسية إلى حوالي 38 ألف يهودي في الجزائر. و هكذا إذن مكن لليهود في أرض الجزائر على حساب أهلها، وعلق قارو على هذا القانون بقوله: "إن أربعين ألف يهودي حصلوا في يوم واحد وهو يوم النكبة والكارثة بواسطة الغش والخداع على المزايا التي يحصل عليها اللاتينيين في روما إلا بعد نضال قرنين من الزمن"⁽¹⁾ ونتيجة هذا القرار بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر حوالي 530 ألف نسمة عام 1891⁽²⁾.

2-2 قانون فارني المعروف بـ "قانون المستوطنين"

حمل هذا القانون اسم أحد الغلاة المستوطنين ألا وهو فارني⁽³⁾ ، وقد صدر في 26 يوليو 1873، ونص خاصة على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء

(2) صالح عباد، المعمرين و السياسة في الجزائر 1870-1900، د. م. ج، الجزائر، 1984، ص. 46.

(3) جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الاسكندرية، 1999 ، ص. 198 .

(4) بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1850-1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص. 45، 47.

(1) عيساوي، شريفي، مرجع سابق، ص. 146.

(2) قدورة، مرجع سابق، ص. 509.

(3) الدكتور فارني نائب ممثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي و هو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

جميع القوانين العقارية، و تقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل و العائلات على الأفراد. وقد استهدف هذا القانون المشرعون الفرنسيون بذلك إزالة ما تبقى من العقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين و تسهيله بالشراء و بمختلف المساومات⁽⁴⁾.

جاء هذا القانون بإجراءات جديدة الخاصة بتأسيس الملكية و حفظها، تضمن الترتيبات القضائية بإخضاع الملكيات له بإنشاء ملكية فردية و هذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24)⁽⁵⁾، و قد عرفت المادة الأولى منه:

- تأسيس الملكية العقارية بالجزائر و حفظها و الانتقال التعاقدية للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكا تخضع للقانون الفرنسي.

- تلغى كل الحقوق العينية و الارتفاقات مهما كانت مسببات القرارات القائمة على الشريعة الإسلامية أو تلك الخاصة بالقبائل يكون مخالفا للقانون الفرنسي حق استعمال الشفعة ، لايمكن أن يعارض المشتريين إلا في حالة سحب حق الميراث من طرف الأولياء مستحقي الإرث وفقا للشريعة الإسلامية.

و طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني، نص هذا القانون أيضا على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة. تؤسس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق وبتسليم سندات طبقا للمادة 20 من نفس القانون ويتم وفقا للإجراءات التي حددها القانون بعد مراجعة و موافقة الحاكم العام المدني في المجلس الحكومي⁽¹⁾.

(4) سعيد علمي، الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، ترجمة: نسرين لولي. محمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.224.

(5) بن داهاة ، مرجع سابق، ص. 362.

(1) الطاهر ملاحسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي ، ، 20-21 نوفمبر 2005 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.ص.36-37.

بعد 1871 أعطت المصادرات دفعا جديدا للاستيطان الرسمي كما أن إقامة الملكية الفردية محل الملكية المشتركة قد سهلت الاستيطان الحر بكل أشكاله، بحيث تمكن المعمرون من تحقيق أحد أهم مطامعهم بفتح المجال لهم لاستغلال أراضي العرش، و كان ذلك بواسطة قانون فارني الذي عرف بقانون المعمرين، وقد ذكر Yaconoxaviery في كتابه *Histoire de l'algerie* مادتين من القانون المدني فجرت ملكية الأهالي، المادة 815 التي تنص "أنه لا يحق لأحد إبقاء الملكية الجماعية"، والمادة 827 التي نصت: "إذا لم يكن ممكن تقسيم الأراضي بسهولة ستخضع إلى البيع بالمزاد"⁽²⁾.

وكانت أهم القوانين التي عرفتها إدارة وارني والذي تقرر بموجب هذا القانون أنه لا يسمح لأهل البلد الأصليين بأن شبر من الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته، و قد اعتبر قانون 26 جويلية 1873، الذي اقره مجلس النواب كل الاملاك العقارية لا تخضع للقانون الجزائري بل هي خاضعة للقانون الفرنسي وهو الذي يتحكم في تسييرها⁽¹⁾.

و قد أقر هذا القانون أيضا جملة من الإجراءات التي تنص بأن الأهالي غير المجنسين لا يسمح لهم التملك أو الاستفادة من حق الإيجار أو من البيوع في المزاد العلني، حتى يستبعدونهم من التملك و منح كل الإمتيازات و الإعفاءات التي أقرتها الإدارة الفرنسية إلى المعمرين، و كذلك. فقد أقر هذا القانون جملة من الأحكام التي تشجع المعمرين المالكين للشركات، التي تلتزم بهدف صناعي من خلال جلب أكبر عدد من المعمرين ومنحهم الأولوية للحصول على الأراضي لإنجاز مشاريعهم.

و قد دعمت الإدارة الفرنسية هذا المسعى من خلال تقديمها كل الضمانات ومنحها قروض لانجاز هذه المشاريع في ميدان الإنتاج الفلاحي⁽²⁾، فقد جاء هذا القانون بعد الضغط الذي مارسه

⁽²⁾ سيدي صالح، مرجع سابق، ص.79.

⁽¹⁾ بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص.141.

⁽²⁾ ملاحسو، مرجع سابق، ص.38.

المعمرين من أجل خوصصة الأراضي، وفتح السوق العقارية لتمكينهم من مصادرتها من الجزائريين نظرا للصعوبات التي واجهتهم بسبب تمسك الجزائريين بأراضيهم.

و يعتبر هذا القانون من أخطر القوانين حيث يهدف بالدرجة الاولى إلى مراقبة كل العمليات الخاصة بالبيع، و توفير لها كل الشروط لتنتقل لصالح الفرنسيين و الاجانب من الأوروبيين للتقليص من الملكية الجماعية و استبدالها بالملكية الفردية⁽³⁾ ، يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك لأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، و إنما ملاك عقاريون لاغير .

ويعتبر هذا القانون أيضا قانونا مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، والذي عن طريقه سيقع الجزائريون في المضاربة⁽¹⁾، بهدف فرنسة شاملة وكاملة لجميع الأراضي الجزائرية والإدماج السريع والكامل للملكية المسلمة إلى الملكية الفرنسية⁽²⁾.

و كان هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر للأحكام القانونية و الأعراف المحلية السائدة، لتصبح مادة تجارية تباع و تشتري، وهي وسيلة من وسائل تدعيم الاستيطان، إذ أصبحت بموجب أراضي العروشية أداة كاملة تباع و لاتشتري، فأجريت بمقتضى هذا القانون تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية سلمت الأهالي المنتفعين بهذه الأراضي في شكل مخططات إخبارية⁽³⁾ .

و كان الغرض من القانون الجديد الذي حمله فارني إنجاز حركة الإستيطان بالاستيلاء على الأراضي، و كانت حجته للاستيلاء على الأراضي أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة غير

(3) المرجع نفسه، ص.39.

(1) بن داهة، مرجع سابق، ص.362.

(2) علمي، مرجع سابق، ص.224.

(3) جمال بلعيدوني، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الثاني حول العقار بالجزائر إبان الإحتلال 1830-1962 ، 20-21 ماي 2006 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص.48.

مستغلة، يقضي القانون بإجراء تقسيم أملاك القبيلة أو العرش عندما يطلب عنصر منها نصيبه من الأرض، ورأى في ذلك فارني خطوة أساسية لتحويل الأراضي إلى المستوطنين وتمكينهم من شرائها ثم تحويلها إلى إقطاعات ضخمة، فأدت هذه العملية إلى نشوب خلافات لدى الجزائريين كانت تجر أصحابها إلى المحاكم، حيث يجد القضاة والمحامون الفرنسيون فرصتهم للسطو على الأرض، ما دامت السلطة و القوانين تخول لهم كل الصلاحيات.

وبذلك استطاع فارني أو قانون المستوطنين أن يفك الملكية الجماعية للجزائريين كما أنه نجح في ضرب وحدة و تماسك القبيلة والعرش⁽¹⁾.

وبعد كل هذه الإجراءات سلمت عقود ملكية خاصة للأهالي، إلا أن هذه العقود لم تضع حدا للملكية الجماعية، وإنما حددت حصص الأفراد المستحقين ضمن هذه الملكية، و معنى هذا أن فارني أقر بوجود الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء، لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد حق حصري في أراضي الملك و العرش⁽²⁾.

و يبدو أن سياسة فارني قد نجحت في تحقيق أهدافها الرامية إلى انتزاع أراضي الأعراس والقبائل وتحويلها إلى المستوطنين الذين تصرفوا فيها لمصالحهم، ففي خلال عشر سنوات من صدوره فقد الجزائريون نحو 300 ألف هـ مقابل 25 ألف هـ، استعادوها عن طريق الشراء من المستوطنين، وهي قيمة ضئيلة بالنظر لما خسروه، الأمر الذي حول قوة و سلطة بيع و شراء الأرض إلى أيدي المستوطنين، و بذلك استطاع هذا القانون أن يمكن الأوروبيين ويقوي نفوذهم و يؤسس لإقطاعية جديدة و ينظم شؤون العقارات وفقا للقوانين الفرنسية⁽³⁾.

باختصار فإن قانون 26 جويلية 1873 الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي و عمل على إقرار الملكية الفردية قد إعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكها، لأنه يهدف

(1) بن داهاة، مرجع سابق، ص.176.

(2) نفسه، ص.363.

(3) عباد، مرجع سابق، ص.180.

إلى القضاء على القوانين الشرعية و أشكال التعاون والتضامن و إزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي، فتحول كل الملكيات إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي⁽¹⁾. وفي 26 أوت 1881 صدر مرسوم إحقاق كل الشؤون الجزائرية بالوزارات الفرنسية وهي 09 وزارات لا تربطها أي علاقة، و ستسلم لموظفين لا يعرفون شيئا عن الجزائر، وأصبح الحاكم العام ALBERT GREVY مجرد همزة وصل ، و بهذا ازدادت سلطة و قوة الكولون الذين طالبوا بإطلاق اليد في الجزائر، و بقيت الأوضاع هكذا إلى غاية 31 ديسمبر 1896، حيث أعيدت الصلاحيات للحاكم العام، و قد عبر عن هذا الوضع جون فيري في تقريره سنة 1892⁽²⁾، بلغت بذلك سياسة الإدماج أقوى مراحلها مع صدور مرسوم 1881، حيث أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة لوزارة مختصة بباريس، و بقيت كذلك حتى 1896، وقبل ذلك كانت السلطة في يد الحاكم العام و كانت هذه المركزية الكاملة محل نقد⁽³⁾.

2-3 قانون 1887 المكمل لقانون فارني:

اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية) في المزاد العلني للأوروبيين دون اشتراط الإقامة فيها⁽⁴⁾ ف جاء قانون 18 أبريل 1887 الذي هو أشد عنفا على الجزائريين و أكثر خبثا و مكرًا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين، لهذا دعم هذا القانون و نشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطات الاستعمارية إنجازه⁽⁵⁾، فبموجب هذا القانون توسعت عمليات رسم الحدود و الاعتراف بالملكية.

(1) بن داهاة، مرجع سابق، ص.364.

(2) بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص.178.

(3) سيدي صالح، مرجع سابق، ص.106.

(4) مياسي، مرجع سابق، ص.91.

(5) إبراهيم مياسي لمحات من جهاد...، مرجع سابق، ص.192.

فإن قانون 1887 غالبا ما يشار إليه باسم قانون مجلس الشيوخ الصغير، في حين أن استئناف هذه العمليات سيتمكن الإدارة من امتلاك بعض آلاف الهكتارات، إضافة إلى ما تملكه الأراضي المشجرة⁽¹⁾، وخدمة لمصالح المعمرين بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873 على مراجعتها، وهكذا صدر قانون 28 أبريل 1887 و فيما يلي أهم إجراءاته الأساسية :

1- عملية تحديد أراضي القبائل و الدواوير التي سنها القرار المشيخي 1863، و التي أهملت عام 1870 أعيد العمل فيها وفق المادة الثانية من هذا القانون، بحيث صدر مرسوم تنفيذي في 22 سبتمبر 1887 يحدد الأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي .

2- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة الرابعة من قانون 22 أبريل 1887، في حالات التنازل و بيع الملك المشاريع في المزاد العلني و تجزئة الميراث فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873⁽²⁾.

3- الدائون الذين رهنوا عقاراتهم و الأشخاص المدعون لحقهم العيني في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما (المادة 05).

4- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873، و كذلك وضع معالم حدودية تمنح الممتلك للأرض و لجيرانه أمانا و طمأنينة واسعين (المادة 06).

(1) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، ترجمة: قندوز عباد فوزية ، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين - منشورات المركز الوطني، ص.71.

(2) عدة بن داهة : أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و 1897/02/16، أعمال الملتقى الثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال 1830-1962، 20-21 ماي 2006، ط. خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.225 .

5- السماح للأوروبيين (و الإسرائيليين فيما بعد) بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، و هذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية⁽¹⁾.

وقد صدرت شكايات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07 إلى 10 من قانون 1887، و بهذا التصرف وضعت نهاية الجدل الناشئ حول هذه النقطة، فيما يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش، إلا أن كل من الإدارة الاستعمارية ومحكمة الجزائر فصلا في هذه القضية بشكل سلبي، لاعتقادهما أن جواز التصرف في أراضي العرش كما أكده القرار المشيخي 1863 مازال ساري المفعول، إن قانون 1887 أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش⁽²⁾.

6- ولتسهيل إزالة حالة عدم تجزئة الأراضي الزراعية بين الأهالي أعطى أمر للمحافظين المحققين للقيام بإجراءات عملية أثناء نشاطاتهم الجماعية الخاصة بأعمال التقسيم و التجزئة بين أفراد العائلات كما أقرته المادة 03، وأعدت إجراءات مبسطة بشأن الملكيات التي تحولت إلى الفرنسيين بعد عمليات التقسيم أو البيع بالمزاد العلني لأول مرة (المادة 11 إلى 20)⁽³⁾.

7- سمحت المادة 21 المتعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ خطة 1873، بإشراف الدولة و البلديات المعنية على نفقات الإجراءات العامة.

و في الأخير يمكن القول بأن قانون 1887 قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها، كما اجتهد و جدّ في تطوير قانون 1873 المستوحى هو الأخير من نفس الفكرة و الهادف إلى نفس الغاية و هي إنشاء الملكية الفردية الخاصة، ومبررنا في ذلك أن معظم مواد هذا القانون تحمل عبارات توحى بالتفكيك

(1) بن داهاة، الاستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص.376.

(2) نفسه، ص.377.

(3) بن داهاة، أبعاد التشريعات..، مرجع سابق، ص.226.

والتجزئة، وهذا ما نجده في المواد (11 مادة من بين 20 مادة)، أي أن هذا القانون جاء ليفكك المجتمع الجزائري⁽¹⁾.

2-4 قانون 16 فبراير 1897:

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب امكانيات مادية و بشرية ضخمة، و حتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير 1897، أدخل هذا القانون إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان كولون COLIN مقررا لها، وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير بوركييري دي بواسورين وتحول المشروع إلى قانون 16 فبراير 1897⁽²⁾، فهذا القانون أزال العقبات التي كانت تتعرض إلى تقنين الملكية الجماعية الجزائرية⁽³⁾، وفيما يلي أهم ملامح قانون 16 فبراير 1897، يعتبر حلا وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من بين التهاكات لقانون 1873-1887 لتجنب هذه الممارسة الفاضحة (البيع بالشيوع)، فإن الإجراءات التي وضعت من القانونين السابقين قد ألغيت.

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة و الجزئية التي أقرها الفصل الثاني و الثالث من قانون 1873، وإن كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحفظ الإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالملكيات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطبقا للقرار الصادر عن الحاكم العام.

(1) بن داهاة، أبعاد التشريعات...، مرجع سابق، ص. 227.

(2) بن داهاة، الاستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص. 381.

(3) مياسي، مقاربات...، مرجع سابق، ص. 92.

وهكذا يكون قانون 1897 قد حدد مسألة التمييز بين أراضي الملك و أراضي العرش، التي أهملت في قانوني 1873-1887،⁽¹⁾ فدخلت ضمن الأراضي الفرنسية جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد إجراءات التوحيد التي جاء بها قانون 1897.⁽²⁾

ثالثا: نشاط المستوطنين في الوسط الجزائري:

نتيجة تشجيع الهجرة من طرف السلطات الفرنسية، أصبح الأوروبيون هم أسياد البلاد وأصبحوا هم أصحاب الحل والعقد قابضين على زمام الحكم بيد من حديد، فشيّدوا صرح نظام اجتماعي جديد وصارت السيادة لهم، استأثروا بجميع الحقوق واستولوا على الوظائف العمومية والمهن الحرة واحتكروا التجارة ورؤوس الأموال حتى الأمن العمومي أصبح بيدهم، فمنهم السامي والمهندس والأستاذ وصاحب البنوك.... بل أكثر من ذلك أصبح الأوروبي مواطننا وسط شعب مغلوب على أمره، كما أصبح يمارس وحده ودون سواه السيادة الفرنسية.

إنّ وضعية الأوروبي لوضعية ممتازة وقوية الجانب، من شأنه أن تنتسي هؤلاء الدخلاء أصلهم الوضع وماضيهم التعيس، وانقلبت نفسية كل واحد منهم وأصبح يشعر شعور الغازي⁽³⁾ لأنهم بطبيعة الحال بعدما استولوا على أجود الأراضي الجزائرية طوروا القطاع الزراعي، فكانت الحبوب من أهم مزرعاتهم، فحتى عام 1880 استمر القمح الزراعة المتميزة للمستوطنين وهي الزراعة الوحيدة التي مكنت المعمر الصغير الذي لا يملك رأس مال من البقاء إلى حين هذا التاريخ (1880)⁽⁴⁾. ثم اتجه المستوطنون نحو إنتاج المحاصيل التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين⁽⁵⁾ فبعد تضاعف المراكز التجارية ذات الطابع الزراعي، والانخفاض

(1) مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص.192.

(2) بن داها، أبعاد التشريعات...، مرجع سابق، ص.386.

(3) فرحات، مرجع سابق، ص.59.

(4) آجبرون، "تتمية الاستيطان..."، مرجع سابق، ص.190.

(5) لونيبي، مرجع سابق، ص.94.

العالمي في أسعار المنتجات (الحبوب) اتجه الكولون نحو مغامرة إدخال منتجات أكثر ربح بالدرجة الأولى ألا وهي زراعة العنب، لإنتاج الخمر الحوامض والتبغ واستغلال الحلفاء والفيلين⁽¹⁾.

ونتيجة لتوسع النشاط الزراعي بالنسبة للمستوطنين ازدادت حركة مصادرة الأراضي وتحويلها إلى المستوطنين المتدفقين باستمرار على الجزائر. وحتى إلى الشركات الأوروبية فتوسعت مع مرور الوقت زراعة الكروم التي حققت إنتاجا غزيرا نظرا لملائمة المناخ ووفرة المياه.

كان اهتمام المستوطنين الأوروبيين بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي بصفة جد كبيرة نظرا لتوفر جميع شروط النجاح كخصوبة أراضي الجزائر، فقاموا بزراعة الكروم بعد تحويل معظم الأراضي الزراعية إلى هذا المنتج⁽²⁾ خاصة بعد انخفاض إنتاج زراعة الكروم في فرنسا بفعل مرض الفيلوكسيرا سنوات 1881-1886، وبعد أن قضى هذا المرض على مجمل إنتاج الكروم في فرنسا وأوروبا عامة، فهذه الكارثة الاقتصادية دفعت بالعديد من المزارعين الفرنسيين وكذلك الإسبان والإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر، قصد تعويض الخسارة التي لحقت بهم في أوروبا.

فرأوا في الجزائر المكان الملائم لإحياء وتنشيط هذا النشاط وأحسن دليل على ذلك هو مقدار المساحة المغروسة الذي ارتفع من 9817 هـ سنة 1871 إلى 45286 هـ سنة 1883، ثم إلى 70885 هـ سنة 1885، إلى جانب نمو عدد المستوطنين بنمو وازدياد نشاطهم من 244749 أوروبي سنة 1876 إلى 467000 سنة 1886⁽³⁾. وبعد ذلك وفي عام 1890 بدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب حيث وصلت المساحة المزروعة أو المستغلة إلى 110000 هـ. فبعض المراكز الاستغلالية وكذا بعض المدن التي كانت شاغرة عمت فيها البنايات والمخازن لاستقبال منتج الخمر⁽¹⁾. وقد تركزت مساحات العنب بوسط الجزائر في المدن التالية: هضاب مليانة، المدينة،

(1) آجيرون، "تنمية الاستيطان..."، مرجع سابق، ص. 190.

(2) غربي، مرجع سابق، ص. 202.

(3) بوضرساية، الجرائم الفرنسية...، مرجع سابق، ص. 230.

(1) آجيرون، "تنمية الاستيطان..."، ص. 191.

سهل متيجة، وتلال ساحل العاصمة، فوصل معدل إنتاج الخمر إلى معدل 10 ملايين هكتولتر في السنة⁽²⁾.

وبذلك أصبحت الكروم هي ثروة الإستعمار والمستوطنين بالجزائر وكل هذا الإنتاج والزيادة في الإنتاج على حساب الأهالي ومعيشة الأهالي، التي انحطت بسبب ظلم وعجرفة ومآسي المستوطنين التي لم تلعب فيه الإدارة الإستعمارية أي دور كحكم معدل ما بين أطماع المعمرين المتزايدة ومصالح الأهالي⁽³⁾. بل على العكس عندما انخفضت الأسعار وعمت الأزمة نتيجة البوار وشحت الاعتمادات المالية فان ذلك لم يؤثر في ازدهار زراعة العنب، إذ بلغت المساحات المستغلّة في الفترة الممتدة من 1907 - 1914، 167000 هـ وفي الأثناء عاد القمح ليصبح زراعة رابحة⁽⁴⁾، ونوع معه المستوطنون زراعات أخرى كزراعة الحوامض في سهول متيجة والشلف حيث بلغت مساحتها 50000 هـ وإنتاجها 500000 طن، أما صادراتها نحو 150000 طن في المتوسط سنويا، أما التبغ بدأت زراعته في سهول متيجة حيث بلغت مساحته 216000 هـ كان كلها تقريبا بيد المستوطنين وإنتاجها حوالي 30000 طن، وبإدخال هذه المزروعات الجديدة نحو الجزائر كان انعكاسها وخيما على الجزائريين حيث انكشفت مساحات زراعة الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريين ما تسبب بدوره في سوء التغذية.

أما من جانب الخمر فقد تحولت الجزائر إلى أكبر البلدان والدول المصدرة للخمر في العالم، وارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي إنتاجا وتصديرا، وبروز قطاعين زراعيين أحدهما تقليدي يشرف عليه الجزائريين في المناطق الداخلية، والثاني حديث متطور يراقبه المستوطنين⁽¹⁾.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص.473.

(3) مياسي، "الاستيطان الفرنسي..."، مرجع سابق، ص.121.

(4) أجبرون، "تتمية الاستيطان..."، مرجع سابق، ص.191.

(1) لونيبي، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص.97.

كان المستوطنون باختلاف جنسياتهم يعتبرون الفلاحة والزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش، الهدف منها الحصول على الثروات والأموال، فهجرتهم لم تكن لغرض الاستقرار أو خدمة الأرض، ففي مطلع القرن 20 تواصلت عملية الاستيطان الحر و الرسمي وتواصل معه نشاط المستوطنين في أراضي الجزائريين وحصل المهاجرون على مساحات كبيرة من الأراضي لخدمة مشاريعهم ونشاطاتهم في الجزائر بينها 73 ألف هـ مجانا⁽²⁾. وللحصول على الأراضي التي يحتاجها المستوطنون الأوروبيون لخدمة نشاطاتهم، قامت الولاية العامة بمصادرة أراضي 313 بلدية في وسط الجزائر قوت مساحتها 2639600 هـ، أما الأراضي التي بقيت فائضا على المستوطنين قد تقرر بيعها للمسلمين الجزائريين⁽³⁾. كما توسع النشاط الاستيطان الأوروبي الزراعي في الأرياف الجزائرية، وفي الحواضر كان أكثر ازدهارا وتوسعا باجتذابه عناصر أوروبية مختلفة.

مكن هذا النشاط الاستيطاني من تحويل الكولون في الجزائر إلى ملاك واستغلاليين كبار يعيشون البحبوحة والرخاء المفرط، فأصبحت أرض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة إخبار ومضاربة واهتموا كذلك بممارسة الأنشطة التجارية والصناعية فبلغ عددهم 260 ألف شخص ما بين 1870 - 1900⁽⁴⁾، أما في مدينة المدية فانطلق نشاط المستوطنين في أشغال السكة الحديدية، أما فيما يخص النشاط التجاري الخارجي فان السلطات الاستعمارية قامت بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر، وحصرت تعاملها التجاري الخارجي لنشاط المستوطنين في الجزائر بالأسواق الفرنسية فقط، حيث كانت الزراعة أهم نشاط لهم لكثرة أراضي الجزائر⁽¹⁾ وبالتالي تم ربط اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي.

(2) بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص.33.

(3) بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص.159.

(4) آجبرون، " تنمية الاستيطان..."، مرجع سابق، ص.191.

(1) فركوس، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص.152.

المدخل

لمحة عن منطقة الوسط الجزائري وسياسة الاستيطان.

أولاً: لمحة عن منطقة الوسط الجزائري.

ثانياً: لمحة عن سياسة الاستيطان.

الفصل الأول

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم العسكري

من 1830.1870:

أولاً: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار في الوسط الجزائري.

ثانياً: سياسة الاستيطان في ظل الجمهورية الثانية 1848 - 1852 في

منطقة الوسط الجزائري.

ثالثاً: سياسة الاستيطان في ظل الإمبراطورية الثانية 1852. 1870 في

منطقة الوسط الجزائري.

الفصل الثاني

السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم

المدني من 1870-1914

أولا :استقدام مهاجري الألزاس و اللورين

ثانيا : تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة

ثالثا: نشاط المستوطنين في الوسط الجزائري

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري

ورد فعل السكان منها

أولاً: انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري.

ثانياً: رد فعل سكان منطقة الوسط الجزائري إزاء سياسة الاستيطان.

مقدمة

خاتمة

الملاحق

بيبيو غرافيا

الفهارس

انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري ورد فعل السكان منها:

نتيجة تطور عمليات النهب الاستعماري وسياسة الاستيطان المدمرة للشعب الجزائري، في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، التي أثرت سلبا عليهم إلا أن أهالي منطقة الوسط الجزائري لم يبقوا مكتوفي الأيدي جراء هذه السياسة، التي قاوموها بكل ما يملكوه، فبالرغم من إجماعهم على هدف واحد إلا أن طريقة مقاومتهم اختلفت باختلاف أفكارهم، ففئة الحضر منهم اتجهت نحو المقاومة السياسية، أما الشعب فاختر العمل الثوري، وهذا ما سنتناوله في فصلنا هذا.

أولا: انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري:

1-1 سياسيا:

كانت انعكاسات سياسة الاستيطان في الميدان السياسي وخيمة على الأهالي الجزائريين، لأنها جردتهم من جميع الأنشطة السياسية وجميع التمثيليات، فكان المسلم الجزائري من حيث المنطق والمعقول هو مسلم جزائري وكفى، ومن حيث القانون الدولي هو فرنسي، ومن حيث المعاملات الداخلية الفرنسية هو رعية فرنسية، يقوم بجميع الواجبات ولا يتمتع بالحقوق الفرنسية التي يتمتع بها غيره، فلا تحق له هذه الحقوق إلا في حالة واحدة وهي خروجه عن أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بحالته الشخصية، ودخل تحت أحكام القانون المدني الفرنسي⁽¹⁾.

(1) المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص. 432.

كانت التفرقة العنصرية هي الوجه الظاهر في الجزائر ففي الإدارة المحلية كان تمثيل العنصر الوطني قليلا بالنسبة لعدد السكان الأصليين، وفي القضاء حول المستوطنون الأمور الشرعية للسكان المسلمين إلى القضاء المدني⁽¹⁾

وقد اعتمد المستوطنون في خطتهم على تقوية التمثيل السياسي في فرنسا وفي داخل الجزائر، وحرص هؤلاء على حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي، وكانوا يريدون الإدماج والحقوق السياسية لجميع الأوروبيين. أي ضم الجزائر لفرنسا لكن بشروط هي الامتناع عن دفع الضرائب، وعدم أداء الخدمة العسكرية في الجيش وعدم دفع أي تكاليف مالية⁽²⁾، فالحكومة الفرنسية في باريس جربت عدة أنواع من الحكم المباشر في أرض الجزائر، إلا أنها تعتمد في كل مرة إبعاد العنصر الإسلامي من الحكم ووضعه موقع المتشرد أمام أصحاب السلطان، فالوالي العام الفرنسي الذي يعينه مجلس الوزراء يمثل السلطة الفرنسية، ويتلقى الأوامر من وزير الداخلية لكنه لا ينفذ إلا ما يرضى عنه الاستعمار وما يفيد الاستعمار، فإذا بدا من أحد الولاة العاميين ما يدل على الاستقلال برأي أو مخالفة لأي مصلحة استعمارية، ثار عليه المستوطنين الأوروبيين وطلبوا تنحيته وواطأتهم حكومة باريس⁽³⁾.

وحتى المراتب العليا في الحكومة لم يتمكن الأهالي ولا حتى الطبقة العليا من الوصول إليها، فكانت جل المناصب للموظفين الفرنسيين، وقد اعترف الفرنسيون بأنه لا يوجد من بين خمسة آلاف موظف إلا ثمانية رجال من المسلمين، فكان شعار الفرنسيين أن كل شيء للفرنسيين ولا شيء للمسلمين⁽⁴⁾.

(1) بلاسي، مرجع سابق، ص.29.

(2) سيدي صالح، مرجع سابق، ص.75.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص.99.

(4) نفسه، ص.100.

وقد وصل الأمر بالفرنسيين إلى حلمهم بتأسيس وطنهم في الجزائر رغم أن المستوطنون يكونون أقلية في بلاد الجزائر وسوّلت لهم أنفسهم بتدبير أمور الجزائر وحدهم دون سواهم لذلك احتكروا جل المناصب المهمة لهم، لكي تبقى الحرب تحت سلطتهم، وحاول المعمرين كذلك منع فرنسا من حشر أنفعا في شؤونهم لأنهم كانوا يتهمونها باعتراف مبادئ تحررية وإنسانية والدفاع عن حقوق العرب على حساب مصالحهم⁽¹⁾.

أما في ميدان الإنتخابات لهم حقوق مثل الفرنسيين فكان المسلمون ينتخبون نوابهم مباشرة في المجالس البلديات التامة، والمجلس العمومي والمجلس المالي وحتى هذا لم يكن عاما لسائر الرجال كما هو الشأن عند الأوروبي، بل هو خاص بطبقات معينة، والمسلم الجزائري لا يشارك في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، فالفرنسيون والمتفرنسون وحدهم هم الذين ينتخبون ثلاث شيوخ وتسع نواب للقطر الجزائري بنسبة شيخ واحد وثلاث نواب لكل عمالة⁽²⁾.

2-1 اقتصاديا:

لم تكن انعكاسات سياسة الاستيطان وخيمة على الأهالي الجزائريين في المجال السياسي، لأن انعكاساتها مست حتى الجانب الاقتصادي، فباستيلاء المعمرين على الأراضي انجر عنه تدمير الاقتصاد الفلاحي، لأنهم استولوا على أجود الأراضي وأحسن المراعي وابتعدوا بذلك السكان الجزائريين نحو الأراضي القاحلة⁽³⁾، وأنهكهم بضرائب مثقلة لكاهلهم مقابل إعفاء المستوطنين منها وإبقاء نظام ضرائب العشور على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والنخيل وقد بلغ مجموع

(1) فرحات، مرجع سابق، ص.66.

(2) المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص.436.

(3) محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

1999، ص.47.

هذه الضرائب تسعة ملايين فرنك⁽¹⁾، إضافة إلى تحول الأهالي إلى خماسين عند المعمرين أصحاب الأراضي، ففي مدينة مليانة كان فيها 37 مزارعا للكروم فقط كلهم أوروبيين ومنهم قون، ولافون، مليار ومريني⁽²⁾، وكان المزارعين هم العمال فيها بأجور جد بخسة، فكانوا يعطوا للعامل المسلم أقل ما يمكن ليزداد المستعمرون ثروة وغنى وتمكنا في الأراضي على حساب الجزائريين، وليزدادوا هؤلاء فقرا وفاقة وهذا ما صاحبه ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأقمشة، فانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار تجعل مقدرة الشراء عند العمال الفلاحين الجزائريين شبه منعدمة⁽³⁾.

لم تكن انعكاسات سياسة الاستيطان السلبية على سكان الوسط الجزائري فقط، إنما انعكاساتها السلبية وعواقبها شملت كل عمل إنساني جزائري، وكل ما يخص الجزائريين في شتى المجالات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، لكنها بالمقابل كانت ايجابية على المعمرين الأوروبيين والفرنسيين خاصة، فبقدر ما كانت ايجابية على المعمرين بقدر ما كانت سلبية على الأهالي، وهذا ما يظهر في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

توجيه الإنتاج الزراعي بتوجيه اقتصاد الجزائر لخدمة فرنسا وذلك بإنتاج كل ما ينفع فرنسا كالأعاب لإنتاج الخمر وكذلك التبغ والحوامض واستغلال الحلفاء والفلين⁽⁴⁾، ونتيجة إنتاج الخمر وصلت الصادرات نحو 13 مليون هكتولتر يوجه 90% منعا إلى فرنسا، ما جعل الجزائر ثالث بلد منتج للخمر وهذا ما جعل الجزائر خاصة منطقة الوسط منه في إنتاج الحمضيات جنة للأوروبيين وجحيم للجزائريين⁽¹⁾، فالقمح اللين احتل مساحة كبيرة خاصة منذ سنة 1890 حيث أصبح يمثل حوالي 50% من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين فقد توزعت زراعة القمح اللين

(1) بلاسي، مرجع سابق، ص.29.

(2) سليمان، "نزع الملكية العقارية..."، مرجع سابق، ص.126.

(3) المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص.131.

(4) لونييسي، مرجع سابق، ص.94.

(1) لونييسي، مرجع سابق، ص.97-100.

في وسط الجزائر سنة 1890 على مساحة قدرها 40 ألف هـ، أما القمح الصلب فقد تربع على مساحة قدرها 39 ألف هـ⁽²⁾، إلا أن مردود هذا الإنتاج (القمح الصلب) انخفض من 83 % إلى 81 % من الإنتاج الكلي، أما إنتاج القمح اللين انخفض هو الآخر بنسبة 11.20 % في فترة 1867-1871، أما إنتاج المعمرين ارتفع على النحو التالي من 88.8 % إلى 90.18 % من القمح اللين ومن 17 % إلى 19 % من القمح الصلب⁽³⁾، أما المنتج الوحيد الذي كان في كل مرة يرتفع ولم يشكوا أبدا من الهبوط هي زراعة الكروم فكان الإنتاج سنة 1875 حوالي 200 ألف هكتار ثم ارتفع سنة 1888 إلى 2.8 مليون هكتار ليصل 6.2 مليون هكتار سنة 1914.⁽⁴⁾

أما الماشية هي الأخرى تأثرت من سياسة الاستيطان التي انتهجتها القوات المحتلة، فنتيجة نهب الأراضي تأثرت أراضي الرعي والغابات، فتأثر بذلك نشاط القبائل الاقتصادي وتوقفت حركة قطعان الماشية الموسمية وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية الماشية وتجاريتها⁽⁵⁾، فانخفض عدد الأغنام من 8 ملايين عام 1865 إلى 7.7 مليون عام 1885 ثم إلى 3.9 مليون عام 1900⁽⁶⁾، وبصفة عامة انخفض أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون، من 17 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 13 مليون عام 1913⁽¹⁾، أما الأبقار فانخفضت من مليون عام 1867 إلى 846 ألف عام 1900.⁽²⁾

(2) بوعلام نجادة، الجلادون 1830-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2004، ص ص. 60-61.

(3) بوضرساينة، مرجع سابق، ص. 191.

(4) نجادة، مرجع سابق، ص. 61.

(5) التميمي، مرجع سابق، ص. 25.

(6) بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص. 36.

(1) لونيبي، مرجع سابق، ص. 92.

(2) بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص. 36.

كل هذه الأزمات الاقتصادية أصابت الجزائريين نتيجة لنزع الملكية الزراعية من يد الفلاحين الجزائريين إلى يد الفرنسيين، وبعد تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت نلاحظ أن فقدان الأراضي التي يملكها الجزائريون وصل إلى 365 ألف هـ ما بين 1850- 1870، منها 249 ألف في العشرية الأولى بينما كانت عملية نزع الأراضي تقدر بي 200 ألف هـ ما بين 1830 و1850، ولم يبقى لدى الفلاحين الجزائريين سوى 7476 هـ⁽³⁾ ، والذي زاد الطين بلة هو تصرف الكولون في الميزانية فمعظم الموارد المالية تصرف بطريقة تكاد تكون تامة على مصالح العناصر الأوروبية خاصة الفرنسية، فأعظم حاجات الأهالي إلحاحا لم يظفر بأية ترضية تقريبا بل أن نفقات كبيرة قد خصصت لكثير من البلديات، بينما بقيت أعمال من الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني الإهمال⁽⁴⁾.

3-1 اجتماعيا:

مثلما كانت انعكاسات سياسة الاستيطان وخيمة على الأهالي الجزائريين منهم الأهالي الوسط في الميدان الاقتصادي والسياسي، كانت أكثر منه في المجال الاجتماعي، فإن لم يكن للأهالي ثروة أو مصدر رزق، وإن لم يكن لهم حق في النشاط السياسي فكيف سيكون لهم وضع اجتماعي جيد أو حياة اجتماعية مريحة كالمعمرين الأوروبيين، فهذا ما سنتحدث عنه، فقد كانت انعكاسات السياسة الاستيطانية على أهالي الوسط تتمثل فيمايلي:

- انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وأرزاقه وطرده إلى المناطق النائية وعدم وجود صناعة في البلاد مع عدم توافر أسباب الحياة، أوجد بين أهل البلاد الجزائريين طبقة كثيفة من العاطلين من العمل، فالعمال الذين يجدون ما يعملونه في الأراضي يتناولون مقابل هذا العمل أجور لا تكفي لسد رمقهم، فتحول أبناء الجزائريين إلى خدام في أراضيهم المسلوقة أو

(3) السليمانى، نزع الملكية العقارية 1871...، مرجع سابق، ص ص. 118 - 119.

(4) الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، مرجع سابق، ص. 193.

خماسين في حين كانوا قبل هذا الوقت هم أسياد الأراضي⁽¹⁾ ، ففي مدينة مليانة مثلا كان الجزائريون من أهاليها يمثلون 60 % من مجموع سكان المدينة، فكانوا يعملون في بساينها كأجراء وعمال زراعيين وعمال منجم الحديد وكناسيين للأزقة وماسحين للأحذية وحمالين ومنهم حتى الشحاذين أو المتسولين، فكان الأغلبية منهم بطالا⁽²⁾، وقد طالت البطالة 2900000 من جملة 3200000 جزائري⁽³⁾.

- انتشار المجاعة: نتيجة انخفاض المردود الزراعي الذي كان يعتمد عليه الأهالي بشكل كبير، فقد امتازت السنوات الممتدة من 1866- 1868 بنكبات طبيعية كانت أقصى ما يكون على السكان الجزائريين وخاصة الفلاحين منهم، فهجوم الجراد في أبريل 1866 على السهل المتيجي والمناطق المجاورة له، ثم الجفاف الذي كان أقل ضررا على الأوروبيين لأنهم كانوا يملكون أجود الأراضي وأكثرها ماء بخلاف الفلاحين الجزائريين. وما صاحبه من ارتفاع في أسعار الحبوب⁽⁴⁾.

وكل هذه العوامل تضافرت لتأتي بعدها بلية كبرى تمثلت في المجاعة العامة التي هلك بسببها الكثيرون، وقدر عدد الموتى في صفوف الجزائريين 500 ألف⁽¹⁾ ، أي ما يعادل 30 ألف نسمة، وهو رقم أدنى بكثير من الحقيقة، وقدره الكثير من المؤرخين للسياسة الخاطئة ونتيجة إهمال المعمرين لخدمة الأراضي وذلك لجهلهم لطبيعتها وعدم تمكنهم من استغلال أخصب

(1) سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص.82.

(2) سليمان، نزع الملكية العقارية...، مرجع سابق، ص.126.

(3) لونيبي، مرجع سابق، ص.93.

(4) ارتفع سعر الشعير الذي كان بثمان 12.13 إلى 17.16 فرنك للقنطار الواحد في سبتمبر 1868، أما القمح كان ب 25.80 فرنك، فقد ارتفع إلى 64.46 فرنك في شهر سبتمبر 1867 ثم وصل السعر إلى 30.86 فرنك في شهر أكتوبر، فسعر الشعير وحده ارتفع بسهل متيجة من 20 إلى 22 فرنك و 40 فرنك بمليانة.

(1) فرحات، مرجع سابق، ص.60.

الأراضي التي امتلكوها⁽²⁾ ، فبقي الفلاح الجزائري عرضة القحط وفريسة الجفاف، فانتشر الجوع في البلاد فامتألت الشوارع بالمتسولين ويذكر برزي الذي كان قسيسا على مدينة الشبلي بمتيجة "إن الجوع كانوا يفدون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهم إلى القوى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذا صبحوا هياكل عظيمة"⁽³⁾.

إلا أن هذه الكارثة التي أودت بحياة 500000 من الأهالي ورغم هولها فان احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، كما أن مستودعاتهم كانت عامرة بالقمح ولم يخطر ببال أحد من الرسميين أو الخواص أن يمد يد المساعدة للجائعين وذلك أن هؤلاء الأجانب كانوا مبتهجين لاحتمال انقراض السكان بهذه الطريقة البسيطة⁽⁴⁾.

- انتشار الأمراض: أصبحت الجزائر بعد الإحتلال مضرب المثل في الأوساخ وانتشار الأمراض المعدية الواردة مع الجنود المدنيين⁽⁵⁾، فأصبحت أغلب الأمة الجزائرية في حالة مرض مزمن نتيجة الحالة الاجتماعية والصحية المتدهورة، فبينما نجد أن في الإحصاء الرسمي أن معدل حياة الأوروبي في قطر الجزائر هو 72 عاما بينما نجد معدل حياة الجزائري لا يتعدى 50 سنة، ونقل بورزي عن أسقف مدينة الجزائر "أن عدد الموتى قد بلغ مائة ألف شخص في عمالة الجزائر وأن خلال شهرين فقد مات تسعة عشر ألف"⁽¹⁾ بسبب انتشار الأمراض كمرض السل الضارب أطنايه في القرى والبادية ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة، فبينما يوجد في فرنسا

(2) الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج5، مرجع سابق، ص.159.

(3) بقطاش، مرجع سابق، ص.109.

(4) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص.15.

(5) سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص.78.

(1) L abbé Burzet, **Histoire des désastres de l'Algérie 1866, 1867, 1868**, Alger, 1868, p.71.

900 مستوصف صحي لمرض السل لا يوجد بأرض الجزائر سوى 28 مستوصف، أما أمراض العيون الفتاكة فهي تنهب كل سنة بأبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين بالإضافة إلى مرض الكوليرا والتيفويس، وفي القطر الجزائري كله توجد مستشفيات بها 25600 لا تكاد تكفي للسكان الأوروبيين وليس في قطر الجزائر أيضا إلا 1850 من الأطباء يستقرون بالمدن والقرى الكبيرة⁽²⁾.

- البؤس والشقاء: أصبح الأوروبيين بعد فترة من الزمن يشعرون أنهم أصحاب البلاد الأصليين⁽³⁾، وأصبحوا يروا أن العنصر العربي اجتمعت فيه كل الرذائل والمثالب وأصبح الأوروبي يصب عليه كل غضبه، وكان تصرف السكان الأوروبيين المدنيين حسب الجنرال دي روفيقو سنة 1842 يتمثل في قوله: "حين تتعالى الأصوات التي تدعوا إلى الفتك بالمسلمين وتندرهم بالوبل والثبور وعظائم الأمور، فكأننا نسمع زئير الأسد والضباع النهمة الجائعة تطوف حول معسكراتنا"، ونتيجة هذا انتقل البؤس والشقاء، وقد شاهد جول فيري هذا في عيون الجزائريين بعد سفر تحقيق في الجزائر سنة 1892 ووصف منظر مأساة الشعب منذ الاحتلال فقال: "..... رأينا وسط الغابات بقعا محروثة وحقولاً مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرتها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سلبت من يدي الجزائري سلبا وضمت إلى أملاك الغابات"⁽¹⁾. وكيف لا يظهر البؤس في وجه الأهلي حيث يرى عدوه يسكن الدور والقصور في المدن، أما هو يهيم في البادية القاحلة، وإذا سكن الجزائري في المدينة فإنه يتقاسم الواحدة على عائلتين مقابل دفع أجور مرتفعة وهو لا يملك حتى قوت عيشه⁽²⁾.

(2) المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص. 13.

(3) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، د.ت، ص. 150.

(1) فرحات، مرجع سابق، ص. 61- 62.

(2) المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص. 132.

- محو الثقافة العربية: جعل اللغة العربية لغة ثانية بعد الفرنسية، بل حرصوا على تحصيل الأهالي وحتى تعليمهم كان ضعيفا، فممثلوا المستوطنين في المندوبيات المالية يرون أن مهمة المعلم في المدارس الأصلية ليست تلقين المعارف للأطفال، وإنما تدريبهم كيف يعملون فالجانب العملي في هذه المدارس مركز على الفلاحة لتوفير يد عاملة مؤهلة لمزارع الفلاحين الفرنسيين، وعمل كذلك المستوطنين على تقليص الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي مقابل رفعه في تعليم أبناء الفرنسيين، وعملوا على إفراغ مناهج التعليم الأهلي من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية⁽³⁾، ورؤوا في تعليم الأهالي حسب ريفاي: "..... إن تعليم رعايانا يعني جعلهم اليوم سواسية بالنسبة إلينا، وغدا أسيادنا، لا مدارس للأهالي، ولا تعليم مهما كان بسيطا"، وقال ديفلين "إذا ما أعطيتم مدارس للأهالي، فإن العنصر المحلي سيبتلع العنصر الفاتح"⁽⁴⁾.

ولطمس الهوية العربية الإسلامية أكثر سماوا الشوارع والأزقة بأسماء فرنسية مثل سن بول، سان جان، كليبر، فلوروس، و مقاهي بأسماء فرنسية مثل كافي ليون، كافي دين كومرس⁽⁵⁾.

- تغير مظاهر الحياة: فقد روى شاهد عيان سنتي 1832، 1833 أن وجه مدينة الجزائر قد أخذ يتغير من الطابع الشرقي إلى الطابع الغربي، ففي بعض الحفلات التي أقيمت أختلطت فيها الألبسة المحلية بالأوروبية، خاصة مدينة الجزائر فاختلفت القبعات بالعمائم وانتشرت الكباريات في المدن التي تحتوي على المهاجرين الأوروبيين، وانتشر معها شرب الخمر،⁽¹⁾ حتى أصبحت المدن تعج بالمفسدين كالعفرون مثلا فقد كثر فيها الخبث والخداع من المهاجرين الذين قدموا

⁽³⁾ جمال قتان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 - 1944، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص. 186، 189.

⁽⁴⁾ آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص. 126.

⁽⁵⁾ سليمان، نزع الملكية العقارية...، مرجع سابق، ص. 26.

⁽¹⁾ سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص. 71.

إليها، لأن الحكومة هيأت لهم الطعام لمدة سنتين، فكان جدول العمل المفضل لديهم ما أحلى البطالة، وأخذ البدو مع مرور الوقت يزورون القرية فتعلموا تعاطي المسكرات ولعب القمار، لكن القرية أصبحت فارغة فيما بعد⁽²⁾.

ثانيا: رد فعل سكان منطقة الوسط الجزائري إزاء سياسة الاستيطان:

1-2 رد الفعل السلمي:

تشدد المستوطنين الغلاة على تعنتهم وإصرارهم بعدم السماح للأهالي في الحصول على بعض الحقوق، وهذا الذي دفع إلى المقاومة كرد فعل على ما قامت به سلطات الاحتلال لإرجاع حقوقهم⁽³⁾، فخاص بذلك الجزائريين المعارك السياسية بمعزل عن المعارك العسكرية، وقد تولى حضر الجزائر قيادة الصراع السياسي مع السلطات الاستعمارية إلا أن الطابع العام للصراع السياسي كان فرديا، وقد أسهمت الإدارة الاستعمارية بتعزيز هذه الفردية وذلك لإضعاف كل تكتل سياسي، فادى كل هذا إلى حدوث محاولات في الفكر السياسي الجزائري خاصة لبعض الجزائريين، مثال حمدان بن عثمان خوجة، وأحمد بوضربة، إذ استطاعوا أن يعيدوا تراث شعبهم فقاموا بوصف الواقع الذي كان يعيش فيه الشعب الجزائري، وأنهم حكموا على الواقع من خلال السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر⁽¹⁾. وهذا ما سنفصل فيه:

(2) هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، ج1، مجلد3، تر وتقديم: أبو العيد دودو،

شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص.180.

(3) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، د.م.ج، الجزائر، 2009، ص.10.

(1) احميده عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص.113.

أ - حمدان بن عثمان خوجة:

هو أحد أثرياء مدينة الجزائر ينتسب إلى أسرة جزائرية غريقة، كان أبوه فقيها شغل مهنة التدريس ثم أمينا عاما لمدينة الجزائر، أما ابنه حمدان على الرغم من اختلاف المؤرخين في تاريخ ولادته⁽²⁾ إلا أنهم اتفقوا على أنه اشتغل مهنة التدريس ثم تعاطى التجارة مع عمه الحاج محمد. ونظرا لمركزه العائلي والثقافي تولى مناصب عليا في عهد الداوي حيث كان مستشاره قبل الاحتلال، كونه رجل مثقف يجيد اللغة العربية والتركية ويحسن الفرنسية والإنجليزية⁽³⁾، ويعود سبب ذلك لبقائه خارج الجزائر حوالي 17 سنة، حيث تعرف على مشاكل الساعة العسكرية والسياسية بين الدول الكبرى وشعار القومية بين الأقليات المضطهدة⁽¹⁾.

وبدخول الفرنسيين مدينة الجزائر كان بإمكانه الرحيل مع الداوي حسين لكنه رفض⁽²⁾، لرفضه موقف الاحتلال من الشعب الجزائري فبدأت المقاومة الجزائرية فور إمضاء حكومة الداوي الجزائرية

⁽²⁾ حمدان بن عثمان خوجة: ولد على الأرجح سنة 1773، وذلك أنه في رسالة بعث بها حمدان إلى لويس فليب ملك فرنسا سنة 1835، قال متحدثا عن نفسه أنه يبلغ من العمر 62 عاما، إلا أن عبد القادر جفلول عن كتاب المرأة، أن هذا الكولفولي عمره 58 سنة أثناء الاحتلال الفرنسي عام 1830، أي أنه ولد سنة 1772، ومصادر أخرى تقول أنه ولد سن 1775، وحتى في تاريخ وفاته اختلف المؤرخون فبعضهم يقول أنه توفي سنة 1840 في حين يقول البعض الآخر سنة 1842. انظر: بن نعيمة عبد المجيد، موسوعة اعلام الجزائر 1830-1954، ط خاصة وزارة المجاهدين - الذكرى الخمسين للثورة، الجزائر، 2007، ص ص. 130، 122.

⁽³⁾ العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص. 235.

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1990 - 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان،

1992، ص. 31.

⁽²⁾ منور، المرجع السابق، ص. 235.

اتفاق جويلية 1830، فنظم الجزائريون بزعامة حمدان خوجة أول حزب وطني سياسي يعرف لجنة المغاربة⁽³⁾، فحمدان خوجة أول من خاطب السلطة الفرنسية انطلاقا من مقومات أساسية وهي:

- المبادئ العامة الداعية إلى حرية الإنسان والمساواة.
- مقومات الحضارة الإسلامية.

فسبب ردود فعل الجزائريين من الاحتلال الفرنسي يرجع إلى استبداد السلطات الفرنسية للشعب الجزائري وحرمانه من حقوقه وأراضيه⁽⁴⁾.

وبسبب موقف حمدان خوجة هذا المعادي للسياسة الفرنسية أجبره الدوق دي روفيغو على الرحيل إلى فرنسا مع العلم أنه عند الإحتلال عينه الجنرال بورمون عضوا في المجلس البلدي، واحتفظ بنفس المنصب في عهد كلوزيل، وعند مغادرته فرنسا في عهد الدوق دي روفيغو، اجتمع هناك مع نخبة من المثقفين، ونظم المقاومة السياسية وتولى الدفاع عن القضية الجزائرية بتتوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول ما يجري في الجزائر، وذلك بإرسال المذكرات والعرائض التي تعطي صورة واضحة عن حالة الجزائر والأهالي الجزائريين⁽¹⁾، فأرسل مذكرة إلى مجلس الدولة الفرنسية عن حالة الجزائر، وفي 03 جوان أرسل مع إبراهيم بن مصطفى باشا مذكرة طويلة إلى المارشال سولت، اقترح فيها بعض مطالب الجزائريين تشكيل لجنة تحقيق في 09 جويلية أرسل خلاصة المذكرة إلى الحكومة الفرنسية، وفي العاشر من نفس الشهر أرسل نسخة من المذكرة إلى الملك الفرنسي، ونتيجة هذا الضغط الذي قامت به فئة المثقفين الجزائريين المنفيين إلى باريس

⁽³⁾ لجنة المغاربة: من بين أعضائها ابن عمر، إسماعيل ابن مصطفى، حمدان أغا، أحمد بوضرية، وكان يرأسها حمدان عثمان خوجة.

⁽⁴⁾ احميده عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر والتوزيع، (عين مليلة) الجزائر، 2005، ص ص. 30-31.

⁽¹⁾ عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص. 145.

تحرك البرلمان الفرنسي وتشكلت اللجنة الإفريقية⁽²⁾، للتحقيق في الجزائر، وأصبح حمدان خوجة يمثل صوت الجزائريين الذين فوضوه باسمهم⁽³⁾. ومثلهم في اللجنة الإفريقية بمذكرته التي سلمها للجنة عند قدومها الجزائر، وشرح فيها تصرفات الفرنسيين مع الأهالي هذا مقتطف من رسالته: "... نجد أن هذا النفور يتزايد للأسباب رئيسية أربعة هي:

- 1- الشعور بالاستعباد من طرف أمة أجنبية استعملت لذلك القوة والتحايل.
- 2- اختلاف الديانة لأن سكان الإيالة يتصورون أن الفرنسيين لا يحاربونهم إلا بدافع التعصب الديني وهي فكرة تولد لديهم أعمال العنف التي يقومون بها ضد المساجين مخترقين بذلك قوانين الحرب التي تحمي الأسرى مهما كانت الأمة ينتمون إليها.
- 3- خشية المال إلى الفاقة نتيجة اغتصاب أملاكهم.
- 4- وأخيرا الأحداث التي وقعت في مدن مختلفة والتي أمرت السلطات الفرنسية بدخولها.

كل هذه الأسباب ساهمت في إقناعهم أكثر فأكثر بأن الفرنسيين لا يتصرفون إلا بدافع الانتقام، وقد اقترح لذلك قائلا: "...إنني لا أرى تدابير تخدم مصلحة فرنسا غير تلك التي يكون الهدف منها، إما مطاردة هؤلاء السكان إلى الصحاري حتى يبقى الميدان خاليا، إذا كانت هذه التدابير تتماشى مع حقوق الإنسان ومع المبادئ التحريرية التي تختص بها الأمة الفرنسية، وإما انتخاب أمير محمدي معروف قادر تأتمنه فرنسا على مصير هذا الشعب، فيحكمه وفقا للمبادئ التحريرية التي تتلاءم مع قوانين وأخلاق هذا الشعب، وفي هذه الحالة فإن فرنسا تبرم معه اتفاقا

(2) اللجنة الإفريقية: تم تشكيلها بأمر من سلك فرنسا لويس فيليب يوم 7 جويلية 1833 وترأسها الجنرال بوتتي، مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، وصلت إلى الجزائر يوم 2 سبتمبر 1833، قامت بجولة في مدينة الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو، بجاية، ثم عادت إلى مدينة الجزائر، ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها الحكومة الفرنسية، تعيين حاكم عام للجزائر، وتشجيع الاستيطان الأوروبي. للمزيد أنظر عمورة، المرجع السابق، ص. 145.

(3) انظر ملحق رقم 06، ص. 105.

يضمن مصالح الفرنسيين في إفريقيا "... ولذلك أقول بدون تحفظ أن فرنسا ستحقق بواسطة هذه التدابير الأخيرة الاحتلال الصحيح لإفريقيا لأن أحسن الاحتلالات هو احتلال قلوب البشر، وهو لا يمكن الحصول عليه إلا باللطف والعدالة باستعمال القذف وقوة السلاح... (1).

لقد خاب أمل حمدان خوجة، في اللجنة الأفريقية لأنه أدرك أنها تشكلت لتبرير الاحتلال ولم تطبق الحكومة الفرنسية إلا ما يخدم مصالحها، لكنه واصل معركته السياسية بالقلم واللسان ضد الاحتلال بتنشيط المؤتمرات الصحفية للتعريف بالقضية الجزائرية. وألف لهذا الغرض كتاب المرأة التي إطلعت عليه لجنة التحقيق (2)، والذي أراد أن يوجه إلى الرأي العام واحتوى هذا المؤلف اتهامات مباشرة ضد الفرنسيين في الجزائر كما احتوى على برنامج وآمال الجزائريين في ذلك الوقت (3)، ومن أبرز النقاط التي برزت في الكتاب:

- إثباته عدد سكان القطر الجزائري.
- تسجيله أعمال اللصوصية والنهب التي قام بها الجنود الفرنسيين.
- بيانه عن الأملاك والأرزاق المصادرة والمظالم التي ارتكبتها الطغاة أثناء الاحتلال (1).

ولم يقف تشهيره بالأعمال اللإنسانية عند هذا الحد بل وصلت حتى إلى إسطنبول فقد بعث رسالة إلى صديقه محمود المقيم في تركيا رسالة مطولة وهذه بعض مقتطفاتها: "هؤلاء (الفرنسيون) كلهن أراذل وأبرز دليل على أنهم من الأسافل والأراذل هو تركهم لبلادهم التي هي كالدرة من حيث الجمال والعمران وتشبثهم بالإستيطان في الجزائر، التي أصبحت تشبه الأطلال من جراء الفضائح التي ارتكبوها هنالك، فلو لم يكونوا من أسافل الناس وأقلهم درجة لما أقدموا على ذلك ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم فعلا كما وصفوا، والذي يتراءى لي أن هؤلاء الأسافل لما عادوا من

(1) قنان، نصوص سياسية...، مرجع سابق، ص ص. 62-63.

(2) العسلي، المقاومة الجزائرية...، مرجع سابق، ص. 146.

(3) سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص. 32.

(1) العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص ص. 135-136.

الجزائر بدأوا يتكلمون عنها ويعيشون بين أبناء بلدتهم عن جودة أرضها وخصبة تربتها، وأنها أجود حتى من الأراضي الهندية لأنها صالحة لزراعة القهوة والفلفل والقرمز...⁽²⁾.

فقد كان يرى حمدان خوجة أن الأمة الجزائرية والأمة الفرنسية لا يمكن أن يتعايشا في الجزائر، فهو يرى بأنه لا يوجد بينهما تشابه لأنهما تدينان بدينان مختلفان وتكلمان لغتين مختلفتين وتلبسان ثيابا مختلفة، وتمارسان تقاليد مختلفة⁽³⁾، وقد كان الرحالة هاينريش مالتسان في كتابه (ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا) نفس الفكرة قال: " إن العادات واللغة والدين والتاريخ والقانون كل ذلك يفصل المسلم عن الرومي المكروه، وقد قال أحد الأولياء العرب: إذا وضعت دم مسيحي ودم مسلم في إناء واحد فإنهما لن يختلطا أبدا"⁽⁴⁾.

ب - أحمد بوضربة:

لعب هو الآخر دور سياسي، يتضح من آثاره خاصة مذكراته التي سلمها للجنة الأفريقية سنة 1833، وكان أيضا ممن انتقدوا السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث ذكر في مذكراته تجاوزات رجال الاحتلال ومآسي الجزائريين⁽¹⁾، كان ينتمي هو الآخر إلى حضر الجزائر، وقد أدرك بسرعة أهداف الفرنسيين من احتلال الجزائر، ووقف على أساليبهم الخادعة.

اتهمه الفرنسيون بأنه كان يتزعم لجنة المغاربة، فرأت فيه خطر على الاحتلال فابعدته إلى باريس، فالعرائض إلى صدرت عن أعيان الجزائر بين 1830 - 1831، كانت مفعمة بالثقة في

(2) عمورة ، مرجع سابق، ص ص 146 - 147.

(3) سعد الله، الحركة..، ج2، مرجع سابق، ص 34.

(4) مالتسان، مصدر سابق، ص 59.

(1) لونيبي، مرجع سابق، ص ص 145-155.

بوضربة وكفائه ومنها تلك العريضة التي صدرت عنهم: "إذن السادات الآجلة الكرام، وكافة علماء الجزائر وقدوة أهل الإسلام، وكبرائها ومشايخها وأشرافها وأعيانها وخاصتها وعامتها"، بتاريخ 16 شوال 1426هـ والموقعة من قبل مفتين وعلماء وضباط وتجار وخوارج وموظفين سامين، وكلهم يعبرون عن ثقتهم فيه للتحدث باسمهم مع الفرنسيين⁽²⁾، إلا أن حمدان خوجة كان يصف بوضربة أنه: "من الذين حملوا أقلامهم لاستعمالها في هجمات شخصية"⁽³⁾، فهذا رأيه الشخصي إلا أن بوضربة كان يعمل للصالح العام، حيث طالب بحل القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين، وكذلك طالب بإعادة المساجد التي أخذتها السلطة الفرنسية، وطالب ببناء المستشفيات وتدريب اليتامى وألح على فرنسا أن تفرض الضرائب بقوانين ثابتة. واستحسن كذلك إصدار جريدة تتحدث للجزائريين عن الصناعة والزراعة وأخرى، لحث الجزائريين على بناء شبكة عمرانية حديثة⁽⁴⁾.

قسم بوضربة مذكرته إلى سبعة فصول تتضمن عناوين التنظيم البلدي وتطبيق القضاء والعدل والتنظيمات الخاصة بالمناطق الداخلية. فاللجنة الأفريقية اعتمدت على أفكاره ووجه بوضربة نصائح إلى فرنسا بأن تتبع في الجزائر سياسة العدل ونصح كذلك بأن تتفادى فرنسا تطبيق نظام الأتراك في الحكم الجزائري، وانتقد طريقة الإحتلال الفرنسي وقال: "إن أسوأ ما تميز به هو عدم إتباعه لنظام ثابت"⁽¹⁾.

وكرر فعل على نهب الأراضي والاستغلال الصارم والتعسف الاستعماري، خاض سكان الجزائر نضالا من أجل إشاعة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري، وبذلك انبثقت في

(2) سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص. 106.

(3) العسلي، المقاومة..، مرجع سابق، ص 139.

(4) عميرايوي، دراسات في تاريخ الجزائر..، مرجع سابق، ص. 99.

(1) العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص. 140.

الجزائر أول التنظيمات القومية حركة المسلمين المتفرنسين، فطالبت بالمساواة في الحقوق بين العرب الجزائريين والفرنسيين والمطالبة بالحكم الذاتي للجزائر. فهذه الحركة كانت تتسم بشدة الاعتدال وبذلك بذلوا جهودهم للحصول على حقوق متساوية مع الفرنسيين، ضمن إطار امبراطوية فرنسا الاستعمارية⁽²⁾. فكان للنصوص والعرائض التي بعث بها بوضرية هو الآخر إلى جانب عدد من أعيان مدينة الجزائر إلى أعضاء البرلمان الفرنسي، أثر نضالي ميداني فنصت العريضة: "إننا نعرض عليكم الحالة البائسة التي تدفع إلى اليأس، إنها شكوى ترفع بها إلى حكومتكم فكل مرة نبعث بشكوى وتعرض إلى الظلم، إننا نطلب من سيادتكم باسم الانسانية".

ففي عام 1912 حدثت في الجزائر حركات منفردة ضد النظام الاستعماري القائم في الجزائر، وكانت هذه الحركات عبارة عن احتجاجات صحفية، ففي عام 1910 بدأت أقلام الجزائريين تتحول إلى المطالبة بالمساواة، وذلك من طرف المثقفين الذين درسوا في فرنسا ورجعوا إلى بلادهم، فبدؤوا يبحثون عن الوسائل لتحسين حالة أمتهم وكان على رأس هذه النخبة الأستاذ أحمد بوضرية فهو أول محامي جزائري كان يطلب بالإصلاح⁽¹⁾.

2-2 رد الفعل الثوري:

أ - انتفاضة عين التركي:

شهد مطلع القرن 20 انتفاضة سكان عين التركي ومليانة في أبريل 1901. ومن العوامل التي أدت بهذا الانفجار الظلم الاستعماري⁽²⁾ الذي تعرض له سكان هذه المنطقة والقهر الاستعماري المجحف، خاصة فيما يخص مصادرة الأراضي الفلاحية وقطعان الحيوانات التي هي

(2) القوزي، مرجع سابق، ص. 475.

(1) القوزي، مرجع سابق، ص ص. 476-477.

(2) لونيبي، مرجع سابق، ص. 10.

مصدر حياتهم⁽³⁾، حيث تم توزيعها على المعمرين الأوروبيين. وفي 26 أبريل 1901 عندما احتشد أكثر من مئة شخص من السكان ودخلوا في مشادات مع رئيس البلدية وأعوانه وقتلوا أعداد قليلة من الأوروبيين وسيطروا على البلدية طوال اليوم، إلى أن وصلت كتيبة من الجيش الفرنسي من مدينة مليانة وسيطرت على الوضع وقتلت 16 شخص وقتل واحدا من جنودها وعلى إثر ذلك قامت السلطات الفرنسية باعتقال كل رجال القرية⁽⁴⁾، فقامت بالتحقيق معهم وقدمت فرقة الاتهام 125 شخص للمحاكمة بتهمة التمرد، وتم نقلهم على محكمة الجنايات مونبيلي بفرنسا وتمت محاكمتهم يوم 8 فيفري، فحكم على الشيخ يعقوب زعيم المتمردين بالأشغال الشاقة المؤبدة. ومات في سجنه سنة 1905 وحكم على 81 بالبراءة والباقي بالسجن لمدة قصيرة واستتكر المعمرون هذا الحكم⁽¹⁾.

وبعد ذلك انطلقت ثورة أخرى بعين بسام سنة 1906 لكنها لم تتجح في بلوغ هدفها في طرد المستعمر، فمنذ صدور مرسوم 1863 الخاص بتوزيع أراضي الأعراش، وتفتيتها لتسهيل توفير الأراضي للمعمرين الأوروبيين فكان الشعب الجزائري خاصة الفلاحين منهم، يتعرضون باستمرار لانتزاع أراضيهم، وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين، ففي تلك السنة انتزعت منهم مساحة 1463 هـ، وعندما ألغى دوار عديلة وألحق ببلدية مليانة المختلطة عام 1868 انتزعت منهم مساحة 1499 هـ فيما بين 1877-1881 ثم مساحة 332 هـ بعد ذلك. فقد احتج سكان هذه المنطقة ضد هذه السياسة الجائرة فقاموا بإعلان الثورة على السلطات الفرنسية⁽²⁾، وامتدت ثورة عين بسام إلى بقية

⁽³⁾ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، (عين مليانة) الجزائر، 2004، ص.752.

⁽⁴⁾ لونيبي، مرجع سابق، ص.156.

⁽¹⁾ عمورة، مرجع سابق، ص.161.

⁽²⁾ بوعزيز، موضوعات وقضايا، مرجع سابق، ص.753.

القرى حيث ترتب عليها اجراءات أخرى منها، غلق المقاهي المشتبهة بأصحابها وسحب رخص حمل السلاح من كل جزائري غير موثوق به مع السجن⁽³⁾.

ب - سيدي السعدي والجهاد:

أقام بين قومه المرابطين في سهل متيجة. داعيا للثورة وجد هذا الأخير ابن زعموم كفاءة قيادية جديدة وإخلاص في القتال وبفضل دعوته وتأثيره هاجم عرب متيجة المنتشرين في الفحص وضواحي المزارعين الأوروبيين، الذين أخذوا في احتلال السهل والاستقرار فيه. فهذا أدى إلى الهجوم عليهم وقد قتلوا أعداد كبيرة منهم، فكان لهذه الأحداث أثر كبير على الأوروبيين الذين كانوا يتواجدون ويستوطنون سهل متيجة، والذي تزايد خوفهم وقلقهم الأمر الذي دفع بهم مغادرة مزارعهم⁽¹⁾، وبذلك التحق الحاج السعدي بصفوف المقاومة في متيجة بعد أن رفض دخول مدينة الجزائر وهي تحت السلطة الفرنسية، فاستغل هذا الأخير نفوذ محمد بن زعموم عند انضمامه إليه، فأخذ يتصل بشيوخ الزوايا ورجال العلم ويحرضهم على الجهاد، فكان بحق الزعيم الروحي لمقاومة متيجة.

عينه الأمير عبد القادر خليفة له على متيجة ما بين 1835-1837⁽²⁾. فبعد ذلك انتقل الخوف إلى مدينة الجزائر وحصار الأوروبيين فأغلق الأوروبيون متاجرهم وقرروا العودة إلى وطنهم الأم أوروبا، أما أغا العرب الحاج محي الدين قد انظم إلى الثوار، وترك لهم حرية الدعوة للجهاد في القليعة، التي كانت قاعدة الثوار مراكزهم الخاصة⁽³⁾.

ت - ثورة ابن زعموم:

⁽³⁾ فركوس، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص. 242.

⁽¹⁾ العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص. 102.

⁽²⁾ لونيبي، مرجع سابق، ص. 87.

⁽³⁾ العسلي، المقاومة، مرجع سابق، ص. 103.

توفى هذا الأخير القيادة عندما احتل الفرنسيون الجزائر. وعند استيلائهم على أخصب أراضي الجزائر وتقديمها للأوروبيين المستوطنون في الجزائر، فأظهر هذا الأخير تصميمه على منع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة. فأنظمت إليه قوات العرب في المنطقة وعرض عليهم القضية في ذلك مشروع الدفاع عن حريتهم وعن أراضيهم التي سلبت منهم، وعندما علم أن قائد الحملة (دوبرمن) يريد الزحف نحو البليدة، ولذلك كتب إلى (دوبرمن) يطلب منه عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب، لكن دوبرمون قرر الذهاب إلى البليدة على رأس الجيش من المشاة وبعض مئات من الخيالة. وقد خلفت هذه الحملة دماراً⁽⁴⁾، فشرع هذا الأخير في أعمال القمع والإرهاب والسلب والنهب للأراضي، مما حمل الأهالي على حمل السلاح في وجه العدو وتداعي القوم للجهاد، جاءت الجموع من سهول متيجة، وجبال بني صالح واحتشدت أمام أبواب البليدة، فاقتموها واستأصلوا من كان بها من جيوش الاحتلال، فكانت هذه الواقعة بحاضرة متيجة تعتبر أول شرارة للمقاومة الجزائرية منذ أعمال التي كانت تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي كإنتزاع أراضي الأهالي وتقديمها للمعمرين الجدد، الذين استوطنوا الجزائر، فانهمز هذا الأخير أمام مقاومة الجزائريين له وحل محله الجنرال كوزيل⁽¹⁾.

على إثر ذلك أصبح ابن زعموم⁽²⁾ صاحب نفوذ كبير في إقليم الجزائر، بسبب كفاءته القيادية العالية التي أظهرها في قيادة قواته ضد الفرنسيين، فتزامنت هذه الحملة مع انعقاد اجتماع شيخ قبائل متيجة وقبائل أخرى محاذية لها، بقيادة الشيخ محمد بن زعموم، الحاج سيدي السعدي، وأعيان من مدينة الجزائر، قرر على إثره الرد على سلطات الاحتلال وإعلان الجهاد ضدها، مع

(4) العسلي، المقاومة، مرجع سابق، ص. 99.

(1) عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 237- 238.

(2) ابن زعموم: كان من قبيلة فليسة ورئيسا عليها في مدينة البليدة، وأظهر تصميمه على منع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة، وبعد ذلك استعد الفرنسيون لمعركة فاصلة معه.

استمرار الحصار والمقاطعة الاقتصادية لمنع الفرنسيين من التموين من الأسواق مثل سوق علي و بوفاريك، والبليدة⁽³⁾.

وبسبب ما أظهره من بطولة لإيقاف تقدم العدو، أخذت قوته في التعاضم يوما بعد يوم، فقام ابن زعموم بمهاجمة مدينة البليدة بقوات ضخمة واقتحم المدينة⁽⁴⁾، ودارت معركة قاسية انتقل فيها الصراع من شارع إلى شارع وأبيد خلالها عدد كبير من الحامية الفرنسية التي كانت تعمل تحت قيادة العقيد (وليز)، وسقط عدد من سكان المدينة.

عندما وصل (كلوزيل) في اليوم التالي قادها في حملته الفاشلة على مدينة المدية وجد مدينة البليدة وقد غطاتها الجثث التي كان من بينها 50 جنديا فرنسيا وجنود المدفعية، فأصيب كلوزيل بصدمة قاسية قرر على إثرها سحب القوات الفرنسية الباقية من البليدة وعاد إلى مدينة الجزائر ودعمت انتصارات المجاهدين في البليدة والمدية من ثقة المقاتلين أنفسهم وعززت إيمانهم بالنصر على قوات الغزو⁽¹⁾، وزادت قوة ابن زعموم بانضمام الحاج سيدي السعدي إليه، ودعوة الناس لحمل السلاح والجهاد في سبيل الله لإرجاع حقوقهم التي سلبتها سلطات الاحتلال الفرنسي.

وفي هذا الوقت ذاته كان مصطفى بومرزاق ينظم المقاومة ويقودها للقتال في منطقة بوفاريك، تاركا لابن زعموم وسيدي السعدي منطقة الجانب الأيمن لوادي الحراش، حتى ينشر قواتها عن هذه المنطقة وتدافع عنها، وبذلك كانت القوتان تضمنان حماية سهل متيجة، قام ابن زعموم بقيادة قوات المجاهدين في 1831، فهاجم بها مراكز الفرنسية الأمامية وأشعل النيران بالمزرعة النموذجية التي أقامها الفرنسيون قرب واد الحراش، وهي المعروفة باسم حوش حسن باشا، والتي كان الفرنسيون يعدون العدة للاحتفال بأول حصاد لها. وعندما قرر الجنرال (برتزين) تكوين جيش

(3) العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص 99.

(4) مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 55.

(1) العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص 100.

قوي⁽²⁾، فانتهج هذا الأخير سياسة الترغيب والتهريب مع الأهالي، ووضع أسس الاستيطان وقام بتسليم الأراضي للمعمرين، كما اغتصب مزرعة عند وادي الحراش (حوش الداوي)، وانتزع حوالي 1000 هـ من الأراضي الجزائرية، كما قام بتوزيع الأراضي المغتصبة على الفرق العسكرية (أربع هكتارات لكل فرقة)، لكي تقوم بزراعة الخضر وتربية المواشي، أدى هذا إلى رد فعل عنيف من طرف سكان منطقة الجزائر وذلك لاسترجاع حقوقهم⁽³⁾.

وبذلك اغتم المقاومون بزعامة الحسين بن زعموم فرصة خروج فرقة من الجيش الفرنسي إلى الجهة الشرقية من متيجة فانقضوا عليها بعد أن نصبوا لها كميناً قتل على إثره سبعة ثلاثين جندياً من الليف الأجنبي وبذلك حاول الفرنسيين تطويق المقاومين برا وبحرا، وبذلك استمرت المقاومة بزعامة الحاج سيدي السعدي وابن زعموم⁽¹⁾، يحرصان على الجهاد ففي نهاية سبتمبر 1832 عقد تجمع شعبي للتحريض على القتال قرب بوفاريك في المكان المسمى سوق علي، فأرسل الدوق روفيقو حملة عسكرية في 2 أكتوبر 1832 بقيادة الجنرال فوداوس إلى عين المكان وأخرى إلى القليعة بقيادة الجنرال بروساز، ولكي يتجنب المقاومون المواجهة أعدوا خطة نصب الكمائن، وبعد ذلك باغتوا جند الاحتلال بالقرب من قبة سيدي كايد بضواحي بوفاريك، وبعد ذلك سقط 100 جندي فسحبت القوات الفرنسية إلى بئرخادم، وفرضت حملة القليعة على السكان غرامة مالية وأخذت أفراداً من عائلة الشيخ محي الدين كرهائن، وأقامت بذلك مراكز عسكرية أمامية جديدة، فانحصرت المقاومة في الجهة الشرقية من متيجة، إلا أن الأمير عبد القادر حقق انتصارات باستيلائه على مدينة المدية، ثم تعيين ابن مبارك من عائلة الشيخ محي الدين خليفة له على مليانة⁽²⁾.

⁽²⁾ نفسه، ص. 101.

⁽³⁾ فركوس، تاريخ لجزائر...، مرجع سابق، ص. 195.

⁽¹⁾ مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص. 59.

⁽²⁾ نفسه، ص. 60.

ث - بومرزاق باي تيطري:

لقد اتصل نبأ إبعاد والد أحمد بن أبي مرزاق بولده باي التيطري، وعلم بنقض الحكومة الفرنسية لعهودها مع أبيه. فجمع حله أتباعه وأنصاره ونادى في الناس بإعلان الجهاد ضد العدو الغادر⁽³⁾، كان قد اتفق مع الفرنسيين ثم ثار عليهم استمر أحمد بومرزاق انتصاره على الفرنسيين فطاردتهم أثناء انسحابهم من المدينة، واشتبك معهم عند مضائق جبل موازية، وانتصر عليهم وقتل منهم عدد كبير، وأقام هذا الأخير بالمدينة، وشن غارته على مدينة المدينة وشدد عليها الحصار فتلاحقت النجذات الفرنسية ضده، واستفحل أمر العدو، فاستكان جيش ابن أبي مرزاق، واختفى عن الميدان، وعند انصراف الجيش الفرنسي عائدا إلى مراكزه انقضت عليه جيش ابن أبي مرزاق، ففضى عليه ودخل أحمد بومرزاق مدينة المدينة منتصرا بحق على ولايته بها إلى أن تسلمها من يده الأمير عبد القادر الجزائري⁽¹⁾، وقد اتخذ الأمير وانطلق بالمجاهدين حتى وصل إلى مليانة وبقي هناك لمدة 6 أشهر، خافت فرنسا منه، كان ذلك هو الوضع العام الذي جابه قوات الغزو الاستعماري للجزائر فالمقاومة تتعاضم في كل مكان⁽²⁾.

ج - لالة فاطمة النسور:

لقد قدمت درسا بالغا في الشجاعة خلال معركة واد سبدو في 1854 وأظهرت عزميتها في القتال. فقد قضت سنوات في إعداد جيش من النساء والرجال للرد على المحتل سنة 1847 الذي استلب أراضي الجزائريين وطردهم إلى المناطق النائية، فوقفت هذه الأخيرة على الالتحاق بمقاومي المنطقة كالشريف سيدي محمد الهاشمي وبويغلة. وبعد وفاته سنة 1854 قاومت قوات المارشال راندون الذي سلك نفس خطى سابقه، ووجد السكان من أراضيهم وقدمها على طبق من ذهب للمستوطنين الأوروبيين للاستقرار في الجزائر، وتوفير لهم كل ضروريات الحياة، فكان يقارب

(3) الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، مرجع سابق، ص.246.

(1) العسلي، المقاومة...، مرجع سابق، ص.109 - 110.

(2) نفسه، ص.112 - 113.

تعداد الجيش 13 ألف جندي بقيادة الجنرال ماكماهون والجنرال مايسيت وقد بلغ غيوض راندون من الهزيمة لأنه حاول البحث عن دعم في المنطقة من أجل الوصول إلى المكان الذي تختفي فيه لالة فاطمة نسومر⁽³⁾ وجيشها.

لقد قادت هذه المرأة كثيرا من المعارك فذاع صيتها أكثر فأكثر في منطقة القبائل بتيزي وزو⁽¹⁾، وأرغم الجنرال راندون على إعلان وقف إطلاق النار بعد الهزائم المتتالية التي تلقاها، فاستغلت فاطمة السحابة لتحضير قواتها، وانتظم الدعم حولها عبر كل أنحاء البلاد مصانع السلاح تدريب المقاتلين، إبخار المؤن، وبعد ذلك تعززت قوات الاحتلال ودعت فاطمة قواتها إلى الكفاح من أجل الحرية، وبذل كل الجهود لهزم العدو⁽²⁾.

ح - انتفاضة سكان بني مناصر في شرشال ومليانة 1871:

اجتمعت عدة ظروف وعوامل لاندلاع هذه الانتفاضة، معظمها يعود إلى السلطات الاستعمارية، التي كانت تمارس سياسة الضغط والتفرقة والإرهاب ضد السكان، فكانت هناك عائلتان تتقاسمان النفوذ والمكانة الاجتماعية.

- عائلة الغبريني في أحواض شرشال، كانت موالية للفرنسيين من بداية الاحتلال وزعيمها هو إبراهيم بن محمد السعيد الغبريني، الذي اشترك مع جيش الاحتلال الفرنسي في محاربة مصطفى بومرزاق.

⁽³⁾ لالة فاطمة نسومر: ولدت في 1830 بالقبائل، حفظت القرآن فهي من أصول مرابطة، غادرت قريتها للالتحاق بأخيها شيخ قبيلة نسومر، وبعد ذلك بدأت بتدريس القرآن، وبعد وفاة والدها سيرت المدرسة القرآنية رفقة أخيها، وأصبحت تهتم بالفقراء.

⁽¹⁾ محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص.20.

⁽²⁾ نفسه، ص.21.

- عائلة البركاني، صاحب الضريح المشهور بمليانة، وزعيمها هو مالك البركاني بن الصحراوي بن أخ محمد بن عيسى البركاني، خليفة الأمير عبد القادر سابقا على ولاية التيطري بالمدينة، وكان مالك البركاني قد نفاه الفرنسيون عن المنطقة مدة 14 عاما من عام 1842 إلى عام 1856، وبعد ذلك استقرت الأحوال وعينوه قائدا على بني مناصر الشراقة بالمنطقة عام 1856، وقد ادعى لويس رين بأن البركانيين كانوا شعبيين أكثر من الغبريين وأن محمد البركاني كان رئيسا دينيا وسياسيا لسكان منطقة شرشال، أما فارو فقد ادعى بأن الغريقيين كانا عدوين دينيين وسياسيين.

وفي ظل النزاع الذي كان بين العائلتين لتولي مقاليد الحكم ورفض السلطات من تعيين قائد من العائلي، حسم النزاع والخصام في 13 جويلية واجتمع جهاد بن مناصر في سوق الحد وقرروا إعلان الجهاد والثورة المسلحة وقرروا الزحف على القرى المنطقة، ولم يكن البركاني حاضرا في هذا الاجتماع، وقام السعيد الغبريني عبدي بن مولود بإبلاغ السلطات الفرنسية في شرشال بما جرى في هذا الاجتماع، واتفق الثوار على تعيين مالك البركاني قائدا عليهم ولقبوه "أغا المجاهدين"، وقسموا أنفسهم إلى ثلاث فرق رئيسية⁽¹⁾:

- فرقة برئاسة ملك البركاني نفسه وأخيه إبراهيم، ومصطفى بن عبد الله مالك ومحمد أو جلول أو زهرة وتقرر أن تتجه لمهاجمة شرشال.

- فرقة ثانية بني مناصر الشراقة برئاسة علي بن أحمد أو كرجوج، صديق جماعة البركاني، وكان من أكبر المحرمنين على هذه الانتفاضة تقرر أن تتجه لمهاجمة قرية زوربخ.

- فرقة ثالثة بني مناصر الغرابية بقيادة أحمد أو داداي ورؤساء الدواور الأخرى وتقرر أن تتجه لمهاجمة قرية نوفي، إهتم مالك البركاني بتدعيم صفوفه وجبهته وحاول أن يضم إليه كل بني مناصر الغرابية والشراقة والآخرين لكي يضيق الخناق على جماعة الغبريين والحبوشي، وعبدي

(1) بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د.م.ج، (بن عكنون) الجزائر، 1999، ص.170.

وقد يوم 14 جويلية 1871 زحف الثوار في الاتجاهات الثلاثة وفشل السعيد الغبريني وأخوه في منع سكان فوراية من حمل السلاح، فاضطراب الفرار واعتز من الثوار قافلة الضباط فارلاد على بعد 2 كلم من نوفي فرضوا الحصار على القرية وأعدوا كميناً للهجوم عليها، وفي اليوم نفسه هدد الثوار قرية حجوط، وأحرقوا نزل حمام ريغة، ليلة 16 ، 17 جويلية وقتلوا عدد من حراس الأوروبيين، واضطرت السلطات الفرنسية، أن تتجد المنطقة بقوات من القليعة⁽¹⁾.

أما البركاني فقد عسكر في مزرعة للمعمرين قرب شرشال وأخذ يعمل على الحصار عليها، وبسرعة انتشرت حركة الثورة لتشمل كل المنطقة من حجوط إلى العاصمة، فأحرقوا معمل عصر الزيتون بواد ملاح، وحاصر الثوار شرشال، من جهة سيدي يحي وبمزرعة المعمر تاولي وتم إحراق المزارع الموجودة فيها، وفي 23 جويلية هاجم الثوار قرية بينان، وقتلوا عدداً من الأوروبيين وأحرقوا حتى الحبوب، وتعاون الباشا بوعلام بن الشريف والأغا سليمان بن صباح، والضابط قراد، ضد الثوار في حمام ريغة، مع قوات قادمة من الجزائر العاصمة، وكتب مالك البركاني إلى ابن الصياح ليبرر له عداؤه للسعيد الغبريني الذي تأمر عليه، فحول ابن صياح رسالته إلى حاكم مليانة العسكري، وفي يوم 25 هاجم الثوار قافلة عسكرية فرنسية قرب قرية زيوي، وخاضوا معركة واد بلاع، في جبل الشنوة وقتلوا 31 وجرحوا عدد آخر من الأوروبيين⁽²⁾، فقام الثوار بأحراق بعض مزارع المستوطنون الأوروبيين، وبسبب خطورة الوضع على الفرنسيين جندت سلطات الاحتلال قوات كبيرة ووجهتها إلى المنطقة، فسقط على إثرها البركان، على طريق شرشال.

كان مقتلة ضربة قاسية على حركة الثوار، وتمكنت القوات الفرنسية من استعادة زيوريخ الذي استشهد فيها البركاني، واتجه فيكوبونسار إلى زاوية البركاني بمليانة وهدمها وجرت معارك أخرى يومي 6 و 7 أوت في عين العنصر وفج محلى وتواصلت تلك المعارك، يوم 19 و 20، وهاجم

(1) بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات...، ص.170.

(2) نفسه، ص.171.

الثوار قوات في فيكو، وفي يوم 21 أوت انتهت حوادث الثوار، والثورة وطبقت عقوبات صارمة ضد عائلات الثوار، تتمثل في مصادرة أراضيهم وتعزيزهم بالضرائب⁽³⁾.

خ - ثورة سكان أرض ونشريس ومنتجة:

لما أصدرت حكومة الاحتلال قرارها المؤرخ يوم 21 جويلية 1846م الموافق ل 30 رجب 1262هـ، وهو ينص في مادته الثالثة والثمانين على منع الأهالي من العمل بأرض "العروشية" وهي الأرض المشتركة بين جميع أهل العشيرة فثار ضدها أهالي ناحية وانشريس وقع الأمر نفسه مع أهل منتجة سنة 1839م -1255هـ، فنشأت عن ذلك فتن، ولكن فرنسا لم تبالي بذلك كله فتبادت على خطتها الاستعمارية، وطردت السكان من بلادهم وشردهم عن أوطانهم مستعملة في ذلك أساليب وحشية وسلكت معهم مسالك وطرق منحطة، ولقد بلغت مساحة أرض العروش التي استولى عليها الفرنسيون في هذه المدة 1600000 هكتارا وزعت كلها على المعمرين الأجانب من الفرنسيين وإسبان إيطاليين وغيرهم⁽¹⁾.

⁽³⁾ نفسه، ص.172.

⁽¹⁾ الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، مرجع سابق، ص.57.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لسياسة الإستيطان الفرنسي في منطقة الوسط الجزائري ما بين 1830 - 1914 توصلنا إلى النتائج التالية:

- مثلت منطقة الوسط الجزائري نقطة انطلاق، سياسة الاستيطان منذ بداية الاحتلال، لما تحويه من أراضي وخيرات تفتقد لها فرنسا ذاتها، وعلى الخصوص منطقة سهل متيجة. ولهذا وجهت فرنسا أنظارها نحو هذه الأراضي لنهبها قبل تثبيت وجودها في الجزائر، لأنها أدركت أنه لا نجاح للاحتلال إذا لم يربط بسياسة الاستيطان.

- سن القوانين التي تتماشى مع المستوطنين المتعلقة بنهب الأراضي وهذا ما مكن المستوطنين من الاستيلاء على جميع الأراضي، فأخذوا الأملاك العامة والخاصة دون أي تعويض، حتى الأملاك الدينية لم تسلم من السطو فتم ضمها إلى أملاك الدولة (الدومين). ولضمان تعمير هذه الأراضي، قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتشجيع الهجرة، مع منحهم امتيازات تضمن لهم العيش الكريم، فقد استخدمت المناشير ووسائل الإعلام للترويج لهذه الأعمال، وأغرت المواطنين الفرنسيين والأوروبيين.

- لزيادة عدد المعمرين قام الجنرال بيجو بتحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين، حيث أقام لهم مستوطنات عسكرية، وشجعهم على شراء الأراضي، وهذا لضمان بقائهم في الجزائر .

- لكي تتخلص فرنسا من مشاكلها الداخلية في عهد الجمهورية الثانية قامت برفع عدد المهاجرين الأوروبيين، مع ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، على حساب السكان الجزائريين.

- لقد عززت هذه السياسة من مكانة المستوطنين وهذا ما دفعهم إلى الضغط على نابليون لإنشاء المستوطنات التي تشجع على عملية الهجرة والاستيطان، مع تدعيم هذه الهجرة عن طريق الشركات الكبرى، وتوسيع الاستيطان الحر، خاصة في عهد الإمبراطورية .

-
- بلغ العصر الفرنسي ذروته في فترة الحكم المدني، نتيجة للتجنيس الجماعي لليهود بموجب قانون كريميو 1870. لتسهيل مصادرة الأراضي لجأت السلطات المدنية إلى تفتيت أراضي الجزائريين وتحويلها من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية بإخضاعها للقانون الفرنسي .
 - تعزز نشاط المستوطنين في منطقة الوسط بزيادة عددهم، خاصة في الميدان الزراعي، فكانوا ينتجون كل ما يخدم الاقتصاد الفرنسي .
 - كان لسياسة مصادرة الأراضي وفتح باب الهجرة للمستوطنين في إقليم الوسط. له تأثيرات سلبية مست مختلف جوانب الحياة لدى السكان وهذا ما أدى إلى ردود فعل من قبلهم، تمثلت في ظهور مقاومة سياسية وعسكرية في متيجة، خاصة في السنوات الأولى للاحتلال.

الملاحق

ملحق رقم 04:

جدول يمثل قائمة المراكز الاستيطانية المنشأة بعمالة الجزائريين 1848-1860⁽¹⁾:

اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
قرية أفروفيل	1848/10/09	50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
قرية الأربعاء	1849/01/25	50 عائلة أوروبية
برج البحري	1849/10/25	50 عائلة أوروبية استفادت من 500 هكتار
قرية بئر التوتة	1851/12/15	20 عائلة أوروبية استفادت من 579 هكتار
قرية واد العلاق	1851/12/15	30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
التجمع السكني بوقندورة	1852/02/16	08 عائلات أوروبية استفادت من 68 هكتار
التجمع السكني سيدي موسى	1852/06/14	54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
قرية عين طاية	1853/09/30	60 عائلة أوروبية استفادت من 1.026 هكتار
قرية روية	1853/09/30	22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار
قرية شبلي	1854/07/21	40 عائلة أوروبية استفادت من 1.072 هكتار

⁽¹⁾ بن داهمة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال، مرجع سابق، ص. ص. 418 -

31 عائلة أوروبية استفادت من 613 هكتار	1854/10/14	قرية رغبة
30 عائلة أوروبية استفادت من 536 هكتار	1855/03/24	قرية ستاوالي
أنشئت به مستعمرة زراعية مساحتها 10.553 هـ	1855/07/18	صور الغزلان
10 عائلات أوروبية استفادت من 112 هـ	1856/05/26	قرية حمدي
43 عائلة أوروبية استفادت من 555 هكتار	1856/06/05	قرية Rivet (بين الأربعاء والفندق)
72 عائلة أوروبية استفادت من 1.127 هكتار	1856/07/25	قرية العلمة
40 عائلة أوروبية استفادت من 1.743 هكتار	1857/07/10	Lavarand (بوادي شلف)
82 عائلة أوروبية استفادت من 2.251 هكتار	1857/09/06	Duperre بوادي الشلف
50 عائلة أوروبية استفادت من 916 هكتار	1857/12/05	بوينان (بلدية بوفاريك)
39 عائلة أوروبية استفادت منها 22 عائلة في سان بيار و 17 في سان بول ومنحت لها 623 هكتار	1857/12/16	(سان بيار) و (سان بول) بسيدي سالم وأولاد موسى
14 عائلة أوروبية استفادت من 228 هكتار	1858/04/08	التجمع السكني لواد جر
22 عائلة أوروبية استفادت من 364 هكتار	1858/06/11	شاطرياخ (بين العفرون وعامر العين)
72 عائلة أوروبية استفادت من 2.281 هكتار	1858/07/29	بئر أغبالو
70 عائلة أوروبية استفادت من 957 هكتار	1858/08/01	ثنية الحد

32 عائلة أوروبية استقادت من 862 هكتار	1858/10/13	Berard بين بوسماعيل وتييازة بسهل حجوط
94 عائلة أوروبية استقادت من 286 هكتار	1858/10/27	تيزي وزو
82 عائلة أوروبية استقادت من 683 هكتار	1858/12/20	ذراع الميزان
72 عائلة أوروبية استقادت من 2.492 هكتار	1859/02/16	قرية الفلثة الزرقاء
42 عائلة أوروبية استقادت من 875 هكتار	1860/03/03	البرواقية
51 عائلة أوروبية استقادت من 651 هكتار	1860/06/04	Reberval على ضفاف وادي سباو

نموذج بكشف الاعتمادات المالية المخصصة لمركز استيطاني

M. août 1847.

Le local indiquera le détail des crédits nécessaires pour les dépenses de colonisation et les subventions - faire pendant l'année 1847 pour les nouveaux centres de population - Orise dans la subdivision de Mascara

Village de *Le Hay* situé à 4 kilomètres de Mascara dans la subdivision de Mascara.



Les maisons et les cours le font d'accointe avec deux bastions en diagonale, les deux portes d'entrée sont praticables à cheval - voir, les deux portes en front et en arrière sont terminées.

Les deux bastions qui doivent être refaits en maçonnerie pour remplacer ceux en terre qui sont restés restent seuls à faire.

Depense présumée 900. 00

Le terrain des murs et de la place est entièrement nivelé et sera naturellement borné d'être complété.

L'eau se trouve à 100 de profondeur. On prend pour établir un puits à 100 mètres de profondeur environ. 1000. 00

Les chemins pour faciliter l'accès au village et l'implantation des terres sont faits. Total. 1900. 00

La distance entre la ville de Mascara et le village est de 4 kilomètres, on y obtient une vue qui de fréquentes et sur une route chaque côté de la route à 100 de distance.

L'un de l'autre, le nombre de pièces d'habitation est de 120. 960. 00

La place est plantée de 120 arbres et le village est entouré de 120 arbres plantés entre les maisons et le font d'accointe.

Le terrain d'eau Courdonna qui borde les jardins, sont plantés de 120 arbres et terrain bois.

Chaque subvention est nécessaire pour le village pour les maisons, les cours et l'entretien fait entièrement terminés, les jardins et les terres en plus, ce qui a été cette année, vers assez bonne récolte, je n'ai pas vu beaucoup de bêtes bovines et ovines et dans tous les habitants je n'ai vu aucun intention à leur travaux.

Mascara le 31 août 1847
Le Capitaine Directeur des Colonies
Le Préfet

E. J. P.

ملحق رقم 06:

التفويض الذي منحه أعيان العاصمة لحمدان بن عثمان خوجة ليتكلم باسمهم في فرنسا⁽¹⁾:

يبدو أنه بقدر ما نشكو بقدر ما تزداد وضعية السكان سوداء فالموقعون يوعزون هذا إلى تدبير محتوم، ذلك أن نفس حكومة فرنسا هذه تنفق أموالها بسخاء من أجل نشر الأفكار التحررية وتساهم في العمل من أجل سعادة الشعوب.

لقد فوضنا نحن الموقعين سيدي حمدان بن عثمان خوجة لتقديم هذه الشكوى لجلالتمكم، كما تخوله صلاحية تمثيلنا والدفاع عن حقوقنا سواء أمام عدالة حكومة فرنسا أو أمام ملك الفرنسيين الذي هو كذلك أب للشعوب.

فلتكن حاميا ومدافعا عن الجزائريين وساعدهم على الاتمئاق فهذا ما نأمله من خبرة الملوك الذي يتحلى بكل أنواع الفضائل.

27 أوت 1833.

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، مرجع سابق، ص.48.

بيبيو غرافيا

بيبلوغرافيا:

قائمة المصادر:

1. ابن عثمان حمدان خوجة، المرأة: تقديم وتحقيق وتعريب: محمد العربي الزبيري، ANEP، د.م، 2005.
2. دوطوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمته وتقديم: إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2005.
3. مالتسان فون هاينريش، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، ج1، م3، ترجمة: ابو العيد دودو، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

قائمة المراجع:

أ - باللغة العربية:

1. آجبرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، م2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
3. بزيان سعدي ، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
4. بقطاش خديجة ،الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830. 1871، دار حلب، الجزائر، 2009م.
5. بلعيدوني جمال ، السياسة العقارية إبان فترة الإحتلال، أعمال الملتقى الثاني حول العقار بالجزائر إبان الإحتلال 1830-1962 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006 ، الجزائر 2007.
6. بن براهيم الطيب ، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004.

7. بن داهاة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، ط. خاصة وزارة المجاهدين - الذكرى الخمسين للثورة، 2008م.
8. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997م.
- 9.
10. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية ، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م.
11. // // ، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، (عين مليلة)، الجزائر، 2004.
12. // // ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د.م.ج، (بن عكنون)، الجزائر، 1999.
13. بوغفالة ودان ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدينة ومليانة في العهد العثماني، ط¹، مكتبة رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
14. التميمي عبد المالك خلف ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983.
15. جوليان شارل أندري ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871، ترجمة: المعهد العالي للترجمة، المجلد 1 ، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.
16. الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
17. الجيلالي عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

18. حماميد حسينة ، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.
19. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
20. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.
21. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1990 - 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
22. // // ، خلاصة تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.
23. سليمان احمد ، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
24. سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 - 1895، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
25. الشريف محمد ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
26. صاري جيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية ، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين - منشورات المركز الوطني.
27. طلاس مصطفى ، الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.
28. عباد صالح ، المعمرون و السياسة في الجزائر 1870-1900، د. م.ج، الجزائر، 1984.
29. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط خاصة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.

30. العسلي بسام ، المقاومة الجزائرية والإستعمار الفرنسي(1830. 1833)، دار النقائش، بيروت،1980.
31. العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائري، ج1، دار العزة و الكرامة للكتاب، الجزائر،2009.
32. علمي سعيد ، الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، ترجمة: نسرين لولي.محمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
33. عمورة عمار ، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
34. عميراي احميدة : آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
35. عميراي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى لطاعة والنشر، الجزائر،2004.
36. // // ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (عين مليلة)، الجزائر، 2005.
37. // // ، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
38. عيساوي محمد ، نبيل شريقي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
39. غربي الغالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر: خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.
40. فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل الاحتلال إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
41. فيلاي عبد العزيز، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة1830.1850، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
42. قدورة زاهية ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، د.ت.

43. قنان جمال ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، د.م.ج، الجزائر، 2009.
44. قنان جمال ، التعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 - 1944، دار هومة، الجزائر، 2007.
45. القوزي محمد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
46. لونيبي رايح ، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830. 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
47. المدني احمد توفيق ، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010.
48. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.
49. ملاخسوالطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، 20-21 نوفمبر 2005 ، الجزائر، 2007.
50. منور العربي ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
51. مهساس أحمد ، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
52. مياسي ابراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د.م.ج، الجزائر، 2007.
53. مياسي ابراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830.1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
54. نجادة بوعلام، الجلادون 1830 . 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2004.
55. يحيى جلال ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الاسكندرية، 1999.

الموسوعات:

1. بن نعيمة عبد المجيد، موسوعة أعلام الجزائر 1830 . 1954، ط.خاصة وزارة المجاهدين - الذكرى الخمسين للثورة، الجزائر، 2007.

المقالات:

1. آجبرون شارل روبير، " تنمية لاستيطان في الجزائر 1870 - 1930"، ترجمة: محمد الطاهر العمودي، المصادر، ع2، الجزائر، 1999.
2. بوضرساية بوعزة ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.
3. السليمانى احمد حسين، " نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830 - 1871"، المصادر، ع6، الجزائر، 2002.
4. مياسى ابراهيم، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، ع5، الجزائر، 2001.
5. عمار بوحوش، "الأرض والهجرة"، الأصالة، السنة 02، ع11، الجزائر، 1492.

المعاجم:

1. نبهان يحي محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

الأطروحات الجامعية:

1. تلمساني بن يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005.
2. لحر كمال، صورة المجتمع الجزائري في 1856-1962، دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011م.

ب - باللغة الفرنسية:

1. Addi Lahouari , **De L'Algérie prés –coloniale a L'Algérie coloniale**, entreprise national du livre, Alger, 1985.
2. Burzet L abbé, **Histoir des désastre de l'Algérie 1866, 1867, 1868**, Alger, 1868.
3. Megherbi Abdelghni, **La paysannerie Algérienne face à la colonisation**, Entreprise National du livre, Alger, 1979.

الفهارس

فهرس الأماكن

- أ -

إفريقيا الوسطى: ص 12.

الأطلس التلي: ص 8، 9.

الألزاس واللورين: ص 45، 46، 47،

48، 49.

50، 68.

أوروبا:

ص 8، 11، 12، 14، 15، 19، 21، 65،

68.

- ب -

باريس:

ص 21، 24، 29، 48، 49، 50، 60.

البليدة: ص 8، 9، 27، 39، 91، 92، 93.

البلاد التونسية: ص 7.

بوفاريك: ص 24، 27، 92، 93، 94.

- ت -

تنس: ص 10.

- م -

المدينة:

ص 8، 10، 31، 50، 66، 68، 93، 94،

95.

مدينة الجزائر:

ص 7، 8، 9، 15، 19، 24، 25، 83، 84،

85، 91، 94، 96.

مليانة:

ص 9، 10، 15، 41، 42، 69، 75، 79،

92، 93.

المغرب العربي: ص 12.

المغرب الأوسط: ص 7.

المغرب الأقصى: ص 7.

- و -

الوسط الجزائري:

ص 10، 67، 70، 73.

وادي جر: ص 8.

وادي الحراش: ص 10، 20، 93.

- ج -

- ص -

الجزائر: ص 7، 11، 12، 13، 14، 15،

الصومام: ص 8

19، 20، 21، 22، 25، 26، 32، 33، 34،

35، 39، 41،

- ع -

70، 68، 62، 56، 54، 51، 50، 45، 44

عين التركي: ص 89.

71، 74، 81، 90.

- ف -

جبل زكار: ص 9.

فرنسا:

- ح -

ص 7، 8، 11، 12، 13، 14، 15، 18، 20،

الحراش: ص 25، 93.

21، 23، 31، 32، 35، 37، 44، 45،

- د -

48، 56، 68، 74، 76، 92.

دالي ابراهيم: ص 22، 24.

- ق -

دلس: ص 10.

القاهرة: ص 13.

- س -

القبية: ص 25، 27.

سان دومينغ: ص 19.

القليعة: ص 31، 91، 94.

سطاوالي: ص 21.

- م -

متيجة: ص 8، 15، 22، 24، 30، 34، 35،

- ش -

44، 45، 53، 69، 79، 80، 93، 94،

شرشال:

95، 96، 97.

ص 9، 15، 24، 31، 92، 93، 94.

الشلف: ص 8، 9، 42.

فهرس الأعلام

- أ -

-س-

ابن زعموم: ص 95،96.

سولت: ص 23،83.

-ط-

أحمد بوضرية: ص 90،91،92،93.

طوكفيل: ص 19.

انفانتان: ص 13.

-ف-

-ب-

بومرزاق: ص 95.

فارني: ص 46،55.

-ك-

بيجو: ص 25،26،27،36.

كريميو: ص 52،53،54.

بيرتزين: ص 21،93.

كلوزيل: ص 16،17،18،20،21،22،

بيليسي: ص 13،42.

93،92،82،23

-ح-

-ل-

حدان وجة:

لويس فليب: ص 28.

ص 81،82،88،89،90،93.

-م-

-د-

ماكماهون: ص 52،96.

دي بورمون: ص 18،20،82،91.

-ن-

الداي حسين: ص 18.

نابليون الثالث:

-ر-

ص 38،39،40،41،43،44

راندون: ص 35،37،39،40،41.

فهرس المواضيع:

شكر وعران وامتنان

الإهداء

مقدمة.....02

مدخل: التعريف بمنطقة الوسط الجزائري وسياسة الاستيطان.....08

أولا: التعريف بمنطقة الوسط الجزائري.....08

ثانيا: التعريف بسياسة الاستيطان.....11

1-2 تعريف سياسة الاستيطان.....11

2-2 أسباب سياسة الاستيطان في الوسط الجزائري.....12

2-3 أهداف سياسة الاستيطان.....14

الفصل الأول: السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم العسكري من

1870.1830.....17

أولا: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار في الوسط الجزائري.....17

1-1 تطور سياسة الاستيطان في الوسط الجزائري بعد 10 سنوات من الإحتلال.....26

ثانيا: سياسة الاستيطان في ظل الجمهورية الثانية 1848. 1852 في منطقة الوسط

الجزائري.....30

1-2 مهاجروا 1848.....32

ثالثا: سياسة الاستيطان في ظل الإمبراطورية الثانية 1852. 1870 في منطقة الوسط الجزائري.....36

الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية في منطقة الوسط الجزائري في عهد الحكم المدني من 1870-1914.....44

أولا: استقدام مهاجري الأزراس و اللورين.....45

ثانيا: تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة.....51

1-2 قانون كريميو 1870.....52

2-2 قانون فارني المعروف "بقانون المستوطنين".....55

2-3 قانون 1887 المكمل لقانون فارني.....60

2-4 قانون 16 فبراير 1897.....63

ثالثا: نشاط المستوطنين في منطقة الوسط.....64

الفصل الثالث: انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري ورد فعل السكان منها.....69

أولا: انعكاسات سياسة الاستيطان على أهالي الوسط الجزائري.....70

1- سياسيا.....70

2- اقتصاديا.....72

3- اجتماعيا.....75

ثانيا: رد فعل سكان منطقة الوسط الجزائري إزاء سياسة الاستيطان.....80

1- رد الفعل السلمي.....80

81.....	أ- حمدان بن عثمان خوجة
86.....	ب- أحمد بوضرية
88.....	2- رد الفعل الثوري
88.....	أ- انتفاضة عين التركي
89.....	ب- سيدي السعدي والجهاد
90.....	ت- ثورة ابن زعموم
93.....	ث- بومرزاق باي التيطري
94.....	ج- لالة فاطمة نسومر
95.....	ح- انتفاضة سكان بني مناصر في شرشال ومليانة 1871
98.....	خ- ثورة سكان ارض ونشريس ومتيجة
99.....	خاتمة
102.....	الملاحق
111.....	البيليوغرافيا
119.....	الفهارس
120.....	فهرس الأماكن
122.....	فهرس الأعلام
123.....	فهرس المواضيع

عنوان المذكرة: سياسة الاستيطان الفرنسي في منطقة وسط الجزائر ما بين 1830 - 1914

الملخص باللغة العربية:

ما تطرقنا إليه من خلال موضوع بحثنا سياسة الإستيطان الفرنسي في منطقة وسط الجزائر ما بين 1830-1914 تناولنا الإستيطان إبان الحكم العسكري من 1830-1870 وخلال هذه الفترة تم تشجيع الهجرة الأربية إلى الجزائر ثم تلتها مرحلة الحكم المدني من 1870 إلى 1914 فإزداد نفوذ المستوطنين في مختلف المجالات وبذلك كان للسياسة الإستيطانية تأثيرات أدت إلى إنعكاسات سلبية على سكان الجزائر في جميع المجالات مما نتج عنه رد فعل سلمي و عسكري.

باللغة الفرنسية:

Theme du memoir : Politique de colonisation française dans le centre de la région d'Alger entre 1830- 1914

Le sujet évoqué a travers notre recherche est la politique coloniale Française dans le centre de la région d'Alger entre 1830-1914.

Durant la période 1830-1870 fut instaure un régime militaire qui encouragea l'immigration européenne vers l'Algérie. Qui sera suivie de la période civile de 1870- 1914. Qui augmenta la pénétration des colons dans tous les domaines au détriment de la population algérienne.